

١٤٦٤



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
مكة المكرمة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
شعبة الاقتصاد الإسلامي

الإستيلاك في الإسلام

٢٥٧٢ ر



إعداد الطالب

عبد العزيز محمد أحمد

إشراف

د. محمد عبد المنعم عفر

د. حسين الجبوري

١٤٠٦ - ١٤٠٣ هـ

١٩٨١ - ١٩٨٢ م

١١١٩٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله ، وعلى
آله وصحبه وسلم .

وبعد :

فاتقدم بالشكر الجزيل لجامعة أم القرى التي هيأت لي
فرصة الالتحاق بقسم الدراسات الشرعية ، فرع الاقتصاد الإسلامي .

وأقدم كذلك بالشكر والامتنان للمشرف الدكتور محمد عبد المنعم
عفر الذي لم يأل جهداً في الإشراف على رسالته وابداء
الملاحظات الدقيقة ، كما فتح لي بيته أتردد عليه لاستشارته ،
ومراجعته ، وللدكتور حسين الجبوري الذي قام بمراجعة الجانب
الشرعي وابداء الملاحظات الدقيقة على كثرة مشاغله ، وازدحام
وقته ، فجزاهما الله عني خير الجزاء .

كما أشكر جميع أساتذتي في القسم الذين استفدت منهم
وتعلمت على أيديهم ، وجزى الله الجميع كل خير .

والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم ومن والاه وتبعه هداه وسار على نهجه الى يوم الدين .

جعل الله عز وجل الاسلام خاتم الاديان والرسالات ، ومن شأن الدين الخاتم ان يكون شاملا لجميع جوانب الحياة . . كاملا في كل التشريعات . قال تعالى " اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً " (١) .

فالا سلام " نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعها فهو دولة ووطن او حكومة وامة ، وهو خلق وقوة اورحمة وعدالة ، وهو ثقافة وقانون او علم وقضاء ، وهو مادة وثروة او كسب وغنى ، وهو جهاد ودعوة او جيش وفكرة كما هو عقيدة صادقة وعبادة " (٢) .

ومن القواعد التي ارساها الاسلام لبناء المجتمع الاسلامي مبادئ النظام الاقتصادي التي تقوم على اسس من الحق والصدق والعدالة والامانة .

والنظام الاقتصادي في الاسلام اصيل اصالة الاسلام ، وقواعده راسخة رسوخ الجبال ولئن قصر المسلمون دهرًا من الزمن في التمسك بدينهم ، وضعف حالهم بين الامم فاصبحوا امة تابعة بعد ان كانت متبوعة ومن شأن الامة الضعيفة التابعة ان تستلهم المبادئ والنظم من الامة الغالبة وترى فيها الصواب في كل شئ وترى فيما عندها الضعف والتخلف فان هذا الامر لا يعني ان مبادئ النظام الاقتصادي الاسلامي غير موجودة ، انما يتطلب الامر تمسك المسلمين بدينهم ، وبذل الجهود العلمية والعملية في استخراج هذه الكنوز وعرضها على الناس ودعوتهم للالتزام بها وتطبيقها في واقعهم . واليوم بعد ان ادركت الامة عوج الطريق الذي سارت فيه دهرًا طويلا بدأت تتلمس الطريق الصحيح وادرك الناس ماللاقتصاد الاسلامي من اهمية وانه ^{معقد} ~~معتق~~ الآمال فسي خلاص البشرية من ظلمات النظم الوضعية التي اغرقت العالم بالمشاكل والازمات والمجاعات.

(١) المائدة : ٣

(٢) حسن البنا ، مجموعة الرسائل ، ص ١١ .

ويمتاز النظام الاقتصادي في الاسلام بأنه يجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية ، فهو ليس ديناً آخرى يهمل الجوانب المادية والحاجات الطبيعية فـي الإنسان فلا كهنوت في الاسلام ، ولا رهبانية في دين الله ، كما انه لا تطفئ فيه الجوانب المادية على القيم والاخلاق كما هو واقع النظم الوضعية التي نظرت الى الحياة نظرة مادية بحتة اصطفت بها حياتهم ، وهذه السمة التي تميز الاقتصاد الاسلامي عن غيره من النظم نلمسها في كل جانب من الجوانب الاقتصادية التي عالجها الاسلام فاذا نظرنا الى المشكلة الاقتصادية بمنظور اسلامي فاننا نعالجها من الجانب الاخرى كما نعالجها من الجانب الديني وكذلك قضية الاستهلاك والانتاج والتنمية ... الخ .

ومن السمات الرئيسية المميزة للاقتصاد الاسلامي انه اعطى الحرية للأفراد والجماعات ولكنها حرية مقيدة في نطاق الحلال والحرام والقيم الاخلاقية بخلاف النظام الرأسمالي الذي يطلق للأفراد حريتهم دون ضوابط او قيود او النظام الاشتراكي الذي يصادر حريات الافراد .

وان من اهم الابعاء الملقة على عاتق الباحثين في مجال الاقتصاد الاسلامي ابراز هذه السمات والمميزات الاساسية للجانب الاقتصادي في الاسلام وتطوير الدراسات الاقتصادية التي بدأها علماءنا الاوائل ، وتقديماً الى الناس بأسلوب العصر ، وذلك ان النقص لا يرجع الى قصور فيما عندنا من تراث وانما القصور فينا نحن الذين لم نحافظ على تراثنا ولم نوجه جهودنا لابرازه وتطويره .

وقد اخترت موضوع " الاستهلاك في الاسلام " موضوعاً لبحثي مساهمة متواضعة في موضوع هام وعظيم ، لاكون مشاركاً في وضع لبنة في البناء العظيم الذي يساهم فيه علماء أجلاء واساتذة قد يرون ، وقد دعاني لاختيار هذا الموضوع عدة اسباب وهي :

١- ان المشكلة الاقتصادية التي شغلت بال العلماء ، وجعلوها موضوعاً للعلم الاقتصاد ينظر لها النظام الرأسمالي والاشتراكي من خلال مبادئه وتصوراتها المادية ، ولذلك فان الحلول الموضوعة لهذه المشكلة تأتي قاصرة عن تحقيق

الغاية ، ورأيت في نمط وقواعد الاستهلاك في الاسلام دواً كبيراً في علاج هذه المشكلة الى جانب الحلول الاخرى التي وضعها النظام الاقتصادي في الاسلام وقبل ذلك التصور السليم والدقيق لحقيقة المشكلة الاقتصادية .

٢- ان موضوع الاستهلاك في الاسلام لم يطرق ويبحث من قبل بصورة متخصصة وشاملة فلا زال يحتاج الى مساهمة متعمقة تبين قواعد واسسه وتميزه عن غيره من الانظمة المادية ، كما ان الحاجة ماسة الى ان تتعدد البحوث في مواضيع الاقتصاد الاسلامي من عدة باحثين لكي تتبلور الآراء حول هذه المواضيع ويتم الوصول الى آراء ناضجة .

٣- كما ان الاستهلاك من القضايا الهامة والاساسية في العالم المعاصر حيث تنتشر المجاعات في انحاء كثيرة من العالم ، وما هذه الا صورة من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات في الوقت الحاضر مما يدل على ان الانماط والقواعد السائدة في استهلاك المجتمعات منحرفة عن الخط الصحيح ، فبدت الحاجة الى ابراز المنهج الاسلامي في الاستهلاك والقواعد التي وضعها الاسلام لتنظيم الاستهلاك في المجتمع .

وقد واجهت الباحث بعض الصعوبات في بحثه حيث انه حسب علمي لم يبحث موضوع الاستهلاك بهذه الصورة من قبل ، فلم اجد في المكتبة العربية مؤلفات كافية مخصصة لدراسة الاستهلاك بل وجدت الموضوع متناثراً بين صفحات الكتب ، ويتأكد هذا الامر بالاخص بالنسبة للاستهلاك في النظام الاشتراكي الذي تندر المؤلفات حوله .

كما ان موضوع الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي لم يسبق وان درس دراسة مستقلة سوى بعض اللحات والفصول في بعض الكتب والتي استفدت في الحقيقة منها استفادات قيمة .

منهج البحث :

ان مهمة الباحث في الاقتصاد الاسلامي — وهي مهمة شاقة — ليست في ابتداع قواعد للاقتصاد الاسلامي او انشاء المذهب الاقتصادي في الاسلام فهذا امر قد تكفل الله عز وجل به لان الاسلام دين من عند الله وليس من وضع البشر ومبادئه واصولـه من عند الله عز وجل لا يعترضها تغيير ولا تبدل ، فلن تكون الملكية في وقت ما حلالا ثم تصبح في وقت آخر حراما ، او ان يتغير حكم الربا من الحرمة الى الحل ، فشكل الملكية ثابت ، وحكم الربا والزكاة وغير ذلك من الاحكام الشرعية ثابتة لا تتغير ، انما يتجلى دور الباحث في الاقتصاد الاسلامي في استكشاف هذه القواعد والمبادئ وعرضها بالاسلوب الاقتصادي ثم الاستناد على هذه القواعد والاصول الثابتة في التوصل الى اجتهادات وآراء وتصورات حول النظام الاقتصادي في الاسلام بما يتفق مع نصوص الكتاب والسنة ، وهذا لا يعني اهمال ما قدمه علماء الاقتصاد الوضعيون من مساهمات في علم الاقتصاد ، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو احق بها ودورنا هو دراسة هذه الافكار واخذ ما يلائم ديننا منها ولا يختلف معه ، اما ما يتعارض مع المنهج الاسلامي واحكام الشريعة فانا نرفضه وننتقده . وبناء على ذلك فان منهج البحث يتمثل في النقاط التالية :

- أ - دراسة الاستهلاك في النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، وهي دراسة ناقدة وفاحصة تبين اوجه القصور في هذين النظامين .
 - ب - دراسة الاسس والقواعد التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الاسلامي لتكون منطلقا لدراسة الاستهلاك في الاسلام .
 - ج - ثم دراسة موسعة عن الاستهلاك في الاسلام تبين القواعد الاساسية التي تضبط الاستهلاك في الاسلام وآثارها على المستهلكين وسلوكهم الاستهلاكي وكذلك آثارها على النشاط الاقتصادي .
- وقد اعتمدت في ذلك على المراجع الآتية :

- أ- الاعتماد الاول على القرآن الكريم والسنة المطهرة الصحيحة .
- ب- ثم على اقوال الصحابة والتابعين والسلف الصالح من المصادر التي نقلت عنهم .
- ج- ثم على مؤلفات العلماء والفقهاء والمفسرين الذين تركوا لنا ذخيرة واسعة من العلم الشرعي والتفصيل والشرح العميق لنصوص الكتاب والسنة والاحكام الشرعية التي تستمد منها .
- د- مؤلفات الباحثين والعلماء المعاصرين من شرعيين واقتصاديين في مجال الاقتصاد الاسلامي حيث استفدت من الافكار التي طرحوها فمنها ما اخذت منه الفكرة ، ومن بعضها لخصت افكارا توسعوا فيها .
- هـ- ثم اخيرا مؤلفات في علم الاقتصاد الوضعي والنظم الاقتصادية في النظام الاشتراكي والرأسمالي .
- ويتكون البحث من مقدمة وثلاثة ابواب تعقبها خاتمة ، وقد اشتملت الابواب على فصول والفصول على مباحث . وذلك على النحو الآتي :
- الباب الاول : ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول ، الفصل الاول حول تعريف الاستهلاك وتقسيمات السلع في الدراسات الاقتصادية والدراسات الفقهية وكذلك تم في هذا الفصل دراسة الحاجة من جانب الدراسات الاقتصادية والدراسات الفقهية .
- اما الفصل الثاني فهو دراسة حول سلوك المستهلك في النظام الرأسمالي ويتضمن ^{مبحث} ~~مبحث~~ الاول في الاسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي للتعرف على اثرها على سلوك المستهلك في هذا النظام ، اما المبحث الثاني فعن سلوك المستهلك في النظام الرأسمالي ثم الانتقادات الموجهة لشكل الاستهلاك في النظام الرأسمالي .
- والفصل الثالث وهو عن النظام الاشتراكي ويتضمن ^{مبحث} ~~مبحث~~ الاول في الاسس التي يقوم عليها النظام الاشتراكي واثرها على السلوك

الاستهلاكي للمستهلك .

والمبحث الثاني في سلوك المستهلك في النظام الاشتراكي والانتقادات الموجهة له .

الباب الثاني : وهو دراسة لسلوك المستهلك في النظام الاقتصادي الاسلامي ويشتمل الباب على فصلين :

الفصل الاول يتحدث عن اساس النظام الاقتصادي في الاسلام ليكون منطقا للحديث عن الاستهلاك في الاسلام .

الفصل الثاني عن سلوك المستهلك في النظام الاسلامي ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تكون في مجموعها صورة للنشاط الاستهلاكي في النظام الاسلامي فالمبحث الاول عن قواعد واخلاقيات الاستهلاك في الاسلام واثرها على السلوك الاستهلاكي للمستهلك المسلم .

والمبحث الثاني عن وسائل تنظيم الاستهلاك في الاسلام وابراز دور الدولة في النشاط الاقتصادي وبالذات في مجال توفيق الاحتياجات الاستهلاكية في المجتمع الاسلامي .

اما المبحث الثالث فهو دراسة عن سلوك المستهلك في النظام الاسلامي بناء على المقدمات السابقة التي وردت في المبحث الاول والثاني ، وفيه محاولة لتحليل سلوك المستهلك المسلم .

الباب الثالث : وهو عن الاستهلاك الكلي ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الاول : تعريف الاستهلاك الكلي ، اما الفصل الثاني ففيه مبحثان الاول عن الاستهلاك الكلي في النظام الرأسمالي والانتقادات الموجهة له ، والمبحث الثاني في الاستهلاك الكلي في النظام الاشتراكي وما يوجه له من انتقادات .

اما الفصل الثالث والاخير فعن الاستهلاك الكلي في النظام الاقتصادي

الاسلامي ثم في نهاية البحث خاتمة تعطي تلخيصا للبحث وما توصل اليه من نتائج .

وبعد فان مجال البحث في الاقتصاد الاسلامي لا زال بكرا ويحتاج الى جهود كبيرة ومتضافرة ، ومظان الوقوع في الخطأ كثيرة ، ولا عصمة لغير الرسل والانبياء ولا كمال لغير كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا بد من الهفوات والعثرات ، وانما هو جهد تضاف اليه جهود علماء وباحثين تسهم جميعها من خلال الكتابة والنقاش في بلورة النظام الاقتصادي في الاسلام ، وأسأل الله العفو عن الخطأ والزلل ، وادعو الله عز وجل ان يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وان ينفع به انه على كل شيء قدير ، والحمد لله رب العالمين .

الباب الاول

سلوك المستهلك في النظام الرأسمالي والاشتراكي

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الاول : تعريف الاستهلاك

الفصل الثاني : سلوك المستهلك في النظام الرأسمالي

الفصل الثالث : سلوك المستهلك في النظام الاشتراكي

الفصل الاول

تعريف الاستهلاك

لم يكن للاستهلاك مجال في الدراسات الاقتصادية قد يما واعتبره الاقتصاديون (١) في السابق خارج مجال علم الاقتصاد لتأثره بعوامل غير اقتصادية كالمناخ والتقاليد الاجتماعية ، وهيكل السكان ، والموقع الجغرافي ، وفيما بعد تم ادخال الاستهلاك ضمن علم الاقتصاد للاقتناع بان الاقتصاد يتأثر بالاستهلاك كما ان الاستهلاك يتأثر بالاقتصاد واصبحت اهمية الاستهلاك تكمن في كونه غاية النشاط الانتاجي لان المنتجين ينتجون السلع لاشباع الحاجات الاستهلاكية للناس فاذا لم يقوم احد بعملية الاستهلاك فلن تقوم اى نشاطات انتاجية .

تعريف الاستهلاك :

يعرف الاستهلاك اصطلاحا بانه " استعمال السلع والخدمات بقصد الاشباع المباشر لحاجات الانسان " (٢) .

وهذا المعنى وان لم يرد في اقوال الفقهاء او في قواميس اللغة الا ان المجمع العلمي بالقاهرة قد اقر هذا التعريف ضمن ما أقر في مجموعة المصطلحات العلمية والفنية عام ١٩٧٠ (٣) .

(١) د . عبد النبي حسن يوسف . الاقتصاد المعاصر ، ص ٢٣١ .

(٢) انظر: د . محمد يحيى عويس . اصول الاقتصاد ص ٣٢ .

د . احمد جامع . النظرية الاقتصادية ج ١ ص ٢٧ .

د . سعد ماهر حمزه . علم الاقتصاد ص ٥٩ .

د . حازم ببلأوى . اصول الاقتصاد السياسي ص ٨٦ .

(٣) المجمع العلمي . مجموعة المصطلحات العلمية والفنية ، القاهرة ١٩٧٠ مجلد ١٢ ، ص ١٧٥ .

ويشتمل التعريف على مصطلحين اساسيين هما :

أولا : السلع والخدمات .

ثانيا : الحاجة .

وفيما يلي تفصيل لكل منهما ————— :

أولا : السلع والخدمات :

تختلف السلع الاقتصادية عن السلع غير الاقتصادية ، فالسلع غير الاقتصادية — ويطلق عليها السلع الحرة — هي التي توجد بكميات وفيرة وغزيرة الى درجة انها لا تحتاج الى جهد للحصول عليها لكونها متوفرة لكل شخص ، كالهواء واشعة الشمس فهي وان كانت مفيدة وحيوية ، وتصلح لاشباع حاجات الانسان الا انها لا تتصف بالندرة النسبية وبالتالي لا يوجد لها ثمن في السوق . (١)

وقد تطرق الفقهاء في تعريفهم للمال ما يمكن ان يكون محلا للملك ، فجاء فـي الاشباه والنظائر للسيوطي " اما المال : فقال الشافعي ، رضي الله عنه : لا يقع اسم مال الا على ماله قيمة يباع بها ، وتلزم مقلته ، وان قلت ، وما لا يطرحه الناس مثل الفلس وما اشبه ذلك " (٢) .

وعرفه صاحب منتهى الارادات بانه " ما يباح نفعه مطلقا او اقتناؤه بلا حاجة " . (٣)
وعرفه الشاطبي بقوله : " المال ما يقع عليه الملك ، ويستبد به المالك عن غيره اذا اخذه من وجهه " . (٤)

وبلاحظ في التعاريف السابقة ان اساس المالية شيان :

أ- ان يكون الشيء له قيمة بين الناس .

-
- (١) د . احمد جامع . النظرية الاقتصادية ج ١ ، ص ٢٦ .
 - (٢) السيوطي . الاشباه والنظائر ، ص ٣٢٧ . وانظر الزركشي المنشور في القواعد ج ٣ ص ٢٢٢ .
 - (٣) البهوتي . شرح منتهى الارادات ، ج ٢ ص ١٤٢ .
 - (٤) الشاطبي . الموافقات ج ٢ ص ١٧ .

بد ان تكون هذه القيمة ناتجة من انه ينتفع به انتفاعا مشروعا .

وقد ضرب الفقهاء امثلة لاشياء تمنع طبيعتها ان تكون محلا للملك فيقول ابن نجيم " والماليه انما ثبتت بتمول الناس كافة او بتقوم البعض والتقوم يثبت بها وباباحية الانتفاع له شرعا ، فما يكون مباح الانتفاع بدون تمول الناس لا يكون مالا كحبة حنطة" (١).

فحبة الحنطة او حبة الشعير او غير ذلك من الاشياء التافهة التي لا قيمة لها عند الناس ليس لها ثمن في السوق بسبب عدم ندرتها ^{منع} النادرة . وهناك تقسيما للسلع الاقتصادية احدهما معتاد في الدراسات الاقتصادية والاخر تختص به الدراسات الفقهية ، ولكل منهما منهجه في الدراسة الذي يتميز به عن الاخر ومع ذلك فهناك بعض اوجه التشابه نعرض لها في موضعها .

وفيما يلي دراسة لكل من هذين التقسيمين .

أ- تقسيم السلع في الدراسات الاقتصادية : تنقسم السلع الاقتصادية في الدراسات الاقتصادية الى اقسام عديدة تبعا لطبيعتها او طبيعة استخدامها او غير ذلك على النحو الاتي : (٢)

(١) ابن نجيم . البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، المجلد الخامس ، ص ٢٧٧ .

وانظر : . ابن عابدين . حاشية رد المحتار ، ج ٤ ، ص ٥٠١ .

. البهوتي . كشف القناع ، ج ٣ ، ص ١٥٢ .

(٢) انظر : . د . علي حافظ ، د . محمد عفر ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ص ٢١ .

وما بعد ها .

. د . احمد جامع . النظرية الاقتصادية ج ١ ، ص ٢٧ وما بعد ها .

. د . سلوى سليمان ، مقدمة في علم الاقتصاد ، ص ٧٤ وما بعد ها .

١- السلع والخدمات : تنقسم السلع الاقتصادية الى سلع مادية وغير مادية ، فالسلع المادية هي السلع الملموسة التي يمكن وصفها سواء من حيث الشكل او الحجم او الوزن ، وتسمى عموما بالسلع المادية كالمباني والاغذية والالات والملبوسات .

اما السلع غير المادية اي الخدمات فهي التي يصعب وصفها لانها تكون غير ملموسة كخدمة الطبيب للمرضى او المحامي للمتهم او المدرس للتلميذ ، وتعتبر السلع والخدمات في الفكر الرأسمالي سلعا ، اما في الفكر الاشتراكي فلا تعتبر كثير من الخدمات سلعا الا ما ارتبط منها بانتاج السلع المادية كالنقل بين الوحدات الانتاجية حيث يعد من الخدمات المرتبطة بالانتاج .

٢- السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية : تنقسم السلع من حيث طبيعة استخدامها الى استهلاكية وانتاجية فالاستهلاكية هي التي تشبع الحاجات الانسانية بصفة مباشرة دون حاجة الى عمليات تحويلية تجري عليها كالخبز والملابس والثلاجة المنزلية - وهذه سلع - والعلاج عند احد الاطباء واستشارة محامي - وهذه خدمات - ، اما السلع الانتاجية فهي التي لا تصلح لاشباع الحاجات الانسانية بطريقة مباشرة لكنها تساعد في انتاج السلع والخدمات الاستهلاكية ومثال ذلك الارض والالات والمواد الأولية ، وقد تكون نفس السلعة استهلاكية وانتاجية حسب استعمالها ، فالفحم اذا استخدم كوقود في المواقد المنزلية يعتبر سلعة استهلاكية اما اذا استخدم لتشغيل الآلات فيعتبر سلعة انتاجية ، والسيارة اذا استخدمها صاحبها لتنقلاته الخاصة تعتبر سلعة استهلاكية اما اذا استخدمها للاجره فانها تصبح سلعة انتاجية .

٣- السلع المعمرة وغير المعمرة : وتنقسم السلع حسب دوامها الى سلع معمرة وغير معمرة ، فالسلع الاستهلاكية المعمرة هي التي يقتنيها المستهلك للحصول على اشباع معين ولكنه لا يستهلكها مرة واحدة وانما يتم ذلك على مدى فترة زمنية ، ومثال ذلك الثلاجة والسيارة الخاصة او الملابس ، اما السلع الاستهلاكية غير المعمرة فهي التي يتم استهلاكها عادة بعد استخدامها مرة واحدة كالطعام او الدواء .

٤- سلع الاستهلاك الفردى و سلع الاستهلاك الجماعي : سلع الاستهلاك الفردى هي السلع التي يقوم الافراد باستهلاكها كل بمفرده كالاطعمة والملابس والخدمات الشخصية كخدمة الطبيب او المحامي وتباع في السوق في شكل وحدات متميزة مقابل اثمان نقدية محددة لكل سلعة او خدمة .

اما سلع الاستهلاك الجماعي فهي التي يشترك الافراد ^{جميعهم} في استهلاكها دون ان يختص بها فرد دون آخر كالسجون والطرق والمطارات والبريد والمواصلات العامة.

ويلاحظ ان هذه السلع والخدمات لا تنتج عادة في شكل وحدات متميزة وانما في شكل وحدات ضخمة .

ب- تقسيم السلع في الدراسات الفقهية وهو كما يلي :

١- الطيبات والخبائث : جاء في القرآن اباحة استهلاك الطيبات وتحريم الخبائث حيث يقول تعالى " الذين يتبعون الرسول النبي الامي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم " (١).

ويقول تعالى " يا ايها الرسل كلوا من الطيبات " (٢) ويقول تعالى " اليوم احل لكم الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنين والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم . . . الاية " (٣).

وقد فسر العلماء المصنوع بالطيبات والخبائث بالآتي :

— يقول الفيروز ابادي " الطيب ما يستلذه الحواس من الاطعمة والاشربة وغيرها " (٤)

(١) الاعراف : ١٥٧

(٢) المؤمنون : ٥١

(٣) المائدة : ٥

(٤) الفيروز ابادي . بصير ذوى التمييز ، ج ٣ ص ٥٣١

وهذا المعنى في حقيقته معنى لغوي لان الحواس قد تستلذ الخبيث ، فلا بد له من ضابط وهو ما شمله تعريف ابن العربي حيث قال في تعريفها " هي ضد الخبائث ، والطيب ينطلق على معنيين : احدهما : ما يلائم النفس ويلذها ، والثاني : ما احل الله والخبيث ضد هـ" (١) وقال في موضع آخر " والطيبات من الرزق قيل هي الحلال وقيل هي اللذات ، وكل لذة وان لم تكن محرمة فان استدامتها والاسترسال عليها مكروه" (٢) ويقول القاسمي في تفسير قوله تعالى " يا ايها الناس كلوا مما في الارض حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين" . (٣)

في تفسير الطيبات انها " اعم من الطيبات في المأكّل كالشحوم ، وكذا البهائم والسواشب والوصائل والحام . ومن الطيبات في حكم الشريعة كالبيع وما خلا كسبه عن سحت ، وكذا الخبائث ما يستخبث من نحو الدم والميتة ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به او ما خبث في الحكم كالربا والرشوة وغيرهما من المكاسب الخبيثة" (٤) فدلّت الاقوال السابقة على ان الطيبات هي ما تستلذ به الحواس ما اباحه الله ، والخبائث هي ما تستقذره الحواس ما حرمه الله .

وقد فصلت كتب الفقه (٥) المباح من الطعام والملبس وغيره من السلع المباحة وكذلك ما حرم منها ، فأباح الله عزل وجل لنا لحوم الابل والبقر والغنم واصناف الفواكه

(١) ابن العربي . احكام القرآن ، ج ٢ ص ٥٤٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٨٧٢ .

(٣) البقرة : ١٦٨ .

(٤) محمد جمال الدين القاسمي . محاسن التأويل ، ج ٢ ص ٢٨٨١ .

(٥) انظر : . النووي . المجموع ، ج ٩ ص ٧٣ وما بعدها .

. ابن قدامة . المغني ج ٩ ص ٤١١ وما بعدها .

وكذلك اباح لنا لبس الصوف والقطن ، واحل البيع بما يشمله من معاملات مشروعة كالسلم والمزارعه . . يقول تعالى " وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين " (١) .

وقال تعالى " واحل الله البيع وحرم الربا " (٢) ، فالطيبات اذا هي السلع والخدمات التي اباحها الله عز وجل للناس ، وباح لهم انتاجها وتبادلها واستهلاكها . وحرم الله عز وجل الخمر والميتة والخنزير والدم والتماثيل ، والكسب الخبيث كالربوا والرشوة والسرقة . . الخ . قال تعالى " قل لا اجد في ما اوحى الي محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه رجس او فسقا اهل لغير الله به " (٣) ، وهذه من الخبائث ويمكن تعريفها بانها السلع والخدمات التي حرمها الله عز وجل على الناس ولا يجوز انتاجها او تبادلها او استهلاكها .

٢- الاعيان والمنافع : قسم الفقهاء السلع الى اعيان ومنافع ، ويقابلها في الدراسات الاقتصادية تقسيم السلع الاقتصادية الى سلع وخدمات ، فالاعيان هي السلع المادية اما المنافع فهي الخدمات . وقد اعتبر جمهور الفقهاء السلع والخدمات اموالا ، اما الحنفية فلم يعتبروا الخدمات اى المنافع اموالا ، وفيمايلي اقوال الفقهاء في ذلك :

— عرف الحنفية المال بانه " ما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة " (٤) وبناء على ذلك اخرجوا المنافع من كونها مالا لا يمكن ادخالها .

وجاء في التلويح على التلويح للتفتازاني " والمنفعة عرض ، والعرض غير باق ، وغير الباقي غير محرز ، لان الاحراز هو الصيانة والادخار لوقت الحاجة ، فيتوقف على البقاء

(١) النحل : ٦٦ .

(٢) البقرة : ٢٧٥ .

(٣) الانعام : ١٤٥ .

(٤) ابن نجيم . البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، المجلد الخامس ص ٢٧٧ . وانظر : ابن عابدين . حاشية رد المحتار ، ج ٤ ص ٥٠١ .

لا محالة ، وما ليس بمحرز ليس بمتقوم ، كالصيد والحشيش ، فالمنفعة ليست متقومة" (١) .
وقد وجه لهذا الرأي نقد شديد لان فيه اهدار للحقوق وضياع لمصالح الناس .
— اما جمهور الفقهاء الشافعية والمالكية والحنبلية فان اقوالهم تنص على مالية المنافع
والاعيان ، وفيما يلي ذكر لبعض اقوالهم :

يقول الخطيب الشربيني في مغني المحتاج ان النوى قد صرح بدخول المنفعة
في المال فقال : الاموال تنقسم الى اعيان ومنافع" (٢) .
ويقول الزنجاني : " معتقد الشافعي ان منافع الاعيان بمنزلة الاعيان القائمة
في الماهية" (٣) .

ويقول ابن رشد " فالقياس ان تجرى المنافع والاعيان المتولدة مجرى واحد" (٤) .
وقد نشأ عن الاختلاف في مالية المنافع وتقويمها في ذاتها اختلاف في مسائل عديدة
اهمها واشهرها ضمان منافع المصنوع او عدم ضمانها ، فالحنفية يقولون بعدم التزام
الغاصب بضمان اجر المثل عن منافع المصنوع لانها ليست امالا مقوما والجمهور يرون
ان منافع المصنوع تضمن بأجر المثل ، ومنها ان الحنفية لا يجوزون ان تكون منفعة
الدار صداقا اما الجمهور فتجوز عندهم ، والخلاف راجع لاعتبار مالية المنافع من عدمه (٥) .

(١) التفتازاني . التلخيص ، ج ٢ ، ص ٩٨ . وانظر : الزيلعي . تبين الحقائق شرح
كنز الدقائق ، ج ٥ ص ١٢٢ .

(٢) محمد الخطيب الشربيني . مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٢ .

(٣) الزنجاني . تخریج الفروع على الاصول ، ص ١١٠ - ١١٢ .

(٤) ابن رشد . بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٢٧٠ .

وانظر ايضا : . البهوتي . كشف القناع ، ج ٣ ص ١٥٢ .

(٥) انظر : . الزنجاني . تخریج الفروع على الاصول ، ص ١١٢ .
الطرابلسي . مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، ج ٥ ص ٢٢٦ .

مصطفى الزرقاء . المدخل الفقهي العام ، ج ٣ ص ٢٠٦ .

ومن الواضح ان رأى الجمهور في مالية المنافع يتفق مع حكمة التشريع ومصلحة التطبيق وصيانة الحقوق ، ولان عدم اعتبار المنافع امالا ليس عليه دليل من التشريع ، بل ان الشرع قد اعتبر المنفعة مالا حيث اجاز جعلها مهرا في النكاح كما اعتبر المنفعة مالا في عقد الاجازة .

٣- المال المتقوم وغير المتقوم : يوجد هذا التقسيم عند الحنفية لان اساس المالية عند هم العينية والانتفاع المعتاد ولذلك اعتبروا الخمر مالا لا مكان حيازتها ، كما ان الانتفاع بها جائز بوجه ما ، في حال السعة والاختيار وذلك بالنسبة للذمي ، اما المسلم فقد قالوا انها بالنسبة اليه مال غير متقوم ، ورتبوا على ذلك عدم احترام ملكيتها ، وعدم جواز التصرف فيها بالنسبة له ،

يقول ابن عابد بن " والمالية تثبت بتمول الناس كافة او بعضهم ، والمتقوم يثبت بها وباباحة الانتفاع به شرعا فما يباح بلا تمول لا يكون مالا كحبة حنطة ، وما يتمول بلا اباحة انتفاع لا يكون متقوما كالخمر واذا عدم الامران لم يثبت واحد منهما كالدن ، وحاصله ان المال اعم من المتقوم لان المال ما يمكن ادخاره ولو غير مباح كالخمر ، والمتقوم ما يمكن ادخاره مع الاباحة ، فالخمر مال لا متقوم " (١)

اما جمهور الفقهاء فقد اعتبروا اباحة الانتفاع عنصرا من عناصر المالية فالشيء اذا لم يكن مباح الانتفاع به شرعا لا يعتبر مالا ، لذلك لم يظهر لديهم تقسيم المال الى متقوم وغير متقوم ، وانما يطلقون المتقوم ويريدون به ماله قيمة بين الناس ، وغير المتقوم ما ليس له قيمة . وفي ذلك يقول الخطيب الشربيني " ولا تضمن الخمر سواها كانت لمسلم او لغيره محترمة ام لا اذ لا قيمة لها كالدن والميتة وسائر الاعيان النجسة " (٢) ، فاعتبر

(١) ابن عابد بن . حاشية رد المحتار ، ج ٤ ص ٥٠١ .

وانظر . ابن نجيم . البحر الرائق ، المجلد الخامس ص ٢٧٧ .
د . عبد السلام العبادي . الملكية في الشريعة الاسلامية ، ج ١ ص ١٩٠ .

(٢) محمد الخطيب الشربيني . مغنى المحتاج ، ج ٢ ص ٢٨٥ .

الخير هنا ليست مالا ولا قيمة لها ، ويفهم ذلك ايضا من قول الرملي " وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما من كل منفعة يستأجر عليها بالتفويت بالاستعمال والفوات وهو ضياع المنفعة من غير انتفاع كإغلاق الدار في يد عادية لان المنافع متقومة فضمنت بالغصب كالأعيان " (١) فقله " المنافع متقومة " يعني ان لها قيمة .

ونتج عن ذلك ان من قال بأن الخمر او الخنزير مالا غير متقوم وهم الحنفية حكموا بالضمان على من اتلف خنزيرا او خمرأ لذمي ، اما ان كان لمسلم فليس عليه ضمان . (٢)
اما الشافعية والحنبلية فانهم لم يعتبروا الخمر والخنزير مالا ولذلك فانها لا تضمن على من اتلفها سواء كانت ملكا لمسلم او لذمي . (٣)

وبناء على ما سبق فان من الواضح ان الحكم في الخنزير والخمر وسائر المحرمات من آلات اللهو والفساد انها في حق المسلم محرم انتاجها واستهلاكها والخلاف في الخنزير والخمر حيث ان الحنفية اعتبروها اموالا في حق اهل الذمة ، وبناء على ذلك يمكن ان نعرف المال المتقوم (٤) بانه ما أباح الشارع الانتفاع به من السلع والخدمات في حالة السعة والاختيار ، وذلك انه في حال الضرورات تباح المحظورات .
اما المال غير المتقوم فهو ما حرم الشارع الانتفاع به من السلع والخدمات في حال السعة والاختيار .

(١) الرملي . نهاية المحتاج ، ج ٥ ، ص ١٧٠ .

(٢) انظر : . الكاساني . بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ١٤٧ .

. الزيلعي . تبیین الحقائق ، ج ٤ ، ص ٤٤ .

(٣) انظر : . ابن قدامة . المغنى ، ج ٥ ص ٢٢٣ .

. الرملي . نهاية المحتاج ، ج ٥ ص ١٦٧ .

. محمد الخطيب الشربيني . مغنى المحتاج ، ج ٢ ص ٢٨٥ .

. ابن حزم . المحلى ، ج ٥ ص ١٤٧ .

(٤) احمد ابراهيم . المعاملات الشرعية المالية ، ص ٦ ، وكذلك د . عبد السلام العبادي في الملكية/الشرعية الاسلامية ، ج ١ ص ١٨٨ .

٤- المال الاستعمالي والمال الاستهلاكي : ويقابله في الدراسات الاقتصادية —
السلع المعمرة وغير المعمرة ، فالسلع المعمرة هي المال الاستعمالي اما السلع غير
المعمرة فاطلقوا عليها المال الاستهلاكي مستندين في ذلك الى اقوال الفقهاء الا قدمين
وان لم يعبروا عنها بهذا التعبير . وترد عبارات الفقهاء حول هذا المعنى في معرض
كلامهم عن الاجارة او العارية ، ومن ذلك قول ابن قدامه " وما لا تجوز اجارته اقسام
احدها : ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كالمطعم والمشروب والشمع ليشعله لان الاجارة
عقد على المنافع ، وهذه لا ينتفع بها الا باتلاف عينها". (١)

ويقول في موضع آخر " تجوز اجارة كل عين يمكن ان ينتفع بها منفعة مباحة مع بقائها
بحكم الاصل كالارض والدار والعبد والبهيمة والثياب . . . الخ". (٢)

فالنص الاول ينطبق على مفهوم المال الاستهلاكي ، اما النص الآخر فينطبق على
مفهوم المال الاستعمالي .

وقال قاضي زاده في نتائج الافكار عن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون والمعدود . . .
" قد صرحوا في صدر كتاب العارية بان من شرطها كون المستعار قابلا للانتفاع به مع
بقاء عينه ، وان الاشياء المذكورة لا يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها فتعذر حقيقة
الاعارة" (٣)

فعلى ذلك يمكن تعريف المال الاستهلاكي (٤) بانه ما يكون الانتفاع بخصائصه
حسب المعتاد لا يتحقق الا باستهلاكه ، اي يستهلك باستعماله مرة واحدة كالاطعمة
والاشربة . اما المال الاستعمالي (٥) فهو المال الذي لا يستهلك باستعماله لاول مرة

(١) ابن قدامه . المغنى ، ج ٥ ص ٤٠٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٠٣ .

(٣) قاضي زاده . نتائج الافكار ، ج ٩ ، ص ١٤ . وانظر ابن عابدين حاشية رد المحتار

ج ٦ ص ٦٣ .

(٤) ، (٥) انظر : د . مصطفى الزرقاء . المدخل الفقهي العام ، ج ٣ ص ١٤٣ .

د . بدران ابو العيين . الشريعة الاسلامية ص ٢٩٥ .

بل له دوام نسبي كالعقارات والمفروشات والثياب.

هـ - المثليات والقيميات : (١) وتقسم السلع ايضا الى مثلية وقيمة فالسلع المتماثلة ويطلق عليها الفقهاء المثليات (اي السلع المتجانسة) هي التي لها نظير في السوق دون تفاوت بينها او بتفاوت يسير لا يعتد به او بتعبير آخر هي ما تماثلت آحاده وأجزاؤه ولم تتفاوت تفاوتاً يعتد به بحيث يمكن ان يقوم بعضها مقام بعض دون فرق ، وتشمل المكيلات والموزونات والمعدودات التي لا يوجد تفاوت بينها كالسلع المصنوعة من مادة واحدة بحجم وشكل واحد كالسيارات من نوع معين وسنة معينة او يحصل تفاوت يسير بين وحداتها في الحجم كالليمون او البيض مما يباع بالعدد ، اما السلع غير المتماثلة ويطلق عليها الفقهاء القيميآت فهي السلع التي لا يوجد لها مثل في السوق او يوجد لها مثل لكن مع تفاوت غير يسير او هي ما تفاوتت افراده وآحاده تفاوتاً يعتد به فلا يقوم بعضه مقام بعض بلا فرق اي انها سلع غير متجانسة ، وذلك كالايسل او الخيل او البقر او الصور الزيتية او الكتب المخطوطة او العقارات . . . الخ . وينتج عن هذا التقسيم اختلاف في حكم كل منهما : (٢)

فالاموال المثلية اي المتجانسة يصح ان تثبت في الذمه ، ويجب على الملتزم بها وفاء دينه من اي الاموال المماثلة لما التزم به وذلك كمن اقترض مبلغا من النقود او باع كمية من القمح الموصوف الى شهر مثلا ، فيكون كل هذا التزاما بدين في ذمته يوفيه من اي كمية من النقود او القمح تتوافر فيها اوصاف هذا الدين . اما الاموال القيمة اي غير المتجانسة فانها لا تقبل الثبوت في الذم فلا تكون بذاتها دينا ابداء ، ولا يجري بينها تقاص ، فلا يمكن بيع رأس من الغنم او البقر مثلا الا اذا ورد العقد على واحد موجود مشخص متميز عن سواه .

(١) انظر : . احمد ابراهيم . المعاملات الشرعية المالية ، ص ٦ .

. د . بدران ابو العينين . الشريعة الاسلامية ، ص ٢٩٢ .

(٢) مصطفى انس الزرقاء . المدخل الفقهي العام ، ح ٣ ص ١٣٦ .

والأموال القيمة لا تعتبر أموالاً ربوية ، فلا تخضع شرعاً في مبادلة بعضها ببعض لقاعدة ربا الفضل التي توجب تساوي البدلين إذا كانا من جنس واحد ، حيث تكون الزيادة ربا محرماً ، إذ يجوز إعطاء الكثير منها في مقابل القليل من جنسه كبيع غنمته بغنميتين معينات ، أما المثليات فهي أموال ربوية لأنها تخضع في المبادلة لقاعدة ربا الفضل حيث يتساوى البدلين اللذين من جنس واحد .

* مقارنة بين تقسيم السلع في الدراسات الفقهية والدراسات الاقتصادية :

يلاحظ في تقسيم السلع المتبع في الدراسات الاقتصادية أنه يقتصر على التقسيم المادي للسلع ، وهو تقسيم مفيد في الدراسات الاقتصادية ، ولا يوجد فيه ما يتعارض مع التقسيم المتبع في الدراسات الفقهية فتقسيم السلع إلى استهلاكية وإنتاجية هو مجرد تقسيم اصطلاحي للتفريق بين السلع حسب طبيعة استخدامها وهو أمر لا يتعارض مع قواعد الشريعة ، بل إن بعض هذه التقسيمات يتفق مع التقسيمات الواردة في الدراسات الفقهية كتقسيم السلع الاقتصادية إلى سلع وخدمات حيث يعبر عنها في الدراسات الفقهية بالآعيان والمنافع ، وكذلك تقسيم السلع إلى معمرة وغير معمرة حيث تقسم في الدراسات الفقهية إلى مال استعمال ومال استهلاكي ، ولكن التقسيمات الواردة في الدراسات الفقهية تتميز عن التقسيمات الواردة في الدراسات الاقتصادية في الآتي :

- ١- يرد في الدراسات الفقهية تقسيمات لا توجد في الدراسات الاقتصادية كتقسيم السلع إلى مال متقوم وغير متقوم ، وتقسيمها كذلك إلى طيبات وخبائث .
- ٢- وتتميز التقسيمات الفقهية بأنه ينبني عليها أحكام شرعية في المعاملات الاقتصادية وهذه الأحكام تضبط المعاملات الاقتصادية بما لا يتعارض مع حدود الشريعة .
- ٣- وكذلك فإن تقسيم السلع إلى طيبات وخبائث ينطلق من اعتبار الاقتصاد الإسلامي للمقيم الأخلاقية ولذلك فإن هذا التقسيم لا يوجد في الدراسات الاقتصادية التي تجرد علم الاقتصاد من الأخلاق .

وبناءً على ما سبق فإن ماورد من تقسيم للسلع في الدراسات الاقتصادية مقبول في الاقتصاد الإسلامي إلا أن هناك تقسيمات في الدراسات الفقهية لا توجد في الدراسات الاقتصادية ، كما أن التقسيمات التي ترد في الدراسات الفقهية تترتب عليها أحكام شرعية لا توجد في الدراسات الاقتصادية .

ثانياً : الحاجة :

نناقش موضوع الحاجة وخصائصها في كل من الدراسات الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي .

أ- الحاجة في الدراسات الاقتصادية (١) : الحاجة في حقيقتها حالة نفسية تدفع الإنسان إلى إشباع رغباته فهو يحتاج إلى أعداد كثيرة ومتنوعة من السلع والخدمات لإشباع هذه الرغبات ، فيحتاج إلى الغذاء والملبس والمأوى وهي الحاجات الأساسية لحفظ وجود الإنسان وقد جمعها الله عز وجل في قوله " أن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تنظم فيها ولا تضحي" (٢) .

والحاجات الإنسانية في تطور مستمر مع تقدم أخذ الإنسان بأسباب الحضارة وظهور الاختراعات والاكتشافات الجديدة ومن الحاجات ما هو ضروري للمحافظة على حياته ومنها ما هو أقل ضرورة ليتمكن الإنسان من حياة أكثر يسراً ورفاهية .

خصائص الحاجات : تتميز الحاجات أو الرغبات الإنسانية بخصائص أهمها :

١- متجددة ومتعددة : فحاجات الإنسان تتجدد وتزداد بخلاف حاجات الكائنات الحية الأخرى ، فحاجات النبات والحيوان لم تكد تزيد أو تتغير منذ عصور سحيقة .

(١) انظر : د . علي حافظ ، د . محمد عفر . مبادئ الاقتصاد الجزئي ص ١٤ .

د . د . حازم بيلالوي . اصول الاقتصاد السياسي ص ٢٣ .

د . آرثر ادوارد بيرنز . علم الاقتصاد الحديث ج ١ ص ٣٠ .

اما حاجات الانسان فان لها صفة التجدد والتكرار ، فحين يشبع الانسان حاجته في وقت تعود للحاح مرة اخرى بعد وقت آخر ، ومع التقدم تظهر حاجات جديدة وتتزايد اهميتها بالنسبة للحاجات الاولى ، فقبل السيارة لم تكن هناك حاجة للسيارة ولما صنعت السيارة وجدت الحاجة لها ، وكذلك الامر بالنسبة للثلاجة والغسالة وكل سلعة جديدة يتم صنعها ، كما ان الانسان يرغب دائما في مجارة الآخرين والتفوق عليهم مما يساعد على نمو الحاجات ، وقد استفاد المنتجون ورجال الاعمال بمساعدة اجهزة الدعاية والاعلان من استغلال نقطة الضعف هذه في الانسان لتسويق منتجاتهم ، فبعد ان كانت الحاجات والرغبات الانسانية هي التي توجه الموارد نحو انتاج السلع والخدمات المرغوبة اصبح المنتجون بالاستعانة بوسائل الدعاية والاعلان ينشئون حاجات جديدة لدى الناس لم تكن موجودة لديهم من قبل .

٢- قابليتها للاشباع : تتميز الحاجات بقابليتها للاشباع لان الانسان تقلل رغبته في الشيء كلما حصل على جزء منه فحاجة الانسان الى الشرب يكتفي لا شبعها مقدار محدود من الماء وكلما شرب كمية منه قلت رغبته حتى تتعدى رغبته الى الماء فاذا تمادى في الشرب تحول ذلك الى ألم .

ورغم ان قابلية الاشباع تمثل قاعدة عامة للحاجات فان هناك استثناء يود عليها كالحاجة الى النقود والتي تعد غير نهائية وغير قابلة للاشباع غالبا وفي الحديث " لو كان لابن آدم واديان من مال لا يتفنى واديا ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم الا التراب ويتوب الله على من تاب" (١) .

٣- نسبية الحاجات : تخضع الحاجات لظروف الزمان والمكان والسن والجنس فحاجات الانسان الذي يعيش في الريف تختلف عن حاجات الذي يعيش في المدينة

(١) رواه البخاري في كتاب الرقاق باب ما يتقى من فتنة المال ح ٨ ص ١١٥ ، ومسلم

في كتاب الزكاة ح ٢ ص ٧٢٥ .

وحاجات الانسان الذي قد عاش في القرن الماضي تختلف عن حاجات الانسان الذي يعيش في هذا العصر ، وحاجات الطفل تختلف عن حاجات الرجل وحاجات المرأة تختلف عن حاجات الرجل . . . الخ .

تصنيف الحاجات :

يصنف الاقتصاديون الحاجات الى اقسام مختلفة وفقا لمعايير متنوعة على النحو

الآتي :

١- الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية : لا تتساوى الحاجات الانسانية من حيث ضرورة اشباعها فمنها الضروري ومنها غير الضروري ، فالحاجات الضرورية هي التي تتوقف عليها حياة الانسان مثل الغذاء والكساء والسكن . اما الحاجات الكمالية فانها تزيد من متعة العيش ولا تمس الحياة نفسها كالترفيه والسياحة .

وهذا التقسيم يعد تقسيما نسبيا فما يعد من الكماليات قد يصبح من الضروريات فالحاجة الى السيارة والثلاجة والمكيف في وقت ما كانت من الكماليات اما الان فانها من الضروريات .

٢- الحاجات الفردية والحاجات الجماعية : الحاجات الفردية هي التي تتعلق بالافراد كل منهم على حده ، فما يشبع الاب من التفاح قد لا يشبع ابنه ، اذ ان الحاجة الفردية يختص بها الفرد بنفسه كالغذاء والكساء وغيرهما .

اما الحاجة الجماعية فهي التي تتصل بالافراد جميعا كالأمن والدفاع والصحة والتعليم . . . الخ .

٣- الحاجات الدورية والحاجات العارضة : هناك حاجات تتجدد من وقت لآخر بصفة دورية واذا تم اشباعها في لحظة معينة فانها توجد في فترة لاحقة كالحاجة الى الطعام والشراب وهذه هي الحاجات الدورية .

اما الحاجات العارضة فلا تأخذ صفة الانتظام وانما تظهر بشكل متقطع وغير منتظم

كالترفيه والسياحة والعلاج وغير ذلك .

والحاجة عند الاقتصاديين ليس لها أى ارتباط قيمي أو اخلاقي اذ انها محايدة لا يشترط ان تكون متفقة مع الاخلاق أو الدين أو القانون ، اما في الاقتصاد الاسلامي كما سيتبين لنا فان الحاجة لها ارتباط بالقيم والاخلاق وليست مجردة عنهما .

وتعتبر الحاجة المصحوبة بالقدرة على الشراء هي الموجه للانتاج في الاقتصاد الرأسمالي وقد اتجه الانتاج الى اشباع الحاجات المقترنة بالرغبة في اشباعها مع توفر القدرة المالية ، ففي ظل الرأسمالية تكون الاولوية في الانتاج للسلع التي تجدد من يشتريها وان كانت كمالية وتؤخر السلعة الحيوية التي تهم الفقير وان كانت ضرورية .

اما في النظام الاشتراكي فان الدولة هي التي تتحكم في تحديد اولويات الحاجات وبالتالي فان السلع المنتجة لا تتنوع وذلك بقصد تقليل نسبة الضياع في الموارد .

ب - الحاجة في الاقتصاد الاسلامي : تعتبر الحاجة في الاقتصاد الاسلامي من الامور الفطرية في الانسان فهي في الاقتصاد الاسلامي لا تختلف عن النظم الاخرى وللانسان حريته في اشباع رغباته وحاجاته ضمن الحدود الشرعية وما تقتضيه مصلحة المجتمع . (١)

وقد اشار لموضوع الحاجة احد علماء القرن السادس الهجري وهو ابو الفضل جعفر ابن علي الدمشقي في كتابه " الاشارة الى محاسن التجارة " فقال " لما كان الانسان من بين سائر الحيوان كثير الحاجات فبعضها ضرورية طبيعية ، وهي كونه محتاجا الى منزل مبني وثوب منسوج وغذاء مصنوع ، وبعضها عرضية كحاجته عند اللقاء الى ما يقيه من عدوه ، والى ما يقاتل به وحاجته عند المرض الى اداة مركبة من عقاقير واشربه ، وكل

(١) انظر الفصل الخاص بدور الدولة في تنظيم الاستهلاك ، ص ١١٩ .

واحد من هذه الحاجات يحتاج الى انواع من الصناعات حتى تتكون ثم حتى تتم " (١) .
ففي هذا النص اشارة الى تنوع وتعدد الحاجات الانسانية واختلاف الانسان في ذلك
عن الحيوان ، ثم فيه اشارة ايضا الى ان من الحاجات ما هو دائم مستمر ومنها ما هو
طارئ متغير .

وتنقسم الحاجة في الاقتصاد الاسلامي حسب مشروعيتها وعدم مشروعيتها الى حاجة
مشروعة وحاجة غير مشروعة ، فالحاجات المشروعة هي التي تشبع عن طريق وسائل مشروعة
كالحاجة الى اشباع الرغبات الجنسية فانها اذا اشبعت عن طريق النكاح المشروع فهي
حاجة مشروعة وكالحاجة الى اشباع الرغبة في الطعام عن طريق اكل الطيبات ، أما
الحاجة غير المشروعة فهي التي تشبع عن طريق وسائل غير مشروعة ، كالحاجة الى اشباع
الرغبة الجنسية عن طريق الزنا ، او الحاجة الى اشباع الرغبة في الطعام عن طريق
شرب الخمر او اكل لحم الخنزير .

فيلاحظ هنا ان الاقتصاد الاسلامي يعطي اعتبارا للقيم والاخلاق في نظره للحاجة
بخلاف الاقتصاد الوضعي .

وكذلك تنقسم الحاجات في الاقتصاد الاسلامي الى حاجات ضرورية وشبه ضرورية
وكمالية ، وهذا التقسيم يبنى على ما قدمه الفقهاء من تقسيم لمقاصد الشريعة الى
ضرورية وحاجية وتحسينية او كمالية وذلك ان المقصد العام للشارع من تشريع الاحكام
هو تحقيق مصالح الناس الضرورية والحاجية والتحسينية ، وقد استوفى الامام الشاطبي
في كتابه الموافقات (٢) شرح هذه المقاصد بتفصيل تام .

(١) جعفر بن علي الدمشقي . الاشارة الى محاسن التجارة ، ص ٢٠ .

(٢) الشاطبي ، الموافقات ج ٢ ص ٨ وكذلك ابو زهرة ، اصول الفقه ، ص ٣٧٠ ، وعبد
الوهاب خلاف ، علم اصول الفقه ، ص ٢٠٠٠ ، وبدران ابو العينين . اصول الفقه
ص ٣٣٧ ، ود . حسين حامد . اصول الفقه ، ص ٣١٦ .

وقد عرّف المقصد الضروري بأنه ما تقوم عليه حياة الناس ولا بد منه لاستقامته مصالحهم وإذا فقد فقد اختل نظام حياتهم ولم تستقم مصالحهم وعمت فيهم الفوضى والمفاسد .

أما المقصد الحاجي فإنه ما يحتاج اليه الناس لليسر والسعة واحتمال مشاق التكليف وإذا فقد لا يختل نظام حياتهم كما إذا فقد الضروري ولكن ينالهم الحرج والضيق .

أما التحسيني أو الكمالي فهو ما تقتضيه المروءة والآداب وسير الأمور على أقوم منهاج وإذا فقد لا يختل نظام حياة الناس ولكن تكون حياتهم أقل يسرا وسهولة .

وهذا التقسيم يمكن تطبيقه على الحاجات بحيث تقسم حسب أهميتها وأولويتها إلى حاجات ضرورية وحاجات شبه ضرورية (١) وحاجات كمالية (٢) .

أما الحاجات الضرورية فهي الحاجات التي يتم بها حفظ الحياة وإدائها الواجبات وحماية المجتمع وتحقيق الأمن ،

أما الحاجات شبه الضرورية فهي الحاجات التي تأتي بالمرتبة الثانية بعد الضروريات والتي بوجودها يرتفع الحرج والمشقة عن الناس .

أما الحاجات الكمالية فهي التي تجعل الحياة أكثر يسرا وسهولة وتدخل الجمال والمتعة على الحياة الانسانية دون اسراف او ترف .

وقد قرر الفقهاء أنه لا يراعى المقصد الكمالي إذا كان في مراعاته إخلال بحاجي ولا يراعى حاجي ولا كمالي إذا كان في مراعاة أحدهما إخلال بمقصد ضروري . وبناءً على ذلك يمكن أن نقول بمراعاة الأولوية في تلبية الحاجات في النشاط الاقتصادي بحيث

(١) استبدلنا تعبير الحاجي بتعبير شبه الضروري حتى لا يختلط لفظ الحاجي بالحاجة وذلك أن الأمور الحاجية في درجتها تقترب من الضرورية ولكن ليست ضرورية فاطلقنا عليها شبه ضرورية .

انظر د . محمد عفر . النظام الاقتصادي الاسلامي ص ١٦٠ .

(٢) انظر المرجع السابق ، وكذلك د . محمد انس الزرقاء . صياغة اسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ص ١٥٥ .

لا تقدم الحاجات الكمالية على الضرورية او شبه الضرورية في الاجراءات والسياسات الاقتصادية للدولة .

ولا بد من القول بان اعتبار الحاجة ضرورية او شبه ضرورية او كمالية يختلف باختلاف الاوقات والعصور فما كان كماليا في عصر او وقت قد يصبح ضروريا في وقت آخر ، وما هو كماليا قد يصبح ضروريا في مجتمع آخر فالمكيف في المناطق الشديدة الحرارة شبه ضروري او يكاد يكون ضروريا بخلاف المناطق المعتدلة الجوفانه يعتبر كماليا - وهكذا - وايضا فان الحاجة تنقسم الى خاصة وعامة بما يقابل الحاجة الفردية والجماعية في التعبير الاقتصادي ، ففي موضوع الحاجات التي تبيح المحظورات او الضرورات التي تبيح المحظورات وجد الفقهاء ان هناك حاجات يشترك فيها جميع الناس فأطلقوا عليها حاجات عامة واخرى تخص فئة معينة او افراد أنفسهم حاجات خاصة . الا ان لها مفاهيم مختلفة لتعلقها ببعض الاحكام الفقهية ، وعدم اقتصارها على تقسيم اقتصادي بحث للحاجات . فالحاجة العامة (١) تعني : ان الناس جميعا يحتاجون اليها فيما يمس مصالحهم العامة من زراعة وصناعة وتجارة .

اما الحاجة الخاصة فهي : التي يحتاج اليها فئة من الناس كأهل مدينة او ارباب حرفة او يحتاج اليها فرد او افراد محصورون .

ويرى الباحث بناء على هذا التعريف للحاجة العامة والخاصة في الفقه الاسلامي انه يمكننا القول بان الحاجة العامة في الاقتصاد الاسلامي تعني حاجة المجتمع الى السلع والخدمات التي تمس المجتمع ككل ويدخل في ذلك الحاجات الضرورية وشبه الضرورية لانه في الغالب تكون الحاجة لها عامة لكل افراد المجتمع .

اما الحاجة الخاصة فهي : حاجة فئات او افراد من المجتمع لنوع من السلع والخدمات وتشمل الحاجة الخاصة الحاجات الكمالية لكون فئات قليلة من المجتمع

(١) د . وهبه الزحيلي . نظرية الضرورة ، ص ٢٥٦ .

هي التي تحتاجها في الغالب فالسيارات الفارهة والاثاث الفاخر والملابس الفاخرة تدخل ضمن الحاجات الخاصة، اما الخبز واللحم والمساكن فانها تعتبر من الحاجات العامة .

وهكذا نرى ان الحاجة في الاقتصاد الاسلامي تتميز عما هي عليه في الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي لارتباطها مع مقاصد الشريعة العامة وضوابط الشرع في الحلال والحرام ~~وهي~~ ارتباطها بالقيم والاخلاق مما يجعلها تتميز بجانب مهم وهو اشباع الحاجات المادية والروحية دون الاقتصار فقط على الحاجات المادية فليست الحاجات البشرية مقصورة في اشباع الرغبات المادية وهو ما ركزت عليه النظم الاقتصادية الوضعية بل ان للانسان حاجات مادية وروحية والتكامل يتم حين تشبع الحاجات المادية والروحية والامتناع عن الحاجات غير المشروعة يؤدى بلا شك الى النمو الروحي والى حماية المجتمع من الآثار السلبية للحاجات غير المشروعة كالزنا وشرب الخمر ، بالإضافة الى حماية النشاط الاقتصادي من الهدر في الموارد ، ولا يعني ذلك ان الحاجات المشروعة لا تخضع لضوابط ، بل هي محدودة بضوابط تحول دون ظهور آثار سلبية حين يسعى الانسان لاشباعها ، فوضعت ضوابط تحول دون الاسراف في اشباع الحاجات ، مما سيعالج بصورة اكبر في الفصل الخاص بقواعد الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي . ويعتبر بعض الاقتصاديين (١) ان مقياس التفضيل بين الانظمة الاقتصادية يتعلق بمدى قدرة النظام على اشباع حاجات الافراد على النحو الامثل الا ان النقد يوجه الى الرأسمالية لانها لا تحقق اشباع حاجات الافراد على نحو عادل بسبب عدم التوزيع العادل للثروات ، اما الاشتراكية فانها لا تحقق الاشباع لافراد المجتمع لكون السلطة المركزية للتخطيط هي التي تحدد الحاجات وتتحكم في رغبات افراد المجتمع .

اما الاقتصاد الاسلامي فانه اقدر الانظمة على اشباع معظم حاجات افراد المجتمع

(١) د . حازم الببلاوى . اصول الاقتصاد السياسي ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

وذلك لأسباب:

- ١- لوجود التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع مع وجود نظام النفقات الاجبارية والتطوعية وكفالة بيت المال .
- ٢- ترتيب اولويات الحاجات في المجتمع العامة منها والخاصة والضرورية وشبه الضرورية بحيث تشبع حاجات اكبر فئة في المجتمع ،
- ٣- التوجيه الامثل للموارد نحو انتاج السلع والخدمات تبعا للاولويات باتباع السياسات التي يضعها المخططون ومجال التفصيل في هذا الجانب الفصل الخاص بدور الدولة في تنظيم الاستهلاك .

الفصل الثاني

سلوك المستهلك في النظام الرأسمالي

ويشتمل هذا الفصل على بحثين نتناول في المبحث الأول الاسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي ، أما المبحث الثاني فسيخصص لبحث سلوك المستهلك في النظام الرأسمالي .

المبحث الاول : الاسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي

للتعرف على سلوك المستهلك في النظام الرأسمالي يقتضى اولاً تحديد الاسس والقواعد التي يقوم عليها هذا النظام ، اذ ان الاستهلاك والانتاج اواى نشاط اقتصادى آخر محكوم بالاطار الفكرى والمذهبي للنظام الذى يسير عليه المجتمع فكان من الطبيعى ان نتعرف على مبادئ النظام الرأسمالي التي صبغت النشاط الاقتصادى بصيغة تميزه عن غيره من الانظمة .

ولن تكون دراستنا لاسس النظام الرأسمالي دراسة مستفيضة متعمقة بقدر ما نحاول توضيح المبادئ الاساسية التي يقوم عليها هذا النظام والتي يمكن حصرها في ثلاثة اسس (١) : ١- الحرية ٢- الملكية الخاصة ٣- نظام السوق وميكانيكية الاثمان .
أولاً : الحرية :

وتعني الحرية في النظام الرأسمالي حق الفرد في التصرف في حياته دون تدخل من الآخرين ، فله ان يختار النشاط الاقتصادى الذى يرغب فيه ويتناسب مع قدراته وميوله وتطلعاته ، فليس لاحد الحق في التدخل لفرض عمل معين على العامل وارغامه عليه ، وكذلك فان لرجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال والمنظمين مطلق الحرية في استثمار اموالهم بالوجهه التي يريدون وانتهاج اى اسلوب في الانتاج ، كما ان لهم انتاج ما يرغبون من سلع وخدمات دون تدخل من الحكومة .

وما ينطبق على الانتاج ينطبق على الاستهلاك فللمستهلك في النظام الرأسمالي الحرية المطلقة في ان يوزع دخله على ما شاء ورغب من السلع والخدمات المعروضة في السوق دون ان يكون هناك تحديد للسلع المنتجة او المستهلكه .

-
- (١) انظر : د . محمد خليل برعي . مبادئ الاقتصاد ص ٩٧ .
د . عبد المنعم البيه وآخرون . الاشتراكية العربية ، ص ٧١ .
د . محمد حمدى النشار . النظم الاقتصادية ، ص ٣٤ .
د . السيد عبد المولى . اصول الاقتصاد ، ص ١٤٥ .
د . رفعت المحجوب . النظم الاقتصادية ، ص ٥٩ .
د . احمد جامع . الرأسمالية الناشئة ، ص ١٣٠ .

والحرية الاقتصادية كما يراها الرأسماليون تدفع المنتج لانتاج السلع بأقل تكلفة وأكثر جودة ، وفي المقابل فالمستهلك يسعى للحصول على اقصى اشباع ممكن في حدود دخله ، وتعد المنافسة بين المنتجين لانتاج السلع التي يوجد عليها اقبال مــــــن المستهلكين بأقل تكلفة ، وبين المستهلكين للحصول على اقصى اشباع - في نظــــــر الرأسماليين - من دعائم التقدم الاقتصادي اذ ان كل فرد حين يحقق مصلحته الذاتية فان ذلك سيؤدي في النهاية الى تحقيق مصلحة المجتمع (١) .

فحرية المنافسة في النظام الرأسمالي تدفع المنتجين الى زيادة الانتاج وتحسين اساليبه والتجديد والابتكار ومحاولة الحصول على المخترعات واتباع افضل الوسائل للمحافظة على الموارد الانتاجية ، كما انها تدفع المستهلكين الى التنافس بينهم للفوز بافضل السلع التي يرونها تحقق اقصى اشباع لديهم ، فالمنافسة في الانتاج والاستهلاك هي نتيجة طبيعية لقيام الحرية الاقتصادية في الرأسمالية (٢) .

ولكن التساؤل الذي يطرح : هل الحرية في النظام الرأسمالي مطلقة ام تحفها بعض القيود ؟ .

يظن البعض ان تميز النظام الرأسمالي بالحرية يعني انها حرية مطلقة بلا حدود او قيود ، وهذا الشكل من الحرية كان طورا قديما للرأسمالية حين كان دور الدولة يقتصر على حفظ الامن والدفاع ، ولكن بعد الكساد العالمي في الثلاثينات من هذا القرن تبين من خلال ماوصلت اليه الرأسمالية من ازمات ومأتى به كينز في نظريته العامة

(١) د . احمد جامع . الرأسمالية الناشئة ، ص ١٣٩ .

(٢) انظر : . مسيمو سلفد وري . الرأسمالية الامريكية - رأى متحرر - ، ص ٢٠١ .

. د . عبد المنعم البيه وآخرون . الاشتراكية العربية ، ص ٨٧ .

. د . مصطفى كامل السعيد وآخرون . محاضرات في الاشتراكية ، ص ١٤٢ .

. د . رفعت المحجوب . النظم الاقتصادية ، ص ٥٩ .

في الاقتصاد والتي دعا فيها الى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من اجل المحافظة على توازن الاقتصاد ، فتحول دور الدولة من الدولة الحارسة للنظام الاقتصادي الى الدولة المتدخل والمشارك والمؤثر في سير النشاط الاقتصادي عن طريق فرض قيود واتباع سياسات مالية ونقدية في توجيه الاقتصاد ، والمشاركة في النشاط الاقتصادي كمنتج ومستهلك وسادت عبارة " الاقتصاد الموجه " التي تصف الاقتصاد الرأسمالي الذي تتدخل فيه الدولة كمقيدة في بعض الاحوال ، او مشاركة في النشاط الاقتصادي ، او متخذة بعض السياسات . فالصفة الرئيسية التي يتصف بها النظام الرأسمالي ليست هي الحرية المطلقة ، لكنها الحرية التي ترد عليها بعض القيود المتمثلة في قوانين حماية المستهلك وقوانين حقوق العمال التي حددت ساعات قصوى للعمل ... الخ (١) .

ثانيا : الملكية الخاصة :

تعني الملكية الخاصة السماح للفرد بامتلاك السلع الرأسمالية او الانتاجية وكذلك السلع الاستهلاكية .
ويترتب على هذه الخاصية حق الفرد في التصرف والاستغلال والاستعمال لما يملكه من هذه الاموال .
ومبدأ الملكية الخاصة يرجع في الاصل الى مبدأ الحرية حيث ان الاخذ بهذا المبدأ يقتضي ان تطلق الحرية للأفراد لامتلاك ما يشاؤون من سلع استهلاكية وانتاجية ، ونقطة الخلاف بين النظام الرأسمالي والاشتراكي هي في ملكية وسائل الانتاج ، حيث ان النظام الاشتراكي يحرم الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ويجعلها محصورة في الدولة ،

(١) انظر : د . محمد لبيب شقير . تاريخ الفكر الاقتصادي .

د . رفعت المحجوب . النظم الاقتصادية ، ص ٥٩ .

جورج سول . المذاهب الاقتصادية الكبرى ، ص ١٨٣ .

لكن مع التطور الذي حصل للرأسمالية على مر القرون كما بيناه في الحديث عن مبدأ الحرية ، فان الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي لم تعد ايضا مطلقة تماما (١) دون قيود كما انها لم تعد مقصورة ايضا على الافراد ، اذ شرعت بعض الحكومات على تفاوت بينها تبعاً لنظام الحكم والقوى السياسية وظروف الاقتصاد بعض القيود اللازمة لتنظيم التصرف في الملكية الخاصة والرقابة عليها والحد من مساوئها في بعض المجالات بما لا يتنافى والصالح العام ، وتدخلت الدولة ايضا في النشاط الاقتصادي فتملكت بعض وسائل الانتاج وذلك في بعض الحالات .

ثالثاً : نظام السوق وميكانيكية الاثمان (٢) :

المباني

في النظام الرأسمالي يلتقي ~~المستهلكون~~ والمستهلكون في السوق ، ويتم بينهم التنافس دون تدخل قوى خارجية فالبايعون يسعون للحصول على اقصى ربح والمستهلكون يسعون للحصول على اقصى اشباع ، وعن طريق تفاعل قوى العرض والطلب يتحدد ثمن السلعة في السوق . (٣)

وفلسفة الرأسمالية في حرية السوق انها الدعامة للتقدم الاقتصادي ، والى تحقيق مصلحة المجتمع ، وذلك ان المنتج حين يقدم على الانتاج فانه يسترشد بالاسعار السائدة في الاسواق ويختار السلع التي ينجد عليها اقبالاً شديداً من المستهلكين ، والتي يرتفع ثمنها ، ليحقق هدفه من الانتاج وهو اقصى ربح ممكن (٤) ، وهذه الحركة الميكانيكية

(١) مسيمو سلفد وري . الرأسمالية الامريكية ، ص ١ .

(٢) انظر : د . محمد حمدي النشار . النظم الاقتصادية ، ص ٣٧ .

د . مصطفى كامل السعيد وآخرون . محاضرات في الاشتراكية ، ص ١٤٢ .

د . السيد عبد المولى . اصول الاقتصاد ، ص ١٤٧ .

د . احمد جامع . الرأسمالية الناشئة ، ص ١٣٨ .

(٣) انظر : د . زكريا احمد نصر . تطور النظام الاقتصادي ، ص ١٢٤ .

(٤) انظر : د . محمد طه بدوي ، د . عبد المنعم فوزي . الاشتراكية بين الفكر

والتطبيق ، ص ٢٣ .

في السوق تتم فطريا دون تدخل من سلطات اعلى ، وعلى هذا الاساس قامت النظرية الرأسمالية ، ولكن ثبت عدم صحة هذا القول لعدم وجود سوق المنافسة الكاملة فـ في الحياة العملية بل وجدت اسواق احتكارية واخرى تتسم بالمنافسة الاحتكارية نتيجة تركيز رؤوس الاموال في ايدي فئة قليلة ، ورافق ذلك سوء توزيع للدخول ، حيث ترتب على ذلك اختلال في النشاط الاقتصادي وعدم توازن بين العرض والطلب ، وقد تفاقم الامر حتى ادى الى وقوع كارثة الثلاثينات ، ثم جاء كينز بنظريته التي تدعو الى التدخل من قبل الحكومة في النشاط الاقتصادي لاحداث التوازن وعدم ترك ذلك لميكانيكية السوق وحدها . (١)

هذه هي الاسس التي تقوم عليها الرأسمالية وهي الحبرية والملكية الخاصة ونظام السوق .

ومن الواضح ان النظام الرأسمالي يستند اساسه الفكري مما يسمى " بالمذهب الفردي " اذ هو روح النظام ولبه ، وهو المميز بينه وبين النظام الاشتراكي الجماعي ، فحرية النشاط الاقتصادي والملكية الخاصة ونظام السوق كلها تنبع من المذهب الفردي الذي يقوم على تمجيد الفرد ، وشعاره الذي يرفعه ان للفرد حقوقا لا تقبل التبديل ولا سبيل الى القضاء عليها (٢) كما قال الكاتب الهولندي هوغو جروشيوس ويبرون ذلك بان الفرد حين يحقق مصلحته الذاتية فان ذلك يعود في النهاية بالنفع على المجموع ، فالمجتمع ما هو الا مجموعة من الافراد ان تحققت مصلحة كل فرد منهم تحققت مصلحة الجميع .

(١) انظر : د . د . رفعت المحجوب . النظم الاقتصادية ، ص ٥٩ .

د . د . عبد المنعم البيه . الاشتراكية العربية ، ص ٨٧ .

د . د . مصطفى كامل السعيد وآخرون . محاضرات في الاشتراكية ، ص ١٤٢ .

(٢) جورج سول . المذاهب الاقتصادية الكبرى ، ص ٥٢ .

المبحث الثاني : سلوك المستهلك في النظام الرأسمالي

من خلال الاسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي الحر يتضح لنا ان الاستهلاك لا يخضع للتخطيط المركزي ، وانما يترك للأفراد حرية الاستهلاك مع قيام جهاز الرأسمال بدوره في تحديد شكل الاستهلاك في المجتمع .

ولم تتعرض كتب النظم الاقتصادية او التخطيط الاقتصادي لدراسة شكل الاستهلاك في النظام الرأسمالي بالصورة المطلوبة ، ولذلك فسوف ندرس الاستهلاك في النظام الرأسمالي والقواعد التي تحكمه من خلال النقاط التالية والتي نرى انها يمكن ان تعطى صورة لشكل الاستهلاك في النظام الرأسمالي :

١- حرية المستهلك .

٢- سيادة المستهلك .

٣- تحليل سلوك المستهلك .

أولاً : حرية المستهلك :

ويعني هذا المبدأ ان المستهلك حر في اختيار السلع التي يراها نافعة لـه اي تشبع لديه حاجة نفسية او بدنية ، فجميع السلع والخدمات بهذا الاعتبار نافعة للمستهلك اذا اشبعته رغباته ولو خالفت اصول الدين او اضرته بالصحة ، او كانت منافية للأخلاق ، فالخمر تعتبر نافعة من الناحية الاقتصادية لانها تشبع حاجة وتلبي رغبة لمن يشربها فالرغبة " حتى ولو كانت غير مشروعة من وجهة نظر القانون او غير اخلاقية او حتى مؤذية للفرد من وجهة نظر الصحة العامة مثلاً تعتبر حاجة من الحاجات التي يعنى بها علم الاقتصاد او حاجة اقتصادية بعبارة اخرى " (١).

ولذلك فان المستهلك في النظام الرأسمالي لا يواجه بقيود اخلاقية او ضوابط

وقواعد تحكم استهلاكه ، فليست هناك سلع ممنوعة لا يجوز استهلاكها سوى المخدرات والتي تعتبر من السموم المحرمة دولياً (٢) . اما خلاف ذلك فان اي سلعة او خدمة

(١) د . احمد جامع . النظرية الاقتصادية ج ١ ، ص ٣١٦ .

(٢) ومع ذلك فان بعض الدول ينتج مثل هذه المخدرات ويقوم بتسويقها دولياً للحصول منها على دخول كبيرة .

يرغب فيها المستهلك فهو حر في استهلاكها انطلاقاً من مبدأ حرية المستهلك ،
ولكن قد تتدخل الحكومة في بعض الأحيان في توجيه الاستهلاك لتحقيق أغراض
معينة تهم النشاط الاقتصادي ، ولكن هذا التدخل لا يكون في شكل فرض قيود على
الاستهلاك وإنما عن طريق التأثير غير المباشر في السوق ، فقد تطرح الحكومة للبيع
عن طريق بطاقات التموين (أو غيرها من أنظمة تثقيف الاستهلاك) مواد مدعومة
مخفضة السعر أو عن طريق فرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع المستوردة ، أو ~~ممنوعة~~
~~الخاصة~~ للأفراد بشرط استخدامها استخدماً محدداً (١) .

ولكي تكتمل حرية المستهلك لابد أن يتوفر له الدخل الكافي لانفاقه على شراء
ما يرغبه من سلع وخدمات ، فلا معنى لحرية إذا كان دخله ضئيلاً لا يكاد يكفي لاحتياجاته
الضرورية . وكذلك لابد من وجود حرية الإنتاج والاستيراد لكي تتوفر السلع والخدمات
في السوق بكمية مناسبة ، فإن المستهلك إذا لم يكن أمامه سوى صنف واحد أو عدد
محدود من السلع فليس أمامه مجال كبير للاختيار وممارسة حرية في الاستهلاك ، فإذا
كان المعروض في السوق نوع معين من السيارات ولا يسمح باستيراد أو إنتاج أية أنواع
أخرى كما يحدث في بعض الدول النامية فلا يمكن هنا القول أن المستهلك حر في
استهلاكه للسيارات ، قد يكون حراً في أن يشتري أو يمتنع عن الشراء ولكنه ليس حراً
في اختيار ما يشاء من السلع المتوفرة بكميات وأصناف كثيرة ، ولذلك فإن حرية الاستهلاك
تستلزم حرية الإنتاج والاستيراد . (٢)

* نقد مبدأ حرية المستهلك :

يوجه إلى مبدأ حرية المستهلك كثير من الاعتراضات والانتقادات :
أ - أول هذه الاعتراضات أنه وأن كان صحيحاً أن المستهلك يوزع دخله بين
مختلف السلع والخدمات التي يرغبها إلا أن هناك عوامل تتدخل في فرض اختيارات

(١) د . علي لطفي . التخطيط الاقتصادي ، ص ٢٥٥ .

(٢) جون موريس كلارك . المبادئ الاقتصادية ، ص ١٢٣ .

• ويليام لوكس هارفي . النظم الاقتصادية المقارنة ، ص ١٠١ .

معينة على المستهلك . . فهناك عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية عديدة تؤثر على اختياره كوسائل الدعاية والاعلان التي تلعب دورا كبيرا في توجيه المستهلك نحو سلع قد لا يرغبها اساسا فيقنع بها بطريقة او اخرى مع عدم احتياجه اليها . انما اندفع لشرائها نتيجة لتأثره بوسائل الدعاية والاعلان التي تتبع الكثير من الوسائل المشروعة وغير المشروعة في الترويج للسلع معطية لها مزايا ليست فيها فتوهم المستهلك بان لها جودة عالية ، وحقيقة الامر عكس ذلك .

ونظرا لما للاعلان من اهمية في الاقتصاديات الرأسمالية لترويج المنتجات فانه يرصد له مبالغ كبيرة وجهود ضخمة اذ انه في سنة ١٩٥٦ كان هناك ما يقرب من ٤٥ الف شخص عهد اليهم رجال الاعمال في امريكا التصرف في نحو ١٠ بلايين دولار ومنحورهم حرية واسعة في اختيار كيفية انفاق هذا المبلغ الجسيم في الاعلان (١) وفي عام ١٩٦٠ قدرت ميزانية الاعلان في الولايات المتحدة بنحو ١٢ بليون دولار وهو ما يعادل تقريبا جملة الانفاق العام على التعليم الاولي والثانوي (٢) ، لذا فان من مضار الاعلان الى جانب الترويج للبضائع والسلع وبأساليب مشروعة وغير مشروعة انه "يقطع جزءا هاما ومتزايدا من الناتج القومي وليس من السهل الاقتناع بان هذه النفقات يقصد بها/اعلام لجمهور المستهلكين بوجود السلعة ومزاياها ومن ثم تحقق خدمه اقتصادية . . . ولذلك فقد ذهب عدد من الاقتصاديين الى القول بان نفقات الدعاية والاعلام في جزء كبير منها تعتبر ضياعا على الاقتصاد ولا تتحقق من وراءه اية منفعة اقتصادية " (٣) .

ب - والاعتراض الاخر على حرية الاستهلاك المطلقة وهو انتقاد يوجه ايضا لمبدأ الحرية في النظام الرأسمالي - انه ليس من مصلحة المجتمع ان تطلق حرية الفرد في الاستهلاك دون قيود او ضوابط اخلاقية ، فان ترك الحرية للفرد في استهلاك

(١) ديمتري كوسولاس . مفتاح التقدم الاقتصادي ، ص ٩٨ .

(٢) روبرت هيلبرونر . الاقتصاد في خدمة المجتمع ، ص ٢٠٨ .

(٣) د . حازم البلاوي . المجتمع التكنولوجي الحديث ، ص ٥٥ .

ما يشاء من السلع والخدمات وان كان فيها الضرر بالصحة او المنافي للقيم والاخلاق وتترك له ايضا الحرية في الانفاق على نفسه واسرته دون ان تكون هناك قيود او ضوابط على الاسراف والتبذير فان ذلك يؤدى الى تبديد موارد المجتمع اضافة الى ما ينتج عنه من آثار اجتماعية يرد ذكرها بعد قليل، وهذه مشكلة من مشاكل النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي لا يعطي للقيم والاخلاق اى حساب واعتبار في نظامه الاقتصادي حيث النظرة مادية بحتة .

ج - وقد ادى تطبيق مبدأ حرية الاستهلاك والانتاج في النظام الرأسمالي الحر الى تفشي ازمت اقتصادية كثيرة كالبطالة وعدم توازن العرض والطلب ، وذلك بسبب اندفاع المنتجين لانتاج السلع الكمالية بكميات ضخمة املا في تحقيق اكبر ربح ، وتقليل انتاج السلع الضرورية لقلة الارباح التي تعود منها ، فنتج عن ذلك ان فاضت كميات بعض السلع الكمالية المنتجة عن حاجة المستهلكين فانهارت اثمانها وتضاءل الربح واضطر المنتجون الى تقليص الانتاج وتسريح العمال (١) .

د - ومن سلبيات حرية الاستهلاك تعارض الصالح العام مع الصالح الخاص فكل فرد يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة ويهدف للحصول على اعلى الارباح لنفسه، ويسعى الى اشباع حاجاته بغض النظر عن مصلحة المجتمع او مصلحة غيره من المستهلكين . فيقدم على الاستهلاك باسراف وتبذير ، ويتهاون على السلع الكمالية . كما ان المنتجين من منطلق الحصول على اعلى ربح يتسابقون في انتاج السلع الكمالية التي يطلبها المستهلك الثرى مهملين طبقات واسعة من الفقراء ، فيتغلب النفع الخاص على النفع العام دون مراعاة لحاجات الغالبية الكبرى من ابناء المجتمع او تحقيق الاولويات الاقتصادية التي تدعم النشاط الاقتصادي (٢) .

(١) د . احمد جامع . المذاهب الاشتراكية ، ص ٢٤٩ .

د . محمد حمدي النشار . النظم الاقتصادية ، ص ٤٩ .

(٢) د . محمد حمدي النشار . النظم الاقتصادية ، ص ٥٣ .

هـ - كما ان الحرية المطلقة للاستهلاك تؤدى الى نمو العادات الاستهلاكية لدى الافراد ويتطبع بها المجتمع ويصبح الاستهلاك في حد ذاته هدفا ، الاستهلاك للاستهلاك ، وتسود اخلاقيات وسلوكيات خاصة بنمط استهلاكي معين وتظهر خصائص ما يسمى بـ " مجتمع الاستهلاك " .

وقد برزت ظاهرة " مجتمع الاستهلاك " بعد التقدم الفني الهائل في اساليب الانتاج مما ادى الى زيادة الانتاج وتحسين نوعيته وابتكار العديد من السلع الجديدة ، وتطلب ذلك حاجة كبيرة لزيادة تصريف هذا الانتاج في السوق عن طريق وسائل الدعاية والاعلان فأقبل المستهلكون على اقتناء السلع بشكل كبير ومتزايد ، ويرى الدكتور حازم الببلاوى (١) ان زيادة الاستهلاك قد اعتبرت في ذاتها قيمة اجتماعية كبرى ومحورا للكثير من اجزاء النشاط الاقتصادي فزيادة الاستهلاك في ذاتها وبصرف النظر عن الحاجات التي يشبعها هذا الاستهلاك المتزايد قد اصبحت من قواعد الانتاج في العصر الحديث ، فالاستهلاك لا يتزايد لاشباع حاجات قائمة بقدر ماتخلق حاجات جديدة للتمكين من زيادة الاستهلاك وقد كان لهذه الظاهرة آثار بعيدة على الاقتصاد كما انها ذات نتائج خطيرة على السلوك الاجتماعي بدأت تظهر في الفترة الاخيرة " .

" . . . فالاستهلاك اصبح في ذاته قيمة اجتماعية كبرى ويقاس مركز الفرد الاجتماعي بقدر ما يستهلكه من السلع والخدمات ومدى قدرته على التغيير المستمر ومن هنا نجد ان من خصائص الازدواج في العصر الحديث التغيير المستمر " المودة " دائما في تغيير حتى يشعر الفرد بحاجته المستمرة الى التغيير في استهلاكه مما يؤدى الى الاستهلاك المستمر " .

" . . . ولم ينظر الى اثر الاستهلاك كقيمة اجتماعية في النظرية الاقتصادية الا مؤخرا عندما كتب دوزنبورى عن اثر التقليد وبين ان استهلاك الفرد لا يتوقف على ذوقه وما يريد

(١) د . حازم الببلاوى . المجتمع التكنولوجي الحديث ، ص ٥١ وما بعدها .

هو بقدر ما يتأثر بما يستهلكه الآخرون وبذلك ادخل فكرة التداخل بين اذواق المستهلكين في تحديد ذوق المستهلك ، ومعنى ذلك ان الاستهلاك اصبح قيمة اجتماعية فالفرد لا يستهلك ما يريد ه فحسب وانما يستهلك ما يجد جيرانه وزملاءه يستهلكونه " .

وهذه نتيجة الحرية المفرطة للاستهلاك التي تجعل من الانسان مجرد آلة لاستيعاب المنتجات الجديدة ، وتسلب منه النزعات النفسية والثقافية والروحية .

فحرية المستهلك في النظام الرأسمالي تزيقها وسائل الدعاية والاعلان ، وهذه الحرية المزيفة تسلب من الاستهلاك القيم الاخلاقية والمثل الاجتماعية وتركز على الجوانب المادية البحتة وتراعي المصالح الخاصة وان تضاربت مع المصالح العامة ثم اخيرا نجد ما قد ادت الى ظهور مجتمعات الاستهلاك بكل ما تنصف به من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية .

ثانيا : سيادة المستهلك :

يقصد بسيادة المستهلك انه هو " الذي يحدد اهداف المجتمع الاقتصاديين وان توجيه الانتاج وتوزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة يتم عن طريق ما يفصح عنه المستهلكون في مجموعهم من قرارات اقتصادية تترجم في شكل طلب تعزز القوة الشرائية كذلك فان سيادة المستهلك تنسحب على اتخاذ القرارات التي تحدد معدل تراكم رأس المال باعتبار هذا المعدل يتوقف على قرارات المستهلك للاختيار بين الاستهلاك الحاضر والاستهلاك المؤجل اي القرارات التي تتعلق بتوزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار " (١) .

(١) د . عبد الفتاح قنديل . اقتصاديات التخطيط ، ص ٤٣ .

وانظر : . جورج ن . هالم . النظم الاقتصادية ، ص ٣١ .

حازم الببلاوى . المجتمع التكنولوجي الحديث ، ص ٦١ .

د . احمد جامع . الاثنان في الاقتصاد الاشتراكي ، مجلة مصر المعاصرة

ع ٣٣٨ ، ص ٩٥ .

فالمستهلك بهذا الاعتبار هو المتحكم في تحريك القوى الاقتصادية نحو انتاج سلع معينة ، وذلك ان المستهلكين عندما يدفعون ثمنًا اكبر للحصول على احدى السلع تتحرك الموارد الانتاجية لانتاج هذه السلعة ويتم ذلك من خلال جهاز الثمن الذي يسجل رغبات المستهلكين (١) ويرتبها حسب تفضيلاتهم ، فكلما ازداد ثمن سلعة معينة كان ذلك دليلا على زيادة رغبة المستهلكين في الحصول عليها ، واذا انخفض ثمن سلعة اخرى كان ذلك دليلا على عزوف المستهلكين عنها وعدم تفضيلهم لها ، ومن ثم ومن خلال جهاز الثمن تتحرك الموارد الاقتصادية نحو انتاج السلع المطلوبة تبعاً لتفضيل المستهلكين لان مصلحة المنتج الذاتية في تحقيق اعلى ربح يدفعه لانتاج السلعة التي يزداد الطلب عليها فترتفع اسعارها .

✽ نقد مبدأ سيادة المستهلك : (٢)

لما كان جهاز الثمن هو الذى يحكم النظام الرأسمالي اصبح المستهلك هو المتحكم في تحريك القوى الاقتصادية ، ولما كانت الفئة القادرة على دفع اكبر الاثمان هم الاغنياء واصحاب الثروات فان القوى الاقتصادية تتجه لانتاج السلع التي يطلبونها وهي سلع كمالية في الغالب ، اما السلع التي تطلبها الفئات الفقيرة وهي طبقة عريضة من المجتمع ذات دخل منخفض فقد لا يكون هناك اقبال كاف على انتاجها من المنتجين مما قد يوجه الى ارتفاع اثمانها لقلّة ما يعرض منها في السوق ، فتحسروا

(١) د . د . محمد حمدى النشار . النظم الاقتصادية ، ص ٣٤ .

د . د . احمد جامع . الرأسمالية الناشئة ، ص ٣٨٨ .

(٢) انظر : د . صلاح الدين نامق . توزيع الثروة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، ص ٦٣ .

د . د . محمد عبد المنعم عفر . النظام الاقتصادي الاسلامي ، ص ٢١ .

د . د . محمد حمدى النشار . النظم الاقتصادية ، ص ٥١ .

د . د . رفعت المحجوب . النظم الاقتصادية ، ص ٥٧ .

طبقة واسعة وكبيرة من المجتمع من التمتع بالرفاهية التي تختص بها فئة أصحاب الشروات .

ثالثا : تحليل سلوك المستهلك :

بينما فيما سبق الدور المهم للمستهلك في النشاط الاقتصادي اذ انه يحدد مدى نجاح المشروع المنتج للسلعة المرغوبة وفشل المشروع الاخر ، فلذلك يسعى المنتجون للتعرف على رغبات المستهلك ودراسة العوامل التي تؤثر على سلوكه الاستهلاكي وكيفية اتخاذ القرارات الاستهلاكية ، وعلى هذا الاساس تصبح دراسة السلوك الاستهلاكي والتعرف على دوافعه والدور الذي يلعبه أمر ضروري لمعالجة كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وقد نشأت عدة مدارس في الاقتصاد الرأسمالي لدراسة وتفسير سلوك المستهلك منذ اواخر القرن التاسع عشر ، وقد مت هذه المدارس بعض النظريات لذلك والتي اهمها ثلاث نظريات رئيسية هي :

نظرية المنفعة الحدية ، ونظرية منحنيات السواء ، ونظرية التفضيل المستبان . (١)

وقد قدمت هذه النظريات تفسيراً للكيفية التي يوزع بها المستهلك دخله المحدود على مختلف السلع والخدمات وان كانت هذه النظريات في حقيقة الامر لا تعد و/طرقاً ^{ان تكون} مختلفة لتوضيح الشيء ذاته .

وقد حصرت هذه النظريات العوامل او التغييرات الاساسية المؤثرة في سلوك المستهلك في الآتي : (٢)

(١) للتعرف بتوسع على هذه النظريات انظر : د . حسين عمر . نظرية القيمة .

د . احمد جامع . النظرية الاقتصادية ، ص ١٠٠ .

د . عبد الرحمن يسري . اسس التحليل الاقتصادي ، ص ٢٢٣ .

د . حازم البيلالوي . اصول الاقتصاد ، ص ٦٣٠ .

(٢) د . علي السلمي . الاعلان ، ص ٥٤ .

أ- تفضيلات المستهلك .

ب- الدخل او القوة الشرائية .

ج- دافع تحقيق اقصى اشباع .

د- السلع والخدمات المتاحة واسعارها .

أ- تفضيلات المستهلك : ويقصد بها ان المستهلك قد حدد السلع التي يرفضها وفق ترتيب قائم على اهميتها النسبية ، فاذا كانت امام المستهلك سلقتان (أ) و(ب) فانه في هذه الحالة قادر على ان يفاضل ويختار فيما بينها فيقرر مثلا اختيار (أ) أو (ب) دون ان يكون لديه أى تردد أو شك وهو في هذه اللحظة التي يختار فيها السلعة لا يتأثر الا بتفضيلاته الشخصية دون ان ينظر او يتأثر بتصرفات الآخرين وافعالهم .

ب- الدخل او القوة الشرائية : يمثل الدخل او القوة الشرائية قدرة المستهلك على شراء السلع والخدمات المتاحة ويعبر عنه عادة بوحدات نقدية .

ويعتبر الدخل مؤثرا اساسيا في قدرة الفرد الاستهلاكية مع بعض العوامل الاخرى ذات الاهمية الاقل .

ج- الدافع لتحقيق اقصى اشباع : تفترض نظريات سلوك المستهلك ان المستهلك مدفوع في استهلاكه بالرغبة في تحقيق اقصى اشباع ممكن ويتصف سلوكه هذا بالرشد ، فالمستهلك الرشيد هو الذى يوزع دخله بين مختلف السلع والخدمات ليحقق اقصى اشباع .

د- السلع والخدمات المتاحة واسعارها : وتعتبر قيودا على المستهلك في سعيه لتحقيق اشباعه في حدود دخله ونوعيات السلع والخدمات المعروضة في السوق واسعارها ولا تفترض النظريات وجود ظروف اخرى نفسية وبيئية واجتماعية تحكم سلوك المستهلك في استهلاكه او تؤثر عليه .

* نقد تحليل سلوك المستهلك :

- وجهت عدة انتقادات الى النظريات المفسرة لسلوك المستهلك تتلخص في الآتي :
- ١- لا يسلم للنظرية افتراضها بان تفضيلات المستهلك شخصية غير خاضعة للتأثر بأفعال الآخرين وتصرفاتهم وخصوصا بعد ظهور الكثير من الدراسات التي تؤكد البعد الاجتماعي للسلوك الاستهلاكي وان المستهلك يتأثر في تفضيلاته وتصرفاته بسلوك الآخرين وهذا ما أشار اليه دوزنبري في تحليله لسلوك المستهلك (١) .
 - ٢- كذلك فان الافتراض بان المستهلك يعلم تفضيلاته دائما ويختار السلع المعروضة امامه دون تردد او حيرة غير مقبول ايضا فان المستهلك كثيرا ما يتردد في الشراء بين السلع المعروضة امامه وقد تؤثر بعض الاعتبارات الخارجية عليه في الاختيار كالشكل الذي تعرض فيه السلعة واسلوب البائع في العرض او في طريقة الاعلان عنها والتي كثيرا ما تنجح في تغيير تفضيلات المستهلكين بالنسبة للسلع والخدمات التي يشترونها .
 - ٣- ويلاحظ على التحليل السابق انه لا يعطي تفسيراً للعوامل التي تحدد رغبات المستهلكين او اذ واقهم او العادات الاستهلاكية التي تعود عليها المستهلك .
 - ٤- ويلاحظ ايضا ان التحليل السابق قد اغفل الاختلافات الفردية بين المستهلكين وبنى دراسته على انهم وحدة متجانسة بينما الادلة تشير الى ان السوق انما يتكون من مجموعات من المستهلكين غير متجانسة ولا مترابطة ،
 - ٥- وفي الحقيقة فان نظرية الاستهلاك انما تصف السلوك المفترض في السوق للمستهلك الرشيد اما الواقع فانه يخالف ذلك ، فالمستهلك ليس رشيدا بالدرجة التي تفترضها النظرية لما عرف من الدراسات النفسية والاجتماعية ان المستهلك يتأثر بالوسط الذي يعيش فيه والقيم التي تربي عليها ، وكذلك الثقافات التي تلقاها والطبائع الاجتماعية التي تطبع بها .

(١) د . علي السلمي . تحليل النظم السلوكية ، ص ٢٢٠ .

فمن المعروف ان الانسان بطبعه يحاول تقليد الطبقة الاعلى منه ، وهو ما يسمى بالمحاكاة ويتأثر ايضا بوسائل الدعاية والاعلان التي تدفعه الى شراء سلع لم يفكر في شرائها وقد لا يرغبها .

٦- هناك انتقاد آخر يوجه لمفهوم الحاجة او المنفعة المجردة عن اى ارتباط بالقيم والاخلاق فشرب الخمر او تدخين السجائر او غير ذلك من الاستهلاك الضار يعتبر ملبيا لحاجة وله منفعة بالمعنى الاقتصادي لانه اشبع رغبة نفسية ومادية لدى المستهلك ، وهذا التجريد للمنفعة عن اى اعتبار اخلاقي مرفوض في التصور الاسلامي فهناك سلع محرمة لا يجوز للمسلم ان يستهلكها او ينتجها كالخمر والميتة والدم والخنزير ولبس الذهب والحريير للرجال . . . الخ وكذلك استعمال آنية الذهب والفضة . وهي بالمعيار الاخلاقي الاسلامي لا تعتبر منافع او وسيلة للحصول على منافع ، بل ان الامتناع عن استهلاكها هو النافع سواء بالنسبة للمجتمع او بالنسبة للمستهلك الفرد .

كما يؤخذ على التحليل الاقتصادي لسلوك المستهلك نظريته المادية البحتة في التحليل دون ان يضع اى اعتبار للدوافع الاخلاقية والاجتماعية في سلوك المستهلك . والتصور الاسلامي يرفض هذا المنهج التحليلي المادي ، ففي التصور الاسلامي لا يعتبر المستهلك الرشيد هو الذى يوزع دخله في الحصول على اقصى اشباع مادي من السلع والخدمات ، ولكن هناك اعتبارات اخلاقية ودينية واخروية للحكم على رشد المستهلك فالمستهلك الرشيد هو الذى يضحى باقصى اشباع شخصي مادي ويقنع باشباع مادي متوسط في سبيل اشباع الغير ويعد ذلك جزءا مكمل لاشباعه المادي .

ففي الحديث الصحيح " طعام الاثنين كافي الثلاثة وطعام الثلاثة كافي الاربعة " (١) وعن جابر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " طعام

(١) رواه البخارى في كتاب الاطعمة باب طعام الواحد يكفي الاثنين ، ح ٧ ، ص ٩٢ ،
ورواه مسلم في كتاب الاشربة ، ح ٣ ، ص ١٦٣٠ .

الواحد يكفي الاثنين ، وطعام الاثنين يكفي الاربعة ، وطعام الاربعة يكفي الثمانية" (١)
اي انه لا بد ان تكون هناك تضحية باقصى اشباع مادي والاكتفاء باشباع متوسط ليكفي
استهلاك شخص آخر . كذلك لا يمكن اعتبار الشخص الذي حصل على اقصى اشباع
رشيدا وجاره جائع .

او حصل على اقصى اشباع من سلع محرمة او مع الاسراف والتبذير ، فكل هذه
الاعتبارات تجعل سلوك المستهلك سلوكا قاصرا وظارفا به وبالمجتمع سواء بالاعتبارات
الدنيوى او الاخرى وهو ما سيتم دراسته بالتفصيل في الفصل الخاص بسلوك المستهلك
في النظام الاسلامي .

(١) رواه البخارى في كتاب الاطعمة باب طعام الواحد يكفي الاثنين ، ح ٧ ، ص ٩٢ ،
ورواه مسلم في كتاب الاشربة ، ح ٣ ، ص ١٦٣٠ .

الفصل الثالث : سلوك المستهلك في النظام الاشتراكي

ويتكون هذا الفصل من مبحثين :

- المبحث الاول : الاسس التي يقوم عليها النظام الاشتراكي .
- المبحث الثاني : سلوك المستهلك في النظام الاشتراكي .

المبحث الاول : الاسس التي يقوم عليها النظام الاشتراكي

الاشتراكية نظام جماعي تنتقل فيه الملكية الخاصة لعناصر الانتاج الى ملكية جماعية او ملكية عامة ، والنظام الاشتراكي كغيره من النظم الاقتصادية يحاول علاج المشكلة الاقتصادية في معناها العام من تنسيق بين الموارد النادرة والحاجات المتعددة بحيث يحقق اعلى مستويات الرفاهية الانسانية في حدود هذه الموارد .

ويختلف النظام الاشتراكي (١) عن النظام الرأسمالي اختلافا كبيرا ، فالنظام الاشتراكي يتميز بخصائص معينة من حيث الانتاج وطريقة توزيعه والهدف الذي يرمي اليه النظام ، وسيوضح ذلك بعرض اسس النظام الاشتراكي والتي تلخص في اربعة

(١) تختلف الاشتراكية عن الشيوعية من حيث الدرجة والتفاصيل ، فالاشتراكية تتلخص

معالمها الرئيسية في الاتي :

أ- محو الطبقة من المجتمع .

ب- قيام حكومة ديكتاتورية تقود المجتمع الاشتراكي .

ج- تأمين مصادر الثروة ووسائل الانتاج .

د- قيام التوزيع على قاعدة من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله .

اما الشيوعية فهي المرحلة التالية للاشتراكية وتقوم على الاسس التالية :

أ- محو الطبقة من المجتمع .

ب- القضاء على حكومة البروليتاريا وتحرير المجتمع من نير الحكومة .

ج- الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الفردية والغاء الملكية الخاصة

لبضائع الاستهلاك .

د- يقوم التوزيع على قاعدة " من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته " .

انظر : محمد باقر الصدر . اقتصادنا ، ص ١٩٠ .

د . عبد الرحمن زكي . مذكرات في التطور الاقتصادي ،

معاليم : (١)

- ١- الملكية الجماعية لوسائل الانتاج .
- ٢- مركزية التخطيط .
- ٣- اشباع الحاجات الجماعية
- ٤- توزيع الناتج القومي على الجميع .

أولاً : الملكية الجماعية لوسائل الانتاج :

من اهم المآخذ التي تأخذها الاشتراكية على الرأسمالية تقريرها لحق الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، اذ اعتبرت الملكية الفردية منشأ الشرور في الاقتصاد الرأسمالي ، وذلك ان الفرد اذا ملك وسائل الانتاج فانه يستأجر الآخرين للعمل ويستغلهم ابشع استغلال ، فالملكية الفردية لوسائل الانتاج في هذه الحالة طريق لاستغلال الفقراء كما انها تؤدي الى تركيز الدخول في يد مالكي وسائل الانتاج وبذلك تنشأ الطبقة " البرجوازية " في المجتمع ، ولهذا فقد قرر النظام الاشتراكي عدم احقية الفرد امتلاك وسائل الانتاج المختلفة من ارض وآلات ومصانع حيث تؤدي ملكيتها الى المجتمع ممثلاً في الدولة ويسمح للأفراد بامتلاك السلع الاستهلاكية واحياناً بعض وسائل الانتاج البسيطة بشرط عدم استخدام الآخرين للعمل .

-
- (١) انظر : د . محمد خليل برعي . مبادئ الاقتصاد ، ص ١٠٥ .
- د . السيد عبد المولى . اصول الاقتصاد ، ص ١٦٨ .
- د . مصطفى كامل السعيد وآخرون . محاضرات في الاشتراكية .
- جورن ن . هالم . النظم الاقتصادية ، ص ١٤١ .
- د . عارف دليله . النظم الاقتصادية المقارنة ، ص ٤٠٣ .
- وليام لويس . الانظمة الاقتصادية المقارنة ، ص ١٨ - ٢٠ .
- ل . أ . ليونتييف . الموجز في الاقتصاد السياسي ، ص ٢٠٧ .
- د . محمد حمدي النشار . النظم الاقتصادية ، ص ٧٢ .
- د . رفعت المحجوب . النظم الاقتصادية ، ص ١٦٨ .

ويتم نقل ملكية وسائل الانتاج من الافراد الى الدولة عن طريق التأميم بنسبة ملكيتها من ايدى الافراد نظير تعويض او بدون تعويض ووضعها تحت تصرف الدولة باعتبارها ممثلة للمجتمع . وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج صورتين : (١)

١- ملكية الدولة : وتعتبر هذه الملكية هي الاكثر شيوعا في المجتمعات الاشتراكية وتنصب عادة على المؤسسات العامة كالبنوك والمصانع الكبيرة ومؤسسات التجارة الخارجية ، وجزء كبير من الاراضي الزراعية .

٢- الملكية التعاونية " الكوخوزية " ويطلق عليها ملكية جماعات الكادحين وتمثل ملكية الجمعيات التعاونية نسبة كبيرة من الملكية في المجال الزراعي ومجال الصناعات الصغيرة والتجارة الداخلية وتنشأ مثل هذه الملكية نتيجة لانضمام صغار المزارعين الى الجمعيات الزراعية او انضمام صغار الحرفيين في مؤسسات تعاونية كبيرة وذلك بمحض اختيارهم حيث يقتسمون العائد منها على اساس من المبادئ التي يحددها كأساس للتعاون فيما بينهم .

وبالرغم من ان القاعدة العامة في النظام الاشتراكي هي ملكية الجماعة لوسائل الانتاج لكن توجد بعض صور الملكية الفردية لوسائل الانتاج خصوصا في النشاط الحرفي البسيط حيث يقوم شخص بمفرده بانتاج سلعة مستعينا ببعض الادوات البسيطة التي يمتلكها بشرط اساسي وهو الا يقوم بتأجير عمال للعمل لحسابه ، فاذا قام باستئجار عامل واحد فانه يدخل في دائرة البورجوازيين المستغلين .

-
- (١) انظر : د . د . رفعت المحجوب . النظم الاقتصادية ، ص ١٦٨ — ١٧٠ .
د . د . عارف دلي . الانظمة الاقتصادية المقارنة ، ص ٣٨٦ .
د . د . زكريا احمد نصر . تطور النظام الاقتصادي ، ص ٤٧٨ — ٤٨٠ .
د . د . محمد طه بدوي . د . عبد المنعم فوزي . الاشتراكية بين الفكر والتطبيق ، ص ١٣٣ .

واهم الاسباب التي يعتمد عليها النظام الاشتراكي لتبرير الملكية الجماعية لوسائل الانتاج هي : (١)

- ١- ان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تؤدي الى تكافؤ الفرص امام افراد المجتمع وتحقيق المساواة بينهم .
- ٢- انها تلغي الطبقات المستغلة من المجتمع وتمنع استغلال الانسان لاخيلا انسان .
- ٣- كما انها تؤدي الى وجود التعاون بين الافراد وسعي كل منهم لتنعية الثروة القومية لاحساسه بان له نصيبا فيها .

ثانيا : مركزية التخطيط :

يعتمد النظام الاشتراكي بصفة اساسية على وجود جهاز مركزي يقوم بالتخطيط اذ ان سيطرة المجتمع ممثلا في الدولة على ادوات الانتاج وقيامها باشباع حاجات المجتمع وتنفيذ سياسات انمائية وسياسات تستهدف عدالة توزيع الناتج القومي ، كل ذلك يستوجب ضرورة الاخذ باسلوب التخطيط الاقتصادي على المستوى القومي ، ولهذا تسمى الاقتصاديات الاشتراكية بالاقتصاديات المخططة ، لقيام اقتصادها على التخطيط ، والاقتصاديات المركزية لوجود مركزية الدولة في التخطيط واتخاذ القرارات الاقتصادية ، ففي الاقتصاد المخطط تحل ميكانيكية التخطيط محل آلية السوق ، وتفضيلات المخططين مقام تفضيلات المستهلكين ، ويخضع النشاط الاقتصادي في كلياته وجزئياته لخطة قومية شاملة مركزية تنفذ تحت اشراف ورقابة الادارة المركزية وتلتزم جميع الوحدات الانتاجية في المجتمع بتنفيذ الخطة كل فيما يخصه (٢) وتقوم الخطة بوظيفتين اساسيتين :

(١) انظر: د . محمد خليل برعي . مبادئ الاقتصاد ، ص ١٠٦ .

د . ل . أ . ليونتييف . الموجز في الاقتصاد السياسي ، ص ٢٠٧ .

د . السيد عبد المولى . اصول الاقتصاد ، ص ١٦٩ .

(٢) انظر: د . ل . أ . ليونتييف . الموجز في الاقتصاد السياسي ، ص ٢٤٣ .

د . رفعت المحجوب . النظم الاقتصادية ، ص ١٧١ .

١- تنمية الاقتصاد القومي : ويتم ذلك عن طريق نوعين من الخطط، خطط ——— ط
متوسطة الاجل تبلغ مدتها حوالي خمس سنوات يكون الهدف منها تحديد مبادئ
الزيادة في الانتاج المطلوب تحقيقها في القطاعات المختلفة ، وخطط طويلة الاجل تصل
الى ٢٠ سنة الهدف منها احداث تغييرات هيكلية في النشاط الاقتصادي ، كتحسين
الاقتصاد القومي من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي او من اقتصاد تابع الى اقتصاد
مستقل ... الخ .

٢- تسيير النظام الاقتصادي : وذلك عن طريق خطط قصيرة الاجل يتم فيها
دراسة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات ، ووضع الاولويات وتوزيع الامكانيات المتاحة
على الأنشطة الانتاجية لانتاج السلع حسب الاولويات الموضوعة في الخطط الطويلة
والمتوسطة . (١)

ولا يعني وجود التخطيط المركزي والغاء دور جهاز الثمن في تحريك النشاط
الاقتصادي عدم وجود اثمان في النظام الاشتراكي ، فالاثمان موجودة نظرا للاعترااف

(١) يختلف التخطيط الاشتراكي عن التخطيط الذي تعمل به بعض الدول الرأسمالية
في الواجه التالية :

أ- يهدف التخطيط في النظام الرأسمالي الى تنمية قطاع معين من قطاعات الانتاج
دون غيره، او الى تحقيق هدف اجتماعي كالارتفاع بمستوى التعليم في حين
ان التخطيط الاشتراكي شامل لكل قطاعات الاقتصاد القومي .

ب- التخطيط في النظام الرأسمالي مجرد توجيهات وتعليمات، او عن طريق اتباع
بعض الوسائل والسياسات ، في حين يأخذ التخطيط الاشتراكي صورة القانون
الملزم لكل من يشمل التخطيط .

ج- التخطيط في النظام الرأسمالي يقوم بوظيفة واحدة هي التنمية ، أما التخطيط
الاشتراكي فانه يقوم بوظيفتين هما التنمية وتسيير الاقتصاد القومي .

انظر : د . محمد خليل برعي . مبادئ الاقتصاد ، ص ١٠٧ .

د . شارل بتلهم . التخطيط والتنمية ، ص ١٧ وما بعده .

د . محمد مبارك حجير . التخطيط الاقتصادي ، ص ١٣٧ .

د . حسين عمر . التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ص ١٠٦ .

د . عارف دليله . الانظمة الاقتصادية المقارنة ، ص ٥١١ .

بالنقد وتوزيع الناتج القومي على القاعمين به في صورة نقدية ، ولكن هذه الاثمان لا تكون نتيجة لتقلبات العرض والطلب في السوق كما هو الحال في النظام الرأسمالي ، وانما تقوم الدولة بتحديد اثمان السلع وفقا لاعتبارات اقتصادية معينة ، ولذلك فان الاثمان لا تستخدم كموجه لتوزيع الموارد الاقتصادية ، ولتحقيق التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من مختلف السلع والخدمات كما هو الحال في اقتصاد السوق ، انما يتولى ذلك المخططون وفقا لتوجيهات السلطات السياسية في الدولة ولكنها تستخدم كأداة من ادوات التخطيط بواسطة المخططين من اجل بلوغ الاهداف المخططة . (١)

ويلاحظ على الخطط التي اتخذتها الدول الاشتراكية التركيز على الصناعات الثقيلة وذلك على حساب انتاج السلع الاستهلاكية ويعمل ذلك برغبتها في تحقيق معدل مرتفع من النمو في الناتج القومي .

ثالثا : اشباع الحاجات الجماعية :

يتمثل الهدف من العملية الانتاجية في النظام الاشتراكي في اشباع الحاجات الجماعية وذلك من خلال سيطرة الدولة على ادوات الانتاج والاخذ بأسلوب التخطيط حتى يتم حصر الامكانيات المتاحة وتوجيهها الوجهة التي تحقق اقصى اشباع ممكن لحاجات المجتمع .

وتحدد حاجات المجتمع انما يتم من خلال الدراسة التي يقوم بها المخططون في النظام الاشتراكي ، وحيث ان الموارد تكون دائما قاصرة عن الوفاء بكل احتياجات المجتمع فانه توضع اولويات لهذه الحاجات بحيث يقدم بعضها على البعض الآخر ، فتقدم السلع التي تشبع الحاجات الضرورية للغالبية العظمى من افراد المجتمع تاركيين السلع التي تشبع حاجات كمالية على ان يقوم المجتمع في الفترة التالية بانتاج سلع

(١) د . احمد جامع . الاثمان في الاقتصاد الاشتراكي ، مجلة مصر المعاصرة ، ع ٣٣٨ ،

اكتوبر ١٩٦٩ م

د . حمدية زهران ، التخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، ص ٢٢٥ .

اقل ضرورة . ويعتمد النظام الاشتراكي في مراحله الاولى عادة على التركيز على اقامة الصناعات الثقيلة التي تنتج المعدات الانتاجية كصناعة الحديد والصلب مثلاً، على ان يقوم في مرحلة تالية بالتركيز على اقامة الصناعات الخفيفة ، وبالنسبة للسلسلة الاستهلاكية فانه يركز اولا على انتاج السلع الاستهلاكية الضرورية ثم الكمالية (١)، وقد بدا ذلك واضحاً في خطط الاقتصاد السوفييتي (٢)، ففي الخطة الخمسية الاولى ففي الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ كان الهدف الاساسي هو اقامة وتنمية الصناعات الثقيلة ، والى جانب هذا الهدف الاساسي كانت الخطة تهدف الى تخفيض البطالة بنسبة ٥٠ ٪ . وتدل ارقام الخطة الخمسية الاولى على اهتمام المسؤولين بانتاج السلع الانتاجية ، فبينما لم تزد جملة الاستثمارات المخصصة لانتاج السلع الاستهلاكية عن ٣٥ مليار روبل ، بلغت جملة الاستثمارات المخصصة لانتاج السلع الانتاجية ٢٩ مليار روبل .

اما الخطة الخمسية الثانية في الفترة ١٩٣٤ - ١٩٣٧ فقد كان الهدف الاساسي هو الاستمرار في الاهتمام باقامة وتنمية الصناعات الثقيلة ، ويتضح ذلك بجملة من توزيع الاستثمارات بين السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية ، فبينما لم يزد نصيب السلع الاستهلاكية عن ١٦ مليار روبل ، بلغ نصيب السلع الانتاجية ٥٣ مليار روبل .

اما الخطة الخمسية الثالثة في الفترة ١٩٣٨ - ١٩٤٠ فقد كان الهدف الاساسي هو زيادة الانتاج الزراعي وزيادة انتاج السلع الاستهلاكية بنسب مرتفعة ، مع الاستمرار في زيادة انتاج السلع الانتاجية ، وتدل ارقام الخطة على انها كانت تهدف الى زيادة الانتاج الزراعي بنسبة ٥٢ ٪ ، وزيادة انتاج السلع الاستهلاكية بنسبة ٧٢ ٪ ،

(١) انظر: ج . فيلشنسكي . علم الاقتصاد الاشتراكي ، ص ٨٧ .

د . محمد سلطان ابو علي . تخطيط الاقتصاد واساليبه ، ص ٢٠٥ .

(٢) انظر: د . علي لطفي . التخطيط الاقتصادي ، ص ٧٩ - ٨١ .

د . صلاح الدين نامق . النظم الاقتصادية المعاصرة ، ص ٢٢٢ .

د . حمدي زهران . التخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، ص ٢٠٤ .

د . رفعت المحجوب . النظم الاقتصادية ، ص ١٣٦ وما بعدها .

اما انتاج السلع الانتاجية فكانت الخطة تهدف الى زيادته بنسبة ١٣٪ سنويا فـي المتوسط (١) .

رابعاً : توزيع الناتج القومي على الجميع :

ينتقد النظام الاشتراكي عملية التوزيع في النظام الرأسمالي لانه حين يبـيـح للأفراد تملك وسائل الانتاج تتركز الملكية في القلة لا الكثرة وتتجمع الثروة في ايـدى فئة قليلة ، ويحرم منها طبقة كبيرة من ابناء المجتمع مما يناقض مبدأ العدالة الاجتماعية ويوجد التفاوت الطبقي في المجتمع .

وكذلك فان تركيز الثروات بيد فئة قليلة من الناس يجعل ثمن السلعة لا يعكس درجة الحاجة لها بالنسبة للمجتمع انما يعكس مقدار طلب اصحاب الثروات الذين يملكون الدخل النقدي ، وذلك لتفضيل اصحاب رؤوس الاموال انتاج السلع التي يطلبها الاغنياء دون الفقراء . وهذا الامر ناتج بالطبع عن التفاوت في توزيع الثروات، اما النظام الاشتراكي الذي يقوم على اساس الانتاج الجماعي فانه يهدف الى توزيع الناتج القومي توزيعاً جماعياً مشتركاً عن طريق حسن توجيه الموارد الانتاجية في اطار الخطة الامر الذي يودي الى تكوين فائض اقتصادي يمكن من انتاج مختلف سلع الاستهلاك بحيث ينال كل مواطن منها نصيباً يقرب من نصيب غيره من المواطنين فتتحقق بذلك العدالة الاجتماعية ويوزع الدخل القومي على المواطنين التوزيع الامثل .

اما معيار التوزيع فهو ما يقدمه كل فرد من عمل وذلك ان الناتج القومي يتم توزيعه على مختلف الفئات الاجتماعية عن طريق السلطة المركزية التي تحدد الاجور والمرتبات والمكافآت واثمان السلع بناءً على مبدأ كل بحسب عمله . (٢)

(١) المرجع السابق .

(٢) د . صلاح الدين نامق . توزيع الثروة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، ص ٦٠ وما بعدها .

المبحث الثاني : سلوك المستهلك في النظام الاشتراكي

يخضع الاستهلاك في النظام الاشتراكي لتخطيط هيئة مركزية باعتباره جزءاً من
الاقتصاد الوطني الذي لا يمكن ان يتوازن مالم يكن حجم وتركيب الاستهلاك محدداً
ومعلومًا .

ويطرح الاشتراكيون (١) عدة مبررات تدعو للاخذ بتخطيط الاستهلاك ، اولها من
منطلق انتقاد تنظيم الاستهلاك في النظام الرأسمالي بحيث ان نظام الانتاج فيه ليس
هدفه النهائي هو الاستهلاك ، بل اغتناء الرأسماليين على حساب الشعب مما يؤدي الى
وجود تناقض بين الانتاج والاستهلاك يتجلى في وجود فائض في الانتاج عن طلب
المستهلكين ، والمبرر الآخر للاخذ بتخطيط الاستهلاك هو ان المستهلكين لا يفكرون
في غيرهم عند اقبالهم على استهلاك الموارد النادرة فيفتنوها بشراهة مما يستوجب
تدخل الدولة .

وثالثاً : (٢) يرى بعض الكتاب الاشتراكيين امثال موريس دوب ~~و~~ ان المستهلك
غير قادر على الحكم السليم على اشباعه من السلع المستقبلية وانه لا يهتم بمصالح الاجيال
المقبلة ، فلا بد من تدخل الدولة لزيادة المدخرات .

(١) انظر :

• مجموعة من الاساتذة السوفيت . الاقتصاد السياسي للاشتراكية ، ص ١١١ .

• جورج بورجين . النظام الاشتراكي ، ص ٨٢ ، ص ١١١ .

(٢) • د . محمد مبارك حجير . التخطيط الاقتصادي ، ص ٤٤٧ .

* كيفية تخطيط الاستهلاك في النظام الاشتراكي (١) : تقوم لجنة التخطيط المركزية التي تفوضها القيادة السياسية في وضع الخطة الاقتصادية - بتحديد الحاجات واجبة الاشباع والسلع والخدمات اللازمة لذلك مع الأخذ بعين الاعتبار تحقق التنسيق والانسجام بين اهداف الانتاج هذه وبين الوسائل المتاحة للانتاج من موارد وفن انتاجي ، وليس معنى قيام السلطة المركزية بتحديد اهداف الانتاج انها لاتراعي رغبات الافراد المستهلكين وتفرض عليهم سلع وخدمات لا يريدونها اصلا ، فرغبات الافراد تدخل في اعتبار سلطات التخطيط المركزية ولكنها لاتعتبر المبرر الوحيد للانتاج بل تدخل هناك اعتبارات المصلحة العامة التي قد تتعارض معها رغبات الافراد فتقدم المصلحة العامة وهذا يخضع دائما لتقديرات لجنة التخطيط المركزية .

وتتعرف السلطة المركزية للتخطيط على مدى نجاحها او فشلها في تحقيق رغبات الافراد فيما يختص بطلبهم على السلع الاستهلاكية بمؤشرين :
الاول : ظهور مخزون متراكم من سلعة ما ، مما يدل على ارتفاع السعر المحدد للسلعة عن السعر الذي يؤدي الى تحقيق التوازن بين العرض والطلب .
الثاني : وجود سوق سوداء تتبادل فيها السلع بأسعار تزيد عن الاسعار المحددة مما يدل على انخفاض السعر الذي حددته السلطة المركزية للتخطيط عن السعر الذي يعادل بين الطلب والعرض .

فالحالة الاولى تدل على عدم رغبة بالسلعة لوجود مخزون متراكم منها ، والحالة الثانية تدل على وجود طلب شديد على السلعة مع قلة المعروض منها فيتم بيعها في السوق السوداء .

(١) انظر : د . احمد جامع . مبادئ الاقتصاد ، ص ٤٨٩ .
د . احمد جامع ، الاثمان في الاقتصاد الاشتراكي ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٣٨ ، اكتوبر ١٩٦٩ ، ص ٥٠ وما بعدها .
د . محمد مبارك حجير . التخطيط الاقتصادي ، ص ٤٤٤ .
د . محمد سلطان ابو علي . التخطيط الاقتصادي واساليبها ، ص ٢٦١ .

وتقوم لجنة التخطيط المركزية بمعالجة هذا الامر عن طريق الموازن الاقتصادية
وهي : الموازن السلعية ، وميزان الدخول النقدية للسكان (١) . وكما ان السلطات
المركزية تقوم بتحديد نوعيات وكميات السلع المنتجة التي تلزم بها خطوط الانتاج ، فانها
تحدد ايضا اثمان (٢) واسعار هذه المنتجات واسعار الجملة واسعار التجزئة التي تباع
بها في الاسواق ، وليس للاثمان اى تأثير على القرارات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج (٣)
فارتفاع ثمن سلعة لا يودى الى زيادة عرض هذه السلعة لان الانتاج مرتبط بالخطوة
وليس برغبات الافراد كما تظهر في السوق ، الا انه يمكن اعتبار ذلك مؤشرا تأخذ
به سلطات التخطيط عند وضع الخطوة ، فدور الاثمان في النظام الاشتراكي محاسبي
بحسب بالنسبة لسلطات التخطيط وتوزيعي بالنسبة للمستهلكين .

وفي الاتحاد السوفييتي يتم تحديد اثمان الجملة بواسطة عدة جهات على
مستويات مختلفة بحسب اهمية السلعة حيث تحدد اثمان المنتجات الصناعية الاساسية
والهامش المخصص لنفقات التوزيع على مستوى الدولة ، بعد ذلك تقوم حكومات الجمهوريات
الاتحادية بتحديد اثمان بعض المنتجات الاخرى الاقل اهمية ، ثم تتولى مجالس

(١) انظر : د . محمد مبارك حجير . التخطيط الاقتصادي ، ص ٤٥٢ .

(٢) د . عمرو محي الدين . التخطيط الاقتصادي ، ص ٢١٦ .

د . علي لطفى . التخطيط الاقتصادي ، ص ٨٤ .

ج . فليتشينسكي . علم الاقتصاد الاشتراكي ، ص ١٣٢ .

(٣) ذهب بعض الكتاب الخياليين الاشتراكيين الى حذف النقود والاسعار ، وبذلك
محاولة لتطبيق ذلك في اعقاب الثورة السوفيتية الا ان الاعتبارات العلمية اجبرت
الاشتراكيين على التسليم بضرورة الاخذ بالاسعار في الاقتصاد الاشتراكي حيث
توزع الدخول في شكل نقدي ، والمستهلك يوزع دخله النقدي على السلع الموجودة
في السوق .

انظر : د . احمد جامع . مبادئ الاقتصاد ، ص ٥٧٣ . ود . محمد مبارك حجير .

التخطيط الاقتصادي ، ص ٦٤٣ .

السوفييت المحلية تحديد اثمان المنتجات المحلية البحتة

ومع ذلك فانه يوجد عدة نظم خاصة بتحديد اثمان بعض المنتجات فتقوم وزارة الصحة مثلا بتحديد اثمان الادوية ، وتقوم لجنة الدولة للطاقة والكهرباء بتحديد اثمان الكهرباء . . . الخ .

اما اثمان التجزئة فان مجلس وزراء الاتحاد هو الذى يختص بتحديد السياسة العامة في هذا المجال ، وبعد ذلك يتم تحديد اثمان مجموعات السلع الاساسية كالخبز وانواع اللحوم الاساسية وزيتو الطعام والسكر والسلع الاستهلاكية المعمورة على مستوى الاتحاد وتقوم حكومات الجمهوريات الاتحادية بتحديد اثمان باقي السلع مثل الكفن والمنسوجات وتشمل هذه حوالي ٤٥ ٪ من كافة السلع الاستهلاكية ، اما السلع التي تنتجها الجمعيات التعاونية المحلية فان السلطات المحلية هي التي تقدر اثمانها (١) ، ويتكون سعر التجزئة من ثلاثة عناصر هي : سعر الجملة ، ونفقات التوزيع ، وربح متجر التجزئة ، ويختلف ربح متجر التجزئة باختلاف السلع حيث يرتفع في السلع الكمالية عنه في السلع الضرورية .

ومع ذلك فان هناك بعض انواع المنتجات لا يتم تحديد اسعارها مركزيا ، وهي في الغالب منتجات زراعية حيث تتولى المزارع الجماعية وكذلك اعضاء هذه المزارع بصفتهم الفردية والمزارعين الفرديين بيع المنتجات الغذائية من زراعية وحيوانية لسكان المدن ، وتشكون الاثمان في هذه الاسواق بحرية نتيجة لتلاقي قوى العرض والطلب على تلك المنتجات دون تدخل من اية سلطة حكومية ، وفي ذلك يقول احد الكتاب الاشتراكيين بان " هناك بعض اسعار السلع الاستهلاكية التي هي اسعار حرة انما تتحدد في السوق على ضوء العرض والطلب وان عدد هذه السلع آخذ في التزايد تدريجيا " (٢)

(١) د . احمد جامع . " الاقتصاد " ص ٦١١ .

(٢) ج . فيلشتين . علم الاقتصاد الاشتراكي ، ص ٩٥ .

وانظر : المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

د . علي لطفي . التخطيط الاقتصادي ، ص ٩٦ .

بي نيكستين . اسس الاقتصاد السياسي في الاشتراكية الماركسية ،

ص ٣٢١ .

والمنتجات التي تعرضها المزارع الجماعية في السوق هي الكميات التي تقررها إدارة المزرعة بعد الوفاء بكافة التزاماتها قبل الدولة وبعد توزيع جزء من الانتاج في شكل عائد عيني على اعضاء المزرعة واما المنتجات التي يعرضها اعضاء المزارع الجماعية بصفتهم الفردية وكذلك المزارعون الفرديون فهي التي ينتجونها من قطعة الارض الصغيرة المملوكة لهم ملكية فردية ومن الحيوانات والدواجن القليلة المسموح لهم بامتلاكها، (١) وتعتبر اثمان هذه المنتجات اكثر ارتفاعا من اثمان المنتجات المماثلة في المتاجر الحكومية والتعاونيات الاستهلاكية ويتراوح معدل هذا الارتفاع ما بين ٦٠ و ٣٥ ٪ ويلجأ السكان الى شرائها في حالة عدم وجود السلعة المطلوبة في متاجر الدولة والتعاونيات الاستهلاكية . هذا ويستخدم المسوؤلون عن التخطيط نظام الاسعار لتحقيق التوازن بين العرض والطلب لكل سلعة فاذا زاد العرض عن الطلب بالنسبة لسلعة ما يخفض سعرها فتزداد الكمية المطلوبة ويتحقق التوازن ، وبالعكس اذا زاد الطلب عن العرض بالنسبة لسلعة ما يلجأ المسوؤلون عن التخطيط الى رفع سعرها فتتكمش الكمية المطلوبة ويتحقق التوازن بين العرض والطلب ، كما يستخدم نظام الاسعار في التخلص من المخزون السلعي بتخفيض ثمن السلعة فيزيد الطلب عليها وبذلك يتم التخلص من المخزون السلعي .

» ادوات تخطيط الاستهلاك : يعتمد المخططون الاشتراكيون بعض الموازين الاقتصادية لتحديد الحاجات خلال فترة الخطة والموارد الاقتصادية المتاحة والتوفيق بين الحاجات والموارد ولتحقيق التناسق بين الخطة ومدى مطابقتها في الواقع، ومدى ملائمة ما انتج من سلع للمستهلكين ، ومن الموازين المعتمدة والمتصلة بالاستهلاك . أولا : الموازين السلعية : تؤدي هذه الموازين دورا اساسيا في تخطيط الانتاج الاشتراكي وفي توزيع الموارد المتاحة على مختلف الاستعمالات الممكنة في ضوء الاولويات

(١) د . احمد جامع . مبادئ الاقتصاد ، ص ٦٠٩ .

المقررة في الخطة ، فبواسطة ميزان سلعة معينة يمكن للمخططين ان يحصروا الكميات المتاحة من هذه السلعة وكذلك الكميات المطلوبة منها . وتنقسم الموازين السلعية حسب نوع السلعة الى مجموعتين : الاولى تتضمن الموازين المتعلقة بالسلع الانتاجية ، والثانية تلك المتعلقة بالسلع الاستهلاكية ، ويهمننا المجموعة الثانية والتي تشتمل على الآتي :

١- موازين السلع الصناعية المخصصة للاستهلاك النهائي مثل المنسوجات والاحذية والسكر وغيرها .

٢- موازين السلع الزراعية المخصصة للاستهلاك النهائي مثل اللحم واللبون ومختلف الحاصلات الزراعية الاستهلاكية والفاكهة وغيرها .

كما تصنف الموازين السلعية من حيث الجهة التي تقوم باعدادها الى ثلاث مجموعات :

المجموعة الاولى : وتشتمل على السلع الرئيسية سواء الانتاجية ام الاستهلاكية التي تعتبر حيوية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة القومية ويقوم بتحضير هذه المجموعة التي يبلغ عددها حوالي ١٥٠ سلعة "جوسيلان" الاتحاد السوفييتي- اي لجنة الدولة للتخطيط - وتخضع لموافقة مجلس وزراء الاتحاد .

المجموعة الثانية : وتشتمل على السلع الهامة ويبلغ عددها حوالي ٢٠٠٠ سلعة ويقوم بتحضيرها وزارات الجمهوريات الاتحادية .

المجموعة الثالثة : وتشتمل على السلع قليلة الهمية ويبلغ عددها ١٦٠٠٠ سلعة ويقوم بتحضيرها الجهات الاقليمية والمحلية (١) .

ثانيا : ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان الذي يستهدف اقامة تناسق بين الدخول النقدية للسكان وبين قيمة المنتجات الاستهلاكية التي يشترونها فهذه الاداة التخطيطية تمكن المخططين من ان يحددوا سلفا من الناحيتين الكمية والكيفية

(١) المرجع السابق ، ص ٥٠٦ .

الطلب الفعلي للمستهلكين كدالة لدخولهم النقدية الى جانب عرض السلع والخدمات الاستهلاكية التي ينصب عليها هذا الطلب وذلك خلال عام الخطة مما يمكنهم من اقامة التوازن بين الطلب والعرض سواء عن طريق التعديلات في الدخول المتوقعة او العرض المتوقع او في اثمان المنتجات الاستهلاكية المعروضة او في هذه المتغيرات كلها في نفس الوقت .

ويشترط لتحقيق هذا التوازن ثلاثة شروط :

- أ- ان يتم عرض المنتجات الاستهلاكية في نفس الوقت الذي توزع فيه الدخول النقدية على السكان والا ظهرت زيادة في الطلب عن العرض .
- ب- ان تتنوع المنتجات الاستهلاكية على النحو الذي يريده السكان وليس على أي نحو آخر والا ظهرت اختلالات في شكل زيادة في العرض عن الطلب بالنسبة الى بعض الانواع واختلالات عكسية بالنسبة الى البعض الآخر .
- ج- ان توجد المنتجات الاستهلاكية في نفس المكان الذي تنفق فيه الدخول النقدية للسكان والا ظهرت اختلالات في شكل زيادة في الطلب عن العرض في بعض المناطق واختلالات عكسية في بعض المناطق الاخرى (١) .

* الاستهلاك الخاص والاستهلاك الاجتماعي : (٢) يتكون الاستهلاك الخاص مما يشتره المستهلكون بدخولهم من المعروض من سلع وخدمات ، اما الاستهلاك الاجتماعي وهو المعروف بالاستهلاك الجماعي فهو ما تقدمه الدولة من خدمات عامة كالتعليم والرعاية الصحية والسكان والتغذية الجماعية والخدمات الثقافية وهي تقدم بصورة مجانية او مقابل رسوم قليلة ويمول الاستهلاك الاجتماعي من خزينة الدولة وصناديق

(١) انظر : د . د . احمد جامع . المرجع السابق ، ص ٤٩٨ .

د . د . مدحت صادق . الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط ، ص ٢٠٥ .

(٢) انظر : ل . أ . ليونيتيف ، الموجز في الاقتصاد السياسي ، ص ٣٤٦ .

التأمين الاجتماعي وموارد الكيانات (٢)، ويشكل هذا النوع من الاستهلاك ٢٠ - ٣٠ ٪ من اجمالي الاستهلاك في البلدان الاشتراكية بينما هو في البلدان الرأسمالية في حدود ٥ - ١٥ ٪. وتولي الاقتصاديات الاشتراكية أهمية للاستهلاك الاجتماعي باعتباره وسيلة مثالية لاشباع حاجات المستهلكين على نحو أكثر اقتصادا ووفرة وبما يتفق مع تفضيلاتهم الحقيقية بغض النظر عن دخولهم، كما ان دور المستهلك في التأثير على الاستهلاك الاجتماعي يعتبر ضعيفا حيث ان مجال الاختيار محدود جدا كما انه لا يستطيع إعادة بيع السلع او مبادلتها مقابل اشياء اخرى مرغوبة .

وقد اعتبر الاستهلاك الاجتماعي شكل من اشكال التوزيع وتحول من مبدأ "كل حسب طاقته" الى مبدأ "كل حسب حاجته" ولقي التشجيع من الاحزاب الشيوعية حيث نمي بشكل اسرع من الاستهلاك الخاص. (٢).

* النظام الاشتراكي وسيادة المستهلك : يتمتع المستهلك في النظام الرأسمالي بدور مؤثر في توجيه الموارد الانتاجية نحو السلع التي يرغبها ولكن هذا الدور ينتفي في النظام الاشتراكي المخطط تخطيطا مركزيا شاملا في مجالي السياسة والتنفيذ (٣) ويسمى النظام الأمر حيث لا تسمح الدولة بدخول نقدية للأفراد وانما يحصل الافراد مقابل عملهم على سلع وخدمات، وفي هذه الحالة تنعدم حرية المستهلكين في اختيار السلع التي يستهلكونها وانما تحل تفضيلات الدولة محل تفضيلاتهم . وقد ساد هذا الوضع في اقطار اوربا الاشتراكية حتى اوائل الخمسينات، وفي الاتحاد السوفيتي خلال الفترة

(١) الكيانات هي شكل من اشكال المزارع التعاونية حيث تعم جميع وسائل الانتاج واستثمارات الكلخوزيين الشخصية ويتم استهلاك الاعضاء على حساب الانتاج الاجتماعي . انظر : جماعة من الاساتذة السوفييت . موجز القاموس الاقتصادي ،

ص ٤٥٦ .

(٢) انظر ج . فيلتشينسكي . علم الاقتصاد الاشتراكي ، ص ٨٨ .

(٣) المرجع السابق . وانظر د . محمد سلطان ابو علي . التخطيط الاقتصادي واساليه

ص ٢٥١ .

(١٩١٧ - ١٩٢١) وفي فترة التخطيط المبكرة (١٩٢٨ - ١٩٣٦) وخلال الحرب العالمية الثانية (١٩٤٠ - ١٩٤٥) .

أما في النظام الاشتراكي الذي يقوم على التخطيط المركزي والتنفيذ اللامركزي فتوجد نسبيا حرية اختيار لدى المستهلك وذلك ان هيئة تخطيط الدولة تقوم بتحديد إجمالي الاستهلاك وتركيبه وبرامج الاستثمار طويل الاجل للمشاريع الرئيسية في صناعات السلع الاستهلاكية تحدد مركزيا ويترك للفرد حرية اختيار وشراء السلع التي يرغبها في حدود ما تم انتاجه وفقا للخطة ، وتؤخذ تفضيلاته هذه بعين الاعتبار في توزيع الموارد الانتاجية على الصناعات الاستهلاكية فيما لا يتعارض مع تفضيلات الحزب لان التفضيلات التي يملئها الحزب تقدم على تفضيلات المستهلكين ، لتحقيق مصلحة المجموع اهم من تحقيق مصلحة الفرد . وتلجأ الدولة في النظام الاشتراكي بالاضافة الى تحديد السلع الاستهلاكية المنتجة الى بعض وسائل التخطيط الموجه كالتأثير في مستويات الاسعار بالتغيير في اسعار التجزئة ، والتأثير في مستويات الدخول الموزعة وفرض الضرائب غير المباشرة في توجيه الاستهلاك .

أما سيادة المستهلك كما هي في النظام الرأسمالي فانها لا توجد في النظام الاشتراكي وهي غير مرغوبة ايضا لانها تؤثر في حجم وتركيب الطلب بسبب التفاوت في توزيع الدخول بالاضافة الى ان بعض تفضيلات المستهلكين لا تتفق مع مصلحة المجتمع ككل (١) .

※ نقد تنظيم الاستهلاك في النظام الاشتراكي :

أ- من أبرز الانتقادات الموجهة للفكر الاشتراكي انه فكر غير واقعي يصعب تطبيق كثير من نظرياته مما يستدعي التغيير المستمر ليس في الجزئيات بل في الركان التي يقوم عليها هذا الفكر ، سواء في الجانب السياسي (٢) او الاقتصادي كفكرة حذف

(١) ليج موفليتشيفسكي ، علم الاقتصاد الاشتراكي ، ص ٩٤ .

(٢) انظر طارق حجي . افكار ماركسية في الميزان ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية .

النقود والاسعار وعدم امكان التطبيق العملي لها وكذلك الغاء الحوافز الماديــــــــة والارباح واضطرار المخططين الى اللجوء لها لزيادة وتحسين الانتاج ، والسماح بتبادل بعض السلع في الاسواق الحرة التي تتحكم فيها عوامل العرض والطلب .

وهناك بعض التحولات في الافكار الاشتراكية في كتابات بعض الكتاب الاشتراكيين حيث تدعو هذه الكتابات الى اعطاء المزيد من الحوافز والارباح والاخذ بتفضيــــــــلات المستهلك بالاعتبار في انتاج السلع الاستهلاكية منها قول احدهم " انه من السهل ان نتبين بان الاستهلاك الخاص يجب ان يحظى في الوقت الحاضر باهتمام المسوولين في هيئة تخطيط الدولة ، وان الاستهلاك الخاص يضمن اشباع الحاجات على اساس من حرية الاختيار ومن ثم فهو ينشط فعالية الحوافز المادية ويسهم في تطوــــــــير الانتاجية وهكذا فهو يوف عنصر دينا ميكيا للنمو الاقتصادي " (١)

ويقول في موضع آخر " ان ادخال عنصر الربح كمؤشر رئيسي لنجاح المشــــــــروع يعتبر في مصلحة المستهلك اذا كان الربح يحتسب على اساس قيمة الانتاج المباع فعلا وليس مجرد الانتاج ولما كان هذا بدوره يحدد التعويضات المدفوعة للعاملين فــــــــي المشروع فان مصلحة المشروع في الوقت الحاضر ان يتبنى ذلك الانتاج الذي يلقي تفضيلا لدى المستهلكين " (٢) .

ب- ومن عيوب تنظيم الاستهلاك في النظام الاشتراكي تقييد حرية المستهلك فــــــــي اختيار ما يرغب من السلع والخدمات ، فما يعرض في السوق من سلع وخدمات ليس لــــــــه دور في اختيارها انما تحدد من قبل سلطات اعلى وهذا يتنافى مع حق الفرد فــــــــي التمتع بالطيبات ، فالمستهلك في البلاد الاشتراكية لا يجد في السوق ما يرغب من السلع الجيدة . وما ينتج من السلع الجيدة ينتج بكميات محدودة وباسعار مرتفعة مع التشديد بمنع دخول المنتجات الخارجية .

(١) ، (٢) ج . فليتشنسكي ، علم الاقتصاد الاشتراكي ، ص ٩١ ، ٩٢ .

ج - ومن السبلات الناشئة عن التخطيط المركزي لسلع الاستهلاك ما يسمى
" بصنمية الانتاج " حيث ينصب اهتمام المنتجين الى انجاز الاهداف المادية
بغض النظر عن الطلب على السلع المنتجة مما ادى الى تراكم في المخزون السلعي
من السلع غير المطلوبة والنقص في السلع المطلوبة خاصة ذات الجودة المرتفعة .

د - نشأ عن اعطاء الاولوية لانجاز الاهداف المخططة من انتاج السلع الانتاجية
على حساب انتاج السلع الاستهلاكية ومراقبة الاستيراد من السلع الاستهلاكية والحد
منها مع وجود الروتين الذي تنطبع به غالبا الاجهزة الرسمية نتيجة تضخم الجهاز
الاداري وعدم وجود المراقبة الدقيقة ، نشأ عن ذلك كله وجود ظواهر استهلاكية
سلبية في المجتمعات الاشتراكية كوجود الطوابير وتدني نوعية السلع وقلة تنوعها وسوء
الخدمة في المحلات التجارية ، والتقنين في الاسكان والسيارات والعديد من السلع
المعمورة الاخرى ، بل ان عددا من المواد الصغيرة ذات الاستعمال المحلي لا يزال
العرض منها غير كاف وقد اظهر بحث اجري مؤخرا في بولندا بان نسبة الطلب غير
المشبع على بعض المواد كما يلي :

ملاعق السكر ٨٥٪ ، مصابن الحمام ٨٣٪ ، قطع الكرب ٢٨٪ ، فناجين للشوربة
٥٨٪ ، غاب للخبز ٥٢٪ ، ملاعق للبيض ٥٠٪ ، مصافي ٥٠٪ ، مقصات للاظافر ٤٠٪ . . .
الخ (١) .

فهذه الظواهر تدل على تدني الوضع الاستهلاكي لدى المستهلك في النظام
الاشتراكي مما اثر على مستوى الانتاجية حتى ان هناك اتجاه عام يدعو الى رفع
مستوى الاستهلاك في البلدان الاشتراكية فيقول احد الكتاب الاشتراكيين " ان هناك
اتفاقا عاما لدى المخططين والقادة السياسيين في بلدان اوربا الشرقية بان الاستجابة
لضغط المستهلكين لتحقيق معيشتهم اصبح اكثر قبولا على الاربع بالنسبة للسكان

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٥ ، ولم يذكر المرجع السنة التي تم فيها البحث .

الاستهلاكية الصناعية وخاصة منها المنسوجات والاحذية والادوات المنزلية والمنتجات الكيميائية واللوازم الكهربائية أن هذه السلع باعتبارها كمالية على وجه العموم فهي ذات اثر فعال للتحفيز من اجل بذل جهد اكبر " (١)

هـ - ومن المآخذ على تنظيم الاستهلاك في النظام الاشتراكي عدم وجود ضوابط وقيود اخلاقية على الاستهلاك كإنتاج السلع الضارة بالفرد والمجتمع .

(١) المرجع السابق ، ص ٩٢ .

الباب الثانى :

سلوك المستهلك فى النظام الإسلامى

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : أسس النظام الاقتصادى الإسلامى

الفصل الثانى : سلوك المستهلك فى النظام الإسلامى

أسس النظام الاقتصادي الاسلامي

ليس النظام الاقتصادي الاسلامي أمراً مستحدثاً في هذا العصر، انما وجوده مرتبط مع بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم، واذا حدث في فترة من فترات التاريخ الاسلامي ضعف للمسلمين وعدم تنفيذ لبعض الجوانب من الشريعة في المجتمعات الاسلامية خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد أو السياسة فان ذلك لايعنى عدم وجود النظام الاقتصادي في الاسلام، وذلك لأن الاسلام كنظام حياة انسانية يشمل ما ينظم كل شؤون الانسان الاجتماعية والاقتصادية... الخ .

وللنظام الاقتصادي الاسلامي اطاره العام وخصائصه التي يتميز بها عن النظامين الرأسمالي والاشتراكي وغيرهما من الأنظمة الأخرى، أما اطاره العام فيشمل الملكية للمزوجة والحرية الاقتصادية المقيدة، والجمع بين المصلحة العامة والخاصة، والعدالة الاجتماعية وأما خصائصه فتتلخص في: (١)

١ - الاقتصاد الاسلامي جزء من كل .

٢ - الجمع بين المصالح المادية والروحية .

٣ - الاقتصاد الاسلامي اقتصاد أخلاقي .

وفيما يلي تتم مناقشة كل من الخصائص والاطار العام لتكون مدخلا لدراسة الاستهلاك في المجتمع الاسلامي وفقا لنظامه العام :

(١) أنظر : د . محمد عبد المنعم عفر . النظام الاقتصادي الاسلامي ، ص ٩ .

د . محمد شوقي الفنجري . ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، ص ٥٠ .

د . ابراهيم الطحاروي . الاقتصاد الاسلامي ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ .

محمد مبارك . نظام الاسلام الاقتصادي ، ص ١٩ .

* خصائص النظام الاقتصادي الاسلامي :

أولا : الاقتصاد الاسلامي جزء من كل :

النظام الاقتصادي الاسلامي جزء مما تناوله الاسلام الذي يشمل جوانب متعددة هي العقيدة والعبادة والأخلاق والسياسة والاقتصاد ،^(١) والتي تترايط فيما بينها مكونة النظام الاسلامي العام الذي يشمل ككل أنظمة فرعية لكل جانب من هذه الجوانب مترابطة ومتناسقة معا لأنها تستمد أصولها من قواعد هذا الدين وترتكز على قواعده الأساسية في التشريع وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس وغير ذلك من المصادر التشريعية الأخرى وتحقق معا الأهداف العامة للنظام الاسلامي الشامل .

ولا شك أن الترابط والتناسق بين النظم الاسلامية يعطيها صفة الوحدة والتجانس والتفاعل الايجابي مما يؤدي الى نتائج أفضل في المجال التطبيقي حيث ينعدم التناقض في المجتمع الاسلامي .

ثانيا : الجمع بين المصالح المادية والروحية :

يتميز النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الاسلامي بالجمع بين الجوانب الروحية والمادية فالاسلام ليس ديناً آخرىا يهتم بالحياة الآخرة والعمل لها فحسب ويهمل الحياة الدنيا ، بل هو شامل لكل نواحي حياة المسلم الدنياوية والآخروية ، فالانسان المسلم هدفه في الحياة عبادة خالقه ، ومفهوم العبادة مفهوم واسع وكبير ، فكل عمل يرضى عنه الله عز وجل وان كان عملا ماديا فهو عبادة يؤجر عليها المسلم اذا أخلص النية لربه ، وقد جاء في القرآن من الآيات التي تربط بين السعي الى الآخرة والسعي لأمر الدنيا

(١) انظر : أبو الأعلى المودودي ، نظام الحياة في الاسلام ص ٤٩ .

د . صبحي الصالح ، النظم الاسلامية ص ٢٤٩ .

وذلك في قوله تعالى " وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين " . (١)

وبما أن الإنسان روح ومادة فلن تحصل السعادة إلا بإيجاد التوازن بين هذين العنصرين وذلك باشباع الرغبات المادية والرغبات العنوية جميعاً .

ثالثاً : الاقتصاد الإسلامى اقتصاد أخلاقى :

يدور جدل طويل وقديم بين علماء الاقتصاد الوضعى حول دور القيم فى علم الاقتصاد ، والاتجاه الغالب لديهم أن علم الاقتصاد ليس له صلة بالأخلاق وانطلاقاً من دعوتهم الى موضوعية علم الاقتصاد لكى يكون مطابقاً للعلوم الطبيعية ، فهو لا يختص إلا بما هو كائن فعلاً لا بما يجب أن يكون ، لذلك فإنه يؤكد دائماً فى الدراسات الاقتصادية (٢) أن الباحث فى علم الاقتصاد لا يعنيه توافق أو تباين السلوك الاقتصادى للفرد أو الجماعة مع المبادئ الأخلاقية القيمة ، فالتمييز بين ما هو أخلاقى وبين ما هو غير أخلاقى فى أى سلوك اقتصادى لا يدخل فى دائرة اختصاص العالم الاقتصادى ، فقد يكون النبذ ضاراً بالصحة مفسداً للأخلاق أو قد تكون المواد المخدرة باعته على الانحلال الخلقى ، أو قد يكون الربا أو الجشع أو الانتهازية مدعاة لايذاء كثير من أفراد الجماعة ومع ذلك فكل هذه النواحي الأخلاقية لاتهم الاقتصادى فى كثير أو قليل وهذا الفصل بين علم الاقتصاد والقيم الأخلاقية مرفوض فى

(١) القصص : ٧٧ .

(٢) أنظر : د . حسين عمر . نظرية القيمة ، ص ٤١ .

د . أحمد جامع . النظرية الاقتصادية ج ١ ص ٩ .

د . محمد أحمد صقر . الاقتصاد الإسلامى مفاهيم ومركبات ، ص ٣٦ .

النظام الاقتصادي الاسلامي ، لأن المبادئ والأسس الاقتصادية اذا تخلت عن الأخلاق والقيم فان الاقتصاد سيصبح ماديا بحتا وهذا يتنافى مع خاصية الجمع بين المطالب المادية والروحية التي يتميز بها النظام الاقتصادي الاسلامي عن غيره .

وكذلك فانه بالنسبة للاقتصاد الاسلامي لا يمكن تبرير أو عدم تبرير أى خطوة أو سياسة اجتماعية من زاوية اقتصادية بحتة ، اذ أن ثمة قيم ومواقف اجتماعية أهم بكثير من القيم الاقتصادية وهي في مجموعها التي ترسم المسار الاجتماعي كله بما فيه المسار الاقتصادي . (١) فانتاج الضر من السلع كالخمر والمخدرات ولو كانت ذات ربح للفرد أو الدولة ولكن نتائجها الاجتماعية والأخلاقية سيئة على المجتمع ، وحتى لو أخذنا بالحسبان الاعتبار الاقتصادي فان لها آثارا اقتصادية سلبية لما تؤدي اليه من تبديد الثروات وتعطيل الانتاج ، راذ كانت الدراسات الاقتصادية حاليا تعاني من قصور الوسائل والامكانيات على تقييم الآثار الاجتماعية الناتجة عن المصانع من تلوث الهواء والمياه . . . الخ . وادخالها في الحساب الاقتصادي للمشروعات المختلفة فلا يعنى ذلك اهمال هذه الآثار ، وبالمثل يكون الأمر بالنسبة للآثار الأخلاقية وغيرها .

وقد أدرك كثير من المفكرين في الدول الرأسمالية آثار هذا الفصل بين الاقتصاد والأخلاق على حياتهم الاجتماعية ، والدكتور الكسيس كاريل له كتاب بعنوان : " الانسان ذلك المجهول " ضمنه شهادة ضد الحضارة المادية القائمة ، لقتلها أهم خصائص الانسان ، وبين الآثار التي ولدها فصل الاقتصاد عن الأخلاق على حياتهم الاجتماعية فيقول " لقد أهمل تأثير المصنع على الحالة الفسيولوجية والعقلية للعمال ، اهمالا تاما عند تنظيم الحياة الصناعية . اذ أن الصناعة العصرية تنهض على مبدأ الحد الأقصى من الانتاج بأقل التكاليف حتى يستطيع فرد أو مجموعة من الأفراد أن يحصلوا على أكبر مبلغ مستطاع من المال . وقد اتسع نطاقها دون أى تفكير في طبيعة

(١) د . محمد أحمد صقر . الاقتصاد الاسلامي مفاهيم ومركزات ، ص ٣٤ .

البشر الذين يدمرون الآلات ، ودون أى اعتبار للتأثيرات التى تحدثها طريقة الحياة الصناعية التى يفرضها المصنع على الأفراد ، وأحفادهم . . . " (١)

* أسس ومبادئ النظام الاقتصادى الإسلامى :

يشتمل النظام الاقتصادى الإسلامى على مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع الإسلامى ، وقد تعددت الاجتهادات فى ذكر الأسس التى يقوم عليها النظام الاقتصادى الإسلامى فالبعض يفصل فيها ويفرق ، والآخر يركز على الأسس العامة التى تتضمن كثيرا من الخصائص المتفرعة عنها ، ويمكن تحديد هذه المبادئ فى الآتى :- (٢)

أ - الملكية المزدوجة .

ب - الحرية الاقتصادية المقيدة .

ج - الجمع بين المصلحة العامة والخاصة .

د - العدالة الاجتماعية .

وفيما يلى شرح موجز لهذه المبادئ :-

أ - الملكية المزدوجة :

يختلف الاسلام عن الرأسمالية والاشتراكية فى نوعية الملكية التى يقررها ، فيقرر الأشكال المختلفة للملكية فى وقت واحد فيؤمن بالملكية الخاصة والعامة ويضع ضوابط لكل نوع من أنواع الملكية ، فليست الملكية الخاصة هى المبدأ والملكية

(١) الكسيس كاريل ، الانسان ذلك المجهول ، ص ٣٨ . وأنظر أيضا سيد قطب .

المستقبل لهذا الدين ص ٨١ .

(٢) أنظر : د . محمد عبد المنعم عفر . النظام الاقتصادى الإسلامى ، ص ١٣ .

د . محمد شوقي الفنجري . ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية ، ص ٣٢ .

محمد باقر الصدر . اقتصادنا ، ص ٢٥٥ .

ابراهيم الطحاوى . الاقتصاد الإسلامى ج ٢ ، ص ٢٠٧ .

العامة هي الاستثناء ، وكذلك ليست الملكية العامة هي الأساس والملكية الخاصة هي الاستثناء ، بل ملكية تجمع بين كافة أشكال الملكية وهي الملكية المزدوجة .

ومفهوم الملكية في الاسلام سواء كانت فردية أم جماعية قائم على أساس أن الملك لله وحده فهو خالق الكون ومالك كل شيء قال تعالى " وتبارك الذي له ملك السموات والأرض وما بينهما وعنده علم الساعة واليه ترجعون " (١)

وقد جعل الله الانسان مستخلفا في الأرض ومكنه فيها كما قال تعالى " وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم ان ربك سريع العقاب وانه لغفور رحيم " (٢)

فنظرة الاسلام الى ملكية الانسان لما في يده أنها ليست ملكية أصلية إنما هي ملكية عارضة فهو مالك للأشياء على سبيل الاعارة ويخضع لشروط المالك الأصلي فلا يتصرف الا في هذه الحدود والا حوسب في الآخرة . يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " لا تزول قدمي من عباد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع عن عمره فيم أفناه وعن شبابه فيم أبلاه وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه وعن علمه ماذا عمل فيه " (٣)

وقد اختلف الفقهاء في التكليف الشرعي للملك هل هو وظيفة اجتماعية أم أنه حق خاص له وظيفة اجتماعية ، (٤) فيرى بعض الفقهاء المحدثين (٥) ويتوافقهم على ذلك

(١) الزخرف : ٨٥ (٢) الأنعام : ١٦٥ .

(٣) رواه الترمذي في أبواب صفة القيامة في باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص ح ٤

ص ٣٥ .

(٤) أنظر : د . عبد السلام العبادي . الملكية في الشريعة الاسلامية ح ١ ص ٤٢٦-٤٣٧ .

(٥) أنظر : الشيخ علي الخفيف . الملكية في الشريعة الاسلامية ح ١ ص ٣٣-٣٤ .

الباحثين فى الاقتصاد الإسلامى^(١) الى القول أن الملكية فى الشريعة الإسلامية تعتبر وظيفة اجتماعية ، أى أن الفرد وكيل عن الجماعة فى امتلاكه للمال وأن حيازته له إنما هى وظيفة أكثر منها استثنائية بحقه ، وأن المال فى عمومها إنما هو حق للجماعة والجماعة مستخلصة فيه عن الله تعالى ، فالجماعة هى المالكة ابتداءً للمال العام والأفراد إنما يملكونه لاستثماره باذن من الجماعة .

وذهب البعض الآخر من الفقهاء الى أن الملكية حق ذو وظيفة اجتماعية . (٢)
يقول الدكتور فتحى الدرينى ان هناك اتجاها خاطئا لدى البعض " أن الحق وظيفة اجتماعية ولكنه عند التحقيق ليس كذلك اذ لو اعتبر وظيفة اجتماعية لكان صاحب الحق موظفاً أو مجرد وكيل يعمل لصالح الجماعة دون نظر الى مصلحته الخاصة وهذا فى الحقيقة إلغاء لفكرة الحق فى حين أن الشريعة الإسلامية أقرت المصلحة الفردية أولاً وشرعت لها وسيلة تحقيقها وهو الحق الفردى ثم قيدته بما يمنع الاضرار بالغير من الفرد والجماعة وهذه هى الوظيفة الاجتماعية للحق ، فالحق فى الشريعة لا يعد وكونه مـميزه لصاحبه أولاً ، غير أنه يجمع الى ذلك عنصراً اجتماعياً وبذلك كان مزدوج الطبيعة " (٣)
والتصور السليم الذى يتوافق مع فهم النصوص القرآنية وأقوال الفقهاء القدامى أن الدولة كالفرد كلاهما يتلقى الحق من الله عز وجل فالفرد عبد لله لا للدولة والله سبحانه وتعالى

(١) أنظر : د . رفعت العوضى ، نظرية التوزيع ص ٣٠٢ ، د . ابراهيم الطحاوى ، الاقتصاد الإسلامى مذهباً ونظاماً ج ١ ص ١٨٧ ، د . أحمد شلبى السياسة والاقتصاد نفسى التفكير الإسلامى ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) أنظر : د . فتحى الدرينى ، الحق ومدى سلطان الدولة فى تقييده ، ص ٢٤ .
د . محمد فاروق النبهان ، أثر تطبيق النظام الاقتصادى الإسلامى فى المجتمع ص ٣٠٠ .

د . عبد السلام العبادى ، الملكية فى الشريعة الإسلاميه ج ١ ص ٢١٢ .
محمد المبارك ، نظام الإسلام الاقتصاد ، ص ٧٦ .

(٣) د . فتحى الدرينى ، الحق ومدى سلطان الدولة فى تقييده ص ٢٤ .

هو الذى منحه الحق فى التملك كما منح الدوله حق الطاعة على الرعية وعلى هذا فلا تملك الدوله أن تمنح الفرد حقاً اذ ليس حقها بأقوى من حق الفرد الا فى حالة الاعتداء على حق الغير أو حالة التعسف فيه " (١)

ولا مجال فى الشريعة للحقوق المطلقة التى تتيح لأصحابها الحرية الكاملة فى استعمال هذه الحقوق وفق أهوائهم ، بل أقرت الشريعة حقوقاً مقيدة مراعية أن الفرد يعيش فى جماعة لها عليه حقوق كما أن له عليها حقوقاً وهذه الحقوق لا تعتبر الا باعتبار الشارع لها . ولقد راعى الاسلام طبيعة النفس البشرية فاعترف بالملكية الخاصة بوسائلها المشروعة ، كما راعى الشعور الاجتماعى لدى الانسان باعتباره عضواً فى المجتمع فوضع عليه حقوقاً اجتماعية وأقر نوعاً آخر من الملكية وهى الملكية الجماعية .

وقد جعل لكل نوع من أنواع الملكية (٢) مفهوماً محدداً ومجالاً خاصاً تعمل فيه فالملكية الخاصة هى التى يكون صاحبها فرداً أو مجموعة من الأفراد على سبيل الاشتراك ، والملكية العامة هى التى يكون صاحبها مجموع الأمة أو جماعة منها بحيث يكون الانتفاع بالاموال التى تتعلق بها لهم جميعاً دون اختصاص بها من أحد كالماء والكلاء والنار . أ - الملكية الخاصة : دلت النصوص على مشروعية الملكية الخاصة من ذلك قوله تعالى " وان تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون " (٣)

وفى الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم " ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى بلدكم هذا فى شهرکم هذا " (٤)

(١) المرجع السابق ص ٧٣ .

(٢) أنظر : د . عبد السلام العبادى ، الملكية فى الشريعة الاسلامية ج ١ ص ٢٤٣ . محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ص ٢٥٨ .

(٣) البقرة : ٢٧٩ .

(٤) رواه البخارى فى كتاب الحج باب الخطبة أيام منى ج ٢ ص ٢١٦ ، ورواه مسلم فى كتاب الحج ج ٢ ص ٨٨٩ .

وقال صلى الله عليه وسلم " كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه " (١)
 وحين شرع الاسلام الملكية الخاصة لم يتركها مطلقه دون قيود أو ضوابط انما أوجد
 من الضوابط التي تجعل الملكية تحقق نفعاً كبيراً لصاحبها وللمجتمع ضوابط في طرق
 نسب الملكية (٢) وأخرى في الانفاق توجه تصرف الفرد في ماله ، وحقوقاً على الملكية (٣)
 باعتبار الفرد مسؤولاً عن الآخرين ومساهمياً في بناء المجتمع الذي يعيش فيه .

ب - الملكية العامة :

ومرتكز هذا النوع حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه " المسلمون
 شركاء في ثلاث : في الماء والكلاء والنار " (٤) وفي رواية زاد الملح (٥) فالحديث
 يدل على أن الأشياء البسيطة تتعلق بها حاجة الجماعة لا يجوز أن تقع تحت التملك
 الفردي وانما تباح منافعها للجميع وسبب جعل هذه الأمور شركة بين الناس تكمن
 في كونها من المقومات الضرورية للحياة في ذلك العصر ، ومن ثم فان بعض الفقهاء
 يرى أن كل ما شاركها في هذا الوصف حكمها في تملك المجتمع لها لأنها وردت
 على سبيل التمثيل لا الحصر ، فاذا تعلقت حاجة الجماعة بموارد ضرورية أخرى في
 أي عصر فانه لا يجوز أن يملكها أفراد لأن ذلك يؤدي الى الاحتكار والاضرار بالناس ،

-
- (١) رواه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب ج ٤ ص ١٩٨٦ .
 (٢) أنظر : ابن نجيم ، الأشباه والنظائر ص ٣٤٦ . السيوطي ، الأشباه والنظائر ص ٣١٧ .
 الزركشي ، المنشور في القواعد ج ٣ ص ٣٣١ .
 (٣) أنظر د . عبد السلام العبادي ، الملكية في الشريعة الاسلاميه ج ٣ ص ٧٣ .
 محمد مبارك ، نظام الاسلام الاقتصاد ص ٨١ - ٨٦ .
 البهي الخولي ، الثروة في ظل الاسلام ، ص ١٣٦ - ١٨٧ .
 (٤) رواه أبو داود في كتاب البيوع باب في منع الماء ج ٣ ص ٧٥١ ، وابن ماجه في كتاب
 الرهن باب المسلمون شركاء في ثلاث ، ج ٢ ص ٨٢٦ .
 (٥) رواه أحمد في مسند أحاديث رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ج ٥ ص ٣٦٤ .

وبناء على ذلك قاس عليها بعض الفقهاء المعادن والقار والنفط، (١) ومماثلها في العصر الحديث المرافق الضرورية العامة كالكهرباء والسدود والجسور .

ب- الحرية الاقتصادية المقيدة : (٢)

يقيم الاسلام نظامه على أساس من الحرية - حرية الرأي والكتابة والخطابة والاجتماع - وكذلك حرية النشاط الاقتصادي في العمل والانتاج والاستهلاك ، لأن إطلاق حرية الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي أمر يوافق الفطرة ، (٣) ويتفق مع روح التشريع الاسلامي ، فالحالة الفطرية للاقتصاد الانساني هي تملك الأفراد للطبيعات من الرزق والتصرف فيها وتبادل السلع والخدمات دون قيود أو تدخل جبري من سلطات عليا ، ولذلك فقد رفض الرسول صلى الله عليه وسلم أن يسعر للناس ذرائعهم عند ما غلبت الأسعار وطلب منه الناس أن يسعر لهم وقال " أن الله هو المسعر القابض الباسط واني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال " (٤) فلم يتدخل الرسول صلى الله عليه وسلم في السوق بتحديد السعر ابتقاء على مبدأ الحرية في التعامل بسبب أن الارتفاع في الأسعار كان طبيعيا بتأثير ظروف العرض والطلب ولم يكن وراءه عوامل احتكاريه مصطنعة ، وفي ذلك يقول ابن تيميه " فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر أما لقلّة الشيء وأما لكثرة الخلق فهذا الى الله فالزام الخلق أن يبيعوا بقيمته

-
- (١) أنظر : ابن قدامة المغني ج ٥ ص ٤٢٢ ، الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج ٦ ص ١٩٤ .
عبد السلام الحياوي ، الملكية في الشريعة ج ١ ص ٢٤٧ ،
د . ابراهيم الطحاوي ، الاقتصاد الاسلامي ج ١ ص ١٩٥ .
(٢) أنظر : د . محمد عبد المنعم عفر ، النظام الاقتصادي الاسلامي ص ١٤ .
د . محمد منذر قحف ، الاقتصاد الاسلامي ص ٧٧ .
(٣) أبو الأعلى المودودي ، أسس الاقتصاد بين الاسلام والنظام المعاصر ص ١١٨ .
(٤) رواه الترمذي في أبواب البيوع ج ٢ ص ٣٨٨ ، وابن ماجه في كتاب التجارات باب من كره أن يسعر ج ٢ ص ٧٤١ ، وأبو داود في كتاب البيوع باب في التسعير ج ٣ ص ٧٣١ .

بعينها اكراه بغير حق " (١)

فالفرد في النظام الاقتصادي الاسلامي حر في ممارسة أى نشاط اقتصادي وفي أى مجال من مجالات هذا النشاط .

فالعامل حر في اختيار العمل الذي يرغب فيه والذي يعتقد أنه يناسب مقدراته ، وكفاءته (٢) ، والمنتج حر في اختيار النشاط الانتاجي الذي يتوقع فيه الربح والمستهلك حر في اختيار السلع التي تشبع رغباته .

ولكن هذه الحرية مقيدة بعدم الاضرار في النشاط الاقتصادي فيمنع الأفراد من القيام بالأعمال غير المشروعة كممارسة البغاء والقمار والمجارة بالخمر (٣) ، ويقيّد المنتج بعدم انتاج السلع المحرمة كالخمر والمسكرات ، ولله أن تجبر المنتجين على انتاج بعض السلع الأساسية اذا دعت الحاجة والضرورة (٤) والمستهلك أيضا ليست له الحرية المطلقة في استهلاك ما يشاء من السلع بل هو مقيد بعدم استهلاك السلع المحرمة ، كالخمر والخنزير والذهب بالنسبة للرجال . وكذلك ينبغي عليه أن يكون في استهلاكه وفق القيم والتوجيهات الأخلاقية بعدم الاسراف والتبذير أو التقصير على نفسه وأهله ويراعي مبدأ التكافل الاجتماعي مع أقاربه وجيرانه . (٥)

(١) ابن تيمية ، الحسبة في الاسلام ص ١٦ .

(٢) أنظر : د . عبد الرحمن يسري ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاسلام ، ص ٣٢ .

د . عبد الوهاب عبد العزيز الشيشاني . حقوق الانسان وحرياته الأساسية في النظام الاسلامي والنظم المعاصرة ص ٤٤٣ - ٤٨٧ .

(٣) أنظر : ابن تيمية ، الحسبة في الاسلام ، ص ١١ .

ابن الاغوة . معالم القرية في أحكام الحسبة ص ١٥٢ - ٣٥١ .

(٤) ولا بن تيمية نصوص صريحة في هذا الموضوع أنظر : ابن تيمية ، الحسبة في الاسلام ص ٢١ .

(٥) أنظر ص ١٥٥ .

ج - الجمع بين المصلحة العامة والخاصة :

يتميز النظام الاقتصادي الاسلامي بالتوفيق بين المصلحة العامة والخاصة فلا تطغى مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة كما هو في النظام الرأسمالي أو تلغى المصلحة الخاصة في سبيل الحفاظ على المصلحة العامة كما في النظام الاشتراكي وجعل حدا للمصالح الخاصة بحيث لا تطغى على المصالح العامة وجعل كذلك حدا للمصالح العامة لا تتجاوزها الى المصالح الخاصة ، وكما ان المصلحتين تكمل احدهما الأخرى ، ولكن اذا حدث التعارض بين المصلحة الخاصة والعامة فان هناك قواعد للتوفيق بين المصلحتين ، وقد أرشد الرسول صلى الله عليه وسلم المسلمين الى ضرورة الاهتمام بالجمع بين مصلحة الفرد والمجتمع وتقدم مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد في حالة عدم امكان التوفيق بينهما ففي الحديث " ان قوما ركبوا سفينة فاقسموا ، فصار لكل منهم موضع ، فنيقصر رجل منهم موضعه بفأسه فقالوا له ماتصنع ؟ قال : هذا مكاني أصنع فيه ما أشاء فان أخذوا على يده نجا ونجوا ، وان تركوه هلك وهلكوا " (١) فالحديث يوجه المسلمين الى تقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد اذا أساء الفرد استخدام حقه ، لأن هذا الحق الفردي جزء من الحق العام فاذا حصل الضرر في هذا الجزء فانه بالتالي يشمل الكل . (٢)

ويمثل حفظ التوازن بين المصلحة الخاصة والعامة في نظام الملكية فقد وضع الاسلام

-
- (١) رواه البخاري في كتاب الشهادات باب القرعة في المشكلات ج ٣ ص ٢٣٧ ،
ورواه أحمد في مسند النعمان بن بشير ج ٤ ص ٢٦٨ ، رواه الترمذي في باب ما جاء في تغيير المنكر باليد ج ٣ ص ٣١٨ .
- (٢) أنظر : في تقدم المصالح العامة على المصالح الخاصة . الشاطبي ، الموافقات ج ٢ ص ٣٥٠ ، العزبن عبد السلام ، قواعد الأحكام في مصالح الأناس ج ٢ ص ٨٩ .

على الملكية الفردية قيوداً تحول دون اضرار صاحبها بالمجتمع، فمنع المالك من توظيف موارده في المجالات التي تضر بالمجتمع فنهى عن انتاج وتبادل السلع الضارة كالخمر والخمير والمخدرات، وحرم استثمار الفرد أمواله في الربا والمعاملات المحرمة كالاحتكار والقمار لضررها على النشاط الاقتصادي . (١)

وحكم بالحجر على السفه لتبذيره المال وعدم استثماره في الوجوه الصالحة فالفهاء كما يقول الزمخشري هم " المبذرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي ولا يد لهم باصلاحها وتثميرها والتصرف فيها " (٢) فاذا أنفق ماله فيما لا نفع فيه فان الضرر يقع على المجتمع ولذلك قال عز وجل " ولا تؤولوا أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفاً " (٣) فنسب الله عز وجل المال الى الجماعة لأن السفه حين يبذر ماله فيما لا نفع فيه فانه قد أدخل بالوظيفة الاجتماعية للمال لأن مال الجماعة يتأثر بما ينال مال الفرد من سوء في النفقة أو الاستغلال (٤) فالقواعد الشرعية تقضى بأن ترعى حقوق كل من المصلحة الخاصة والمصلحة العامة وإذا تعذر التوفيق بينهما قدمت المصلحة العامة مع الاحتفاظ بحقوق الفرد في التصويض، فمن القواعد العامة في الشريعة يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام " وانطلاقاً من هذه القاعدة أفتى العلماء في جواز صور كثيرة من تدخل الدولة لتحقيق المصلحة العامة، يقول الغزالي " اذا خلت أيدي الجنود من الأموال ولم يكن من مال المصالح - بيت المال - ما يفي بنفقات العسكر وخيف من ذلك دخول العدو وبلاد

(١) أنظر: محمد عبد المنعم عفر، النظام الاقتصادي الاسلامي ص ١٨ .

(٢) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، ج ١ ص ٥٠٠ .

(٣) النساء: ٥ .

(٤) أنظر: د . فتحي الدريني، مرجع سابق ص ١٦٧ .

الاسلام أو ثوران فتنة من قبل أهل الشر جاز للامام أن يوظف على الأغنياء مقيدار كفاية الجند لأننا نعلم أنه اذا تعارض شران أو ضرران قصد الشرع دفع أشد الضررين وأعظم الشرين " (١) فالشرع قد أجاز لولى الأمر نزع الملكية الفردية وتعميم الانتفاع بها لجميع الناس اذا اقتضى ذلك المصلحة العامة أو اقتضاه صالح الجماعة فإذا ضاق المسجد على المصلين جاز هدم الدور التي حوله وتغويض أهلها وفعل أمر رضى الله عنه ذلك عند ما وسع المسجد الحرام . (٢)

ويتأكد ذلك فى حالة الأزمات الاقتصادية ، حيث يجوز للدولة أن تتدخل لتأخذ من فضول الأغنياء بالقدر الذى يوفر لكل مواطن حد الكفاية فيقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى عام المجاعة " لو لم أجد للناس ما يسعهم الا أن أدخل على أهل كل بيت عدتهم فيقاسموهم أنصاف بطونهم حتى يأتى الله بالحياء ، أى المطر ، فعلت فانهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم . . (٣)

د - العدالة الاجتماعية :

لا يقتصر مبدأ العدالة الاجتماعية فى الاسلام على النظام الاقتصادى ، بل هو سمة بارزة فى جميع أنظمة الاسلام الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والروحية . فالناس فى نظر الاسلام جميعهم متساوون من حيث الأصل والنشأة لافرق بين جنس وآخر ، أو لون ولون ، أو طبقة فقيرة وأخرى غنية يجمعهم أصل واحد وكلهم

-
- (١) أبو حامد الغزالي ، المستصفى ، ص ٢٥٦ .
ونظر فى قواعد تقديم المصلحة العامة على الخاصة السيوطى ، الأشباه والنظائر ، ص ٨٣ ، ٨٦ ، ابن نجيم . الأشباه والنظائر ص ٨٥ ، المعز بن عبد السلام ، قواعد الأحكام فى مصلحة الانام ج ١ ص ١٤٥ .
(٢) ابن الجوزى ، تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ٥٩ .
(٣) المرجع السابق ص ١٠١ .

من أب واحد هو آدم عليه السلام يقول تعالى " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء " (١)

وجميع شعوب العالم وأجناسه هي عند الله سواء لا تتفاضل الا بالتقوى اذ قال الله تعالى " يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم ان الله عليم خبير " (٢)

ويؤكد الرسول صلى الله عليه وسلم تساوى فيقول " ان ربكم واحد وياكم واحد فلا فضل لعربي على أعجمي ولا أحمر على أسود الا بالتقوى " (٣)

والعدالة الاجتماعية في النظام الاقتصادي الاسلامي تتحقق في ضمان الحاجات الأساسية لكل فرد في المجتمع المسلم من مأكل ومسكن وملبس حسب الظروف الاجتماعية لكل عصر ، وقد اتخذ في سبيل تحقيق ذلك عدة وسائل تشريعية وتوجيهية . (٤)

ولكن الاسلام حين أقر المساواة بين البشر لم يحتم المساواة الاقتصادية لأن ذلك يتصادم مع الفطرة ويؤدي الى قتل الحوافز الفردية لدى الفرد ولا يمكن وقوعه على أساس عادل لتفاوت المواهب والمقدرات يقول تعالى " نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمت ربك خير مما يجمعون " (٥) ويقول تعالى " والله فضل بعضكم على بعض في الرزق " (٦)

(١) النساء : ١
(٢) الحجرات : ١٣ .
(٣) رواه الهيثمي في مجمع الزوائد وقال رواه الطبراني في الأوسط ، ج ٨ ، ص ٨٤ .
(٤) أنظر : عبد العزيز البدرى ، الاسلام ضامن للحاجات الأساسية لكل فرد ، ص ١٨ وما بعدها .
(٥) الزخرف : ٣٢ .
(٦) النحل : ٧١ .

فالناس يتفاوتون في الخصائص البدنية والذهنية وما يبذلون من جهود مما يقتضى تفاوتهم فى مقدار ما يكسبون من سعيهم وعملهم ، ولكن الاسلام يعمل على اتاحة الفرصة أمام الجميع للكسب والعمل ويترك الناس يكسبون حسب قدراتهم واستعداداتهم فمساواة الناس جميعا فى هذا الأمر ظلم لصاحب المقدرة والكفاءة (١) لأن العدالة الاجتماعية لا تكون دائما على حساب الفرد فهى للفرد كما هى للجماعة . (٢)

واقرار الاسلام بالتفاوت بين الطاقات البشرية لايعنى أنه غفل عن تكديس الثروات والدخول فى أيدي فئة قليلة من الناس وحرمان الكثرة الغالبة منها وان كان ذلك نتيجة للتفاوت فى المقدرات والكفاءات لأن فى هذه الأموال التى بين أيديهم حقوقا كثيرة تجاه الأفراد والمجتمع .

وقد شرع من الأحكام ما يحول دون تركيز الثروات والدخول فى أيدي فئة محدودة من الناس ، ويتمثل ذلك (٣) فى مشروعية الارث حيث تتوزع الثروة بين أقرباء الميت وأيضا فى الزكاة التى تؤدى ستويا لأغناء الفقير وإخراجهم من دائرة الحاجة الى دائرة الكفاية ، ثم حرم الكسب الحرام عن طريق الربا والاحتكار والغش واستغلال النفوذ وهى وسائل تؤدى الى تركيز الثروات .

(١) أد.ر : د . الطحاوى ، الاقتصاد الاسلامى ج ٢ ص ٢١٩ وأنظر : سيد قطب

العدالة الاجتماعية ص ٣١ .

(٢) أنظر : سيد قطب ، العدالة الاجتماعية ص ١١٣ .

(٣) لمزيد من التفصيل فى موضوع توزيع الثروات والدخول أنظر :

- عبد الله علوان ، التكافل الاجتماعى فى الاسلام ص ٢٧ - ٤٦ .

- د . على عبد الواحد وافي . حقوق الانسان فى الاسلام ص ٧٣ - ٧٨ .

- سيد قطب ، العدالة الاجتماعية ص ١١٦ .

- د . يوسف القرضاوى ، دور الزكاة وعلاج المشكلات الاقتصادية ص ٢٦٥ .

الفصل الثانى

سلوك المستهلك فى النظام الإسلامى

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تكون معا صورة لما يتسم به النشاط الاستهلاكى فى النظام الإسلامى وهى :

المبحث الأول : قواعد وأخلاقيات الاستهلاك فى الإسلام

المبحث الثانى : وسائل تنظيم الاستهلاك فى الإسلام

المبحث الثالث : سلوك المستهلك فى النظام الإسلامى .

المبحث الأول

قواعد وأخلاقيات الاستهلاك فى الاسلام

الاستهلاك فى النظام الاسلامى منضبط بقواعد وأخلاقيات تجعل سلوك المستهلك المسلم يتصف بدرجة عالية من الرشـد الاقتصادى بالمفهوم الاسلامى الذى يربط بين الحياة الدنيا والآخرة ، والثواب الدنيوى والآخروى ، ويحقق التوافق بين مصالح الفرد والمجتمع . وهذه القواعد والأخلاقيات هى محل اجتهاد من قبل الباحثين فى الاقتصاد الاسلامى فالبعض يفصل فيها والآخر يوحز فيها ، وبعضهم يركز على مبدأ التوسط فى الاستهلاك ، فالدكتور عفر يركز على ثلاث قواعد^(١) وهى التوسط فى الاستهلاك وربط الاستهلاك بنظرية المجتمع وتحريم كل من تبديد الموارد واستهلاك السلع والخدمات الضارة ، أما الدكتور منذر قحف^(٢) فيذكر من المبادئ الأخلاقية مبدأ ان الاستهلاك طاعة من الطاعات ومبدأ التوسط فى الاستهلاك ، وقد ذكر الدكتور على عبد الرسول^(٣) ثلاثة مبادئ فى تنظيم الاستهلاك وهى تحريم حياة الترف وتحريم الاسراف والتبذير والسفه ووجوب الاعتدال فى الانفاق على الاستهلاك .

ويلاحظ فيما ذكر من قواعد وأخلاقيات للاستهلاك أن بعضها يتشابه فى المضمون وان اختلفت العبارات ، كما أن ما ذكره الدكتور على عبد الرسول من مبادئ يمكن دمجها فى مبدأ التوسط فى الاستهلاك باعتبار أن الاسراف يدل على الترف والاعتدال فى الانفاق على الاستهلاك هو التوسط فى الاستهلاك . ويمكن اضافة بعض القواعد الأخرى كالمواساة والتكافل فى الاستهلاك والاستهلاك من عمل اليد .

(١) د . محمد عبد المنعم عفر . النظام الاقتصادى الاسلامى ، ص ١٥٨

(٢) د . محمد منذر قحف . الاقتصاد الاسلامى ، ص ٤٦

(٣) د . على عبد الرسول ، المبادئ الاقتصادية فى الاسلام ، ص ١٨٤

وعلى ذلك فيمكن ايجاز هذه القواعد والأخلاقيات الاستهلاكية فيما يلي :

- ١ - الاستهلاك طاعة من الطاعات .
- ٢ - التوسط في الاستهلاك .
- ٣ - أولويات الاستهلاك .
- ٤ - تحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة .
- ٥ - الموساة والتكافل في الاستهلاك .
- ٦ - الاستهلاك من عمل اليد .

ولا بد أن يلاحظ أن هذه القواعد المذكورة هي محل اجتهاد وذلك بالنظر الى مجموع النصوص والى قواعد الشريعة ويمكن أن يزداد فيها أو ادماج بعضها مع البعض الآخر حسب مناهج البحث أو الدراسة .

وفيماء يلي بيان لهذه القواعد بالتفصيل :

١ - الاستهلاك طاعة من الطاعات :-

ذكر الدكتور منذر قحف هذا المبدأ ولكنه لم يفصل فيه وإنما ذكره بصورة عابرة^(١) ، واعتبار الاستهلاك عبادة وطاعة أمر يتميز فيه الاقتصاد الاسلامى عن غيره من الأنظمة حيث تجعل النظرية الاقتصادية المعاصرة من عملية اشباع الانسان لحاجاته الهدف النهائى من النشاط الاقتصادى ، وأى قصور فى تحقيق هذا الاشباع المادى يعتبر من منغصات الحياة لدى الفرد ، وهذا يرجع للنظرة المادية البحتة التى لا وجود معها لاعتبارات القيم والأخلاق ، أما فى الاقتصاد الاسلامى فان سعى الانسان لطلب الرزق وأكل الطيب من الطعام واستهلاك المباح من الرزق يعتبر طاعة من الطاعات وعبادة يؤجر عليها اذا فعلها ابتغاء الأجر من الله ، فالله عز وجل قد أحل لنا الطيبات قال تعالى : " وهو الذى

(١) د. محمد منذر قحف ، الاقتصاد الاسلامى ، ص ٦٢

سيخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون". (١)

وقال تعالى: "والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون، وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس إن ربكم لرؤوف رحيم، والخيول والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر ولو شاء لهداكم أجمعين". (٢)

فالأيات السابقة ذكرت أصنافا من الطيبات التي خلقها الله ليستمتع بها الإنسان من طعام وملبس ومركب، والمسلم مطالب بأن يوفر لنفسه حداً أدنى من الاستهلاك طلباً لتصل درجته إلى مرتبة الجواب، يقول ابن عابدين^(٣) الأكل والشرب بمقدار ما يدفع الإنسان به الهلاك عن نفسه ويتمكن من الصلاة قائماً ومن الصوم فرض يشاب عليه... ولا يجوز الرياضة بتقليل الأكل حتى يضعف عن أداء العبادة".

ويقول الإمام محمد بن الحسن الشيباني^(٤) "فإن تركوا الأكل والشرب فقد عصوا لأن فيه تلفاً يعني أن النفس لما كانت لا تبقى عادة بدون الأكل والشرب فالممتنع من ذلك قاتل نفسه وقال تعالى "ولا تقتلوا أنفسكم"^(٥) وهو مفروض نفسه للهلاك وقال الله تعالى: "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة"^(٦) وبعد التناول

(١) النحل : ١٤

(٢) النحل : ٥ - ٩

(٣) ابن عابدين : حاشية الدر المختار : ج ٦ ص ٣٣٨ .

(٤) محمد بن الحسن الشيباني ، الكسب ، ص ٧٦ .

(٥) النساء : ٢٩

(٦) البقرة : ١٩٥

بقدر ما يسد به رمقه يندب الى أن يتناول مقدار ما يتقوى به على الطاعة لأنه ان لم يتناول يضعف وربما يعجز عن الطاعة وقال صلى الله عليه وسلم " المؤمن القوى أحب الى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير " (١) لأن اكتساب ما يتقوى به على الطاعة يكون طاعة .

وانذا نوى بكل ما يستهلكه من طعام وشراب وملبس، ومسكن التقوى على طاعة الله فهو مأجور عليه " فانذا نوى العامل بعمله التمكن من اقامة الطاعة أو تمكين أخيه من ذلك كان مثابا على عمله باعتبار نيته بمنزلة المتناكحين اذا قصدا بفعلهما ابتغاء الولد وتكثير عباد الله تعالى وأمة الرسول صلى الله عليه وسلم كان لهما الثواب على عملهما وان كان الفعل لقضاء الشهوة في الأصل ولكن بالنية يصير معنى القرية أصلا ومعنى قضاء الشهوة تبعا فهذا مثله " (٢)

وفي الحديث انه مر على النبي صلى الله عليه وسلم رجل فرأى أصحابه من جلده ونشاطه ما أعجبهم فقالوا : يا رسول الله لو كان هذا في سبيل الله، فقال : ان كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله وان كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله وان كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان " . (٣)

وفي الحديث أيضا " ان المسلم اذا أنفق على أهله نفقة وهو يحتسبها كانت له صدقة " (٤) وعنه صلى الله عليه وسلم " ما أطعمت زوجتك فهو لك صدقة، وما أطعمت ولدك فهو لك صدقة، وما أطعمت خادمك فهو لك صدقة، وما أطعمت نفسك فهو لك صدقة " (٥)

(١) رواه مسلم في كتاب القدر باب في الأمر بالقوة وترك العجز ج ٤ ص ٢٠٥٢ .
ورواه أحمد في مسند أبو هريرة ج ٢ ص ٣٦٦ .

ورواه ابن ماجه في كتاب الزهد باب التوكل واليقين ج ٢ ص ١٣٩٥ .

(٢) محمد بن الحسن الشيباني . الكسب، ص ٧٦ .

(٣) رواه السيوطي في الجامع الصغير عن الطبراني ، انظر صحيح الجامع الصغير حديث

رقم ١٤٤١ .

(٤) رواه مسلم في كتاب الزكاة ج ٢ ص ٦٩٥ .

(٥) رواه أحمد في مسند المقداد بن معد يكرب ج ٤ ص ١٣١ .

فالنصوص السابقة دلت على أن الاستهلاك بنية التقوى على طاعة الله وحفظ شؤون أسرته ومباشرة أعباء الحياة والسعى لكسب الرزق لزوجته وولده صدقة يؤجر عليها .

ويحصل بالاستهلاك القربة والطاعة إذا تذكر الإنسان ربه الذي أنعم عليه وحمده على نعمه ، ففي الحديث " أن للطاعم الشاكر من الأجر مثلما للصائم الصابر " (١)
وفي الحديث أيضا " أن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها ويشرب الشربة فيحمده عليها " (٢)

وحتى يكون الاستهلاك طاعة لابد أن يكون من المال الحلال ، فمن أكل فاكهة من مال مفصوب أو لبس ثيابا من مال ربوى أو سكن منزلا من مال مسروق فإن جميع ما استهلكه من المال الحرام يعد حراما .

فمن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال : " يا أيها الرسل كلوا من الطيبات وأعملوا صالحا أنسى بما تعملون عليم " (٣) وقال " يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم " (٤) ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء : يا رب يا رب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فأنى يستجاب له " (٥)

(١) رواه البخارى فى كتاب الأطعمة باب الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر ح ٧ ص ١٠٦ ، ورواه أحمد فى مسند أبى هريرة ح ٢ ص ٢٨٣ ، والترمذى فى أبواب صفة القيامة ح ٤ ص ٦٥ ، وابن ماجه فى كتاب الصيام ح ١ ص ٥٦١ .

(٢) رواه مسلم فى كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ح ٤ ص ٢٠٩٥ ، والترمذى فى أبواب الأطعمة باب الحمد على الطعام إذا فرغ منه ح ٣ ص ١٧٢ ، وأحمد فى مسند أنس بن مالك ح ٣ ص ١٠٠ .

(٤) البقرة : ١٧٢

(٣) المؤمنون : ٥١

(٥) رواه مسلم فى كتاب الزكاة ح ٢ ص ٧٠٣ ، والترمذى فى التفسير فى تفسير سورة البقرة ح ٤ ص ٢٨٨

وقال صلى الله عليه وسلم: "أن هذا المال خضرة حلوة، من أصابه بحقه بورك له فيه، ورب متخوض فيما شاءت به نفسه من مال الله ورسوله ليس له يوم القيامة إلا النار". (١)

وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "يأتى على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ منه أمن الحلال أم من الحرام". (٢)

ولاشك أن فى هذا التحذير والوعيد الشديد لمن يستهلك الطيبات بالمال الحرام أن يراعى الحلال فيما يكسب فيتجنب التعامل بالربا والفسر والخداع والتدليس والاحتكار والقمار... الخ فى معاملاته التجارية، وبذلك يتطهر المجتمع المسلم من المعاملات غير المشروعة ويسلم النشاط الاقتصادى من آثارها السلبية.

وهناك توجيه للانسان المسلم بالآلا يجعل همه الاستهلاك من الطيبات فى الدنيا ويغفل أمر آخرته كما هو الحال فى النظم الوضعية التى لا يتعدى هم المرء فيها التمتع بأقصى ما يمكن من المتاع المادى ويعتبر الهدف الذى يوجه له النشاط الاقتصادى، أما فى الاقتصاد الإسلامى فإن الاستهلاك ليس غاية وإنما وسيلة يراعى فيها الغاية الأساسية وهى العمل للأخرة وعمارة الأرض قال تعالى "وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله اليك ولا تبغ الفساد فى الأرض إن الله لا يحب المفسدين". (٣)

-
- (١) رواه البخارى فى كتاب الرقائق باب قول النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا المال خضرة حلوة ح ٨ ص ١١٥، والترمذى فى باب ما جاء فى أخذ المال بحقه ح ٤ ص ١٦ والنص للترمذى.
- (٢) رواه البخارى فى كتاب البيوع باب من لم يبال من حيث كسب المال ح ٣ ص ٧١، والنسائى فى كتاب البيوع باب اجتناب الشبهات فى الكسب ح ٧ ص ٢٤٣.
- (٣) القصص: ٧٧

ففى الآية توجيه الى أن يكون الهم الأساسى فى حياة المسلم أمر الآخرة ولكن لا ينبغى أن يصرفه ذلك عن أمر معاشه ودنياه فإنه مطالب أيضا بعمارة الدنيا . والمسلم حين يسير وفق هذا الهدى الإلهى باستهلاك الطيبات وابتغاء مرضاة الله يساهم بفعالية فى بناء وتنمية المجتمع المسلم اجتماعيا واقتصاديا فان المجتمع المسلم اذا التزم بحمد ود الله ومارس النشاط الاقتصادى وهو يضع فى حسابه طاعة الله ومرضاته فان ذلك مما يحقق فعليا التنمية الاقتصادية ويتحقق فيه قول الله تعالى " فقلست استغفروا ويحكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا" (١) .

٢ - التوسط فى الاستهلاك :-

التوسط فى الأمور من القواعد العامة فى الاسلام فهو الدين الوسط والأمة المسلمة هى الأمة الوسط بين الأمم ، قال تعالى " وكذلك جعلناكم أمة وسطا " (٢) . والتوسط فى الاستهلاك متناسق مع طبيعة الاسلام فى الاعتدال دون افراط أو تفريط ، فالمسلم ليس حرا فى التصرف فى أمواله كما يشاء كما هو الحال فى النظام الرأسمالى بل مقيد بأشور منها عدم الاسراف أو التقتير لأنهما يحدثان اختلالا فى النشاط الاقتصادى ، فالصرف يبدد ماله فيما لا يعود بالنفع على النشاط الاقتصادى

-
- (١) نوح : ١٠-١٢ ، وراجع فى أثر الاستغفار فى تنمية المجتمع المسلم ، د . عبد الرحمن يسرى ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاسلام ، ص ٨ وما بعدها .
- (٢) البقرة : ١٤٣ وقد فسر العلماء معنى الوسط بمعان متعددة أشهرها العدل ، وذكر البرازى من الأقوال انهم متوسطون فى الدين بين المفرط والمفرط والغالى والمقصر فى الاشياء ثم قال واعلم ان هذه الأقوال متقاربة غير متنافية ، التفسير الكبير وما قاله صحيح اذ أن التوسط بين الافراط والتفريط هو من العدل ويدل على ذلك ماورد فى كتب اللغة كما فى لسان العرب لابن منظور ج ٩ ص ٣٠٨ وما بعدها ، وانظر كذلك خاصية الوسطية فى كتاب الخصائص العامة للإسلام للدكتور يوسف القرضاوى .

والمقتر يحبس ماله عن نفع المجتمع، أما التوسط فانه يؤدي الى المحافظة على ثروة المجتمع وموارده من التبذير والتبذير.

وقد ورد من التوجيهات ما يدعو الى التوسط في الاستهلاك دون اسراف أو تقتير.

قال تعالى "والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما" (٢).

وقيل بيان لشقى التوسط في الاستهلاك وهما عدم الاسراف وعدم البخل :

أولاً : عدم الاسراف :-

قال تعالى : " وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيراً

ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً" (٣).

وقال تعالى " يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا

انه لا يحب المسرفين" (٤).

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال "كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير مخيلة ولا سرف فان الله يحب أن

يرى أثر نعمته على عبده" (٥).

وقال ابن عباس "كل ماشئت والبس ماشئت ما أخطأك خصلتان سرف ومخيلة" (٦).

(١) انظر سيد قطب، في ظلال القرآن ح ٥ ص ٢٥٧٩ .

(٢) الفرقان : ٦٧

(٣) الاسراء : ٢٦ - ٢٧

(٤) الاعراف : ٣١

(٥) رواه البخاري في كتاب اللباس ح ٧ ص ١٨٢ ، ورواه أحمد في مسند عمرو بن شعيب

ح ٢ ص ١٨١ .

(٦) البخاري في كتاب اللباس ح ٧ ص ١٨٢ .

وقد حكمت الشريعة بالحجر على السفه الذي لا يصرف المال في الوجه الصحيح كما قال تعالى " ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً " (١). وفي التعبير بأموالكم التي جعل الله لكم قياماً إشارة كما يقول محمد رشيد رضا إلى أن منافع المجتمع الخاصة والعامة لا تزال قائمة ثابتة مادامت أموالكم في أيدي الراشدين المقتضدين منكم الذين يحسنون تشهيرها وتوفيرها ولا يتجاوزون حدود المصلحة في انفاق ما ينفقونه منها فإذا وقعت في أيدي السفهاء المسرفين الذين يتجاوزون الحدود المشروعة والمعقولة يتداعى ما كان من تلك المنافع سالماً ويسقط ما كان من تلك المصالح قائماً فهذا الدين هو دين الاقتصاد والاعتدال في الأموال كالأموال كلها " (٢).

وقد تعددت أقوال العلماء في تحديد المقصود بالاسراف والتقتير وحدود كل منهما ، فقال القرطبي في قوله تعالى " ولا تبذر تبذيراً ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين - الآية " أى لا تسرف في الانفاق في غير حق ، قال الشافعي رضى الله عنه والتبذير انفاق المال في غير حقه ولا تبذير في عمل الخير وهذا قول الجمهور . وقال أشهب عن مالك : التبذير هو أخذ المال من حقه ووضعته في غير حقه وهو الاسراف .

ثم يقول : ومن أنفق ماله في الشهوات زائداً على قدر الحاجات وعرضه بذلك للنفاق فهو مبذر . . ومن أنفق درهمين في حرام فهو مبذر " (٣). وقال ابن عباس : من أنفق مائة ألف في حق فليس بسرف ومن أنفق درهمين في غير حقه فهو سرف ومن منع من حق عليه فقد قتر " (٤).

(١) النساء : ٥

(٢) الشيخ محمد رشيد رضا ، تفسير المنار ، ج ٤ ص ٣١٥ .

(٣) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٤) المرجع السابق ، ج ١٤ ص ٧٣ .

وعرف الفزالي الاتفاق المتوسط فقال : الامساك حيث يجب البذل بخل والبذل

حيث يجب الامساك تبذير وبينهما وسط وهو المحمود (١).

أى أن الاسراف قسمان : الأول : الاتفاق فى المعصية كاللهو المحرم والزنى والخمر

والثانى : تمديد الحدود وهذا يختلف حسب أحوال الناس فى الفنى والفقير فمن
له قدر يسير لو أنفق فى ضيافة أو ثياب غالية وهو وأسرته يحتاجون اليه فهو اسراف
محرم ، ولكن لو فعل ذلك الموسر لا يمد فى حقه اسرافا . (٢)

ومن مجمل الأقوال السابقة نخلص الى أن الاسراف هو أن ينفق المرء ما زاد

عن امكانياته وفى وجه لا يعود بالنفع على المجتمع ولم يراع فيه الحاجات الحاضرة
والمستقبلية ومسؤولياته فى الاتفاق على أسرته . (٣)

هذا ويتخذ الاسراف صوراً عديدة ، لعل منها أن يطلق المرء لنفسه العنان

فى استهلاك ما يشاء من السلع دون حاجة فعليه الى ذلك ودون مراعاة لاحتياجات
الناس ومدى توفر السلع فى السوق ومقدار الطلب عليها مما قد لا يتسنى معه
للحصول على هذه السلع يقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه " كفى بالمرء
سرفاً ألا يشتهى شيئاً إلا اشتراه فأكله " . (٤)

ومن معانى السرف فى هذا الحديث أيضاً الزيادة عن الحد الطبيعى فى المأكل

والملبس وغيره ، فالاسراف فى الطعام الأكل فوق الشبع لقوله صلى الله عليه وسلم

(١) ابو حامد الفزالي ، احياء علوم الدين ، ج ٣ ص ٣٢٢

(٢) انظر محمد جمال الدين القاسمى ، محاسن التأويل ج ٧ ص ٢٦٦٣ ، وابن العربي ،

احكام القرآن ج ٢ ص ٧٨١ ، ومحمد رشيد رضا - تفسير المنار ج ٨ ص ٣٨٥ .

(٣) انظر د . محمد عبد المنعم عفر - التنمية الاقتصادية ص ٥٨

(٤) القرطبي ، الجامع الاحكام القرآن ج ١ ص ٧٣ .

" ما ملأ ابن آدم وعاء شرا من البطن فان كان لا بد فثلث للطعام وثلث للشرب وثلث للنفس". (١)

(٢) وفي الحديث أيضا " المؤمن يأكل في معنى واحد" قال الخطاب معنى قوله صلى الله عليه وسلم المؤمن يأكل في معنى واحد أنه يتناول دون شبعه ويؤثر على نفسه ويبقى من زاده لغيره فينفعه ما أكل. (٣)

ولما قيل لعمر بن الخطاب ألا نتخذ لك جوارشا قال وما يكون الجوارش قيل لها ضوم يهضم الطعام فقال : سبحان الله أو يأكل المسلم فوق الشبع. (٤) وفي الأكل فوق الشبع ضرر على بدن الانسان فانه في قلة الأكل منافع كثيرة منها أن يكون الرجل أصح جسما وأجود حفظا وأقدر على العمل والكسب والانتاج أما كثرة الأكل فانه يتولد عنه الامراض المختلفة فيحتاج الى العلاج، وصحیح البدن أقدر على السعى والانتاج من المريض أو المتأقل والمتكاسل من كثرة الأكل . ولكن لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن الانسان ممنوع من الشبع مطلقا ، انما المذموم منه ما كان عادة يعتادها المرء حتى تضربه ولا يستطيع الانفكاك عنها فهذا الذي يدخل في الاسراف أما أن يأتي على الانسان أحوال يشبع فيها ولو كان بحيث لا يجد متسعاً في معدته لطعام آخر فهذا لا يدخل في الشبع المذموم بشرط ألا يتمود

(١) رواه أحمد في مسند المقداد بن معدى كرب ح ٤ ص ١٣٢ ، والترمذي في ابواب الزهد باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل ح ٤ ص ١٨ .

(٢) رواه البخاري في كتاب الأطعمة باب المؤمن يأكل في معنى واحد ح ٧ ص ٩٢ ، ومسلم في كتاب الأشربة ح ٣ ص ١٦٣١ .

(٣) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ح ٧ ص ١٩٢ .

(٤) محمد بن الحسن الشيباني ، الكسب ص ٨٠ .

ذلك ويدل على ذلك حديث أبي هريرة الطويل في قصة جوعه ثم شربه للبن حتى لم يجد له متسعاً .^(١)

ويدخل في معنى الاستهلاك الاستكثار من المباحات والألوان وأن يوضع على المائدة من ألوان الطعام فوق ما يحتاج إليه للأكل .

فمن عائشة رضى الله عنها أنها كانت في ضيافة فأتيت بقصعة بعد قصعة فقامت وجعلت تقول : ألم تكن الأولى مأكولة ؟ فان كانت فما هذه الثانية ، وفسى الأولى ما يكفيها .^(٢)

وهذه الصورة من الاسراف مما يقع فيها بعض الناس خصوصاً في البلاد النامية حيث تبسط الموائد وفيها من كل ألوان الطعام وأصنافه ثم يرمى أكثره في القمامة ولا يأكل إلا القليل منه^(٣)

ومن الاسراف في اللباس التفاخي في الفاخر من الثياب للمباهاة والتفاخر والتكاثر وقد قال صلى الله عليه وسلم " من لبس ثوب شهرة ألبسه الله يوم القيامة ثوب مذلة " ^(٤) أى أن يلبس المرء من الثياب أقصى ما يكون في الجودة والحسن على وجه يشار إليه بالأصابع ، أو يلبس نهاية ما يكون من الثياب الرثة على وجه يشار اليه بالأصابع وهذا من التقدير .^(٥)

(١) رواه البخارى في كتاب الرقائق باب فضل الفقر ح ٨ ص ١٠١٩ .

(٢) محمد بن الحسن الشيباني ، الكسب ص ٨١ .

(٣) انظر د . عاطف السيد ، دراسات في التنمية الاقتصادية ص ٩٨ .

(٤) رواه احمد في مسند عبد الله بن عمر ح ٢ ص ٩٢ ، وأبو داود في كتاب اللباس باب في لبس الشهرة ح ٤ ص ٣١٤ ، وابن ماجه في كتاب اللباس باب من لبس شهرة من الثياب ح ٢ ص ١١٩٢ .

(٥) انظر المناوى . فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ح ٦ ص ٢٠٨ .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمقداد بن معدى كرب "كل واشرب

(١)

والبس من غير مخيلة".

(٢)

وفي الحديث أيضا "لا ينتظر الله يوم القيامة الى من يجر ثوبه خيلاً".

ومن حديث جابر بن عبد الله "فراش للرجل وفراش لامرأته والثالث للضيف والرابع

(٣)

للشيطان".

وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حياة الترف كلبس الحرير والذهب

بالنسبة للرجال واستعمال آنية الذهب والفضة، فمن عائشة رضى الله عنها قالت:

نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشرب فى آنية الذهب والفضة وأن

(٤)

نأكل فيها وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه".

ومن الاسراف أيضا ما يصرف بالاستهلاك بدافع التقليد والمحاكاة وهو أن يقلد

المستهلك فى استهلاكه من هم فى مستويات أعلى منه فى الاستهلاك فهناك فئات من

الناس تحب أن تظهر فى مستوى استهلاكى مرتفع وان كان لا يتناسب مع دخلها

وهدفها من ذلك أن توجد لها مكانه اجتماعية كالتي يتميز بها أصحاب الدخول

المالية.

(١) رواه البخارى فى كتاب اللباس باب قول الله تعالى "قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده

ح ٧ ص ١٨٢، وابن ماجه فى كتاب اللباس باب البس ماشئت ما أخطأك سرف أو مخيلة ح ٢

ص ١١٩٢.

(٢) رواه البخارى فى كتاب اللباس باب من حرام زاره من غير خيلاء ح ٧ ص ١٨٢، ومسلم فى كتاب

اللباس باب تحريم جر الثوب خيلاء ح ٣ ص ١٥٦١.

(٣) رواه مسلم فى كتاب اللباس باب كراهة مازاد على الحاجة من الفراش واللباس ح ٣ ص ١٦٥١،

واحمد فى مسند جابر بن عبد الله ح ٣ ص ٢٩٣، والنسائى فى كتاب النكاح ح ٦ ص ١٣٥.

(٤) رواه البخارى فى كتاب اللباس باب افتراش الحرير ح ٧ ص ١٩٤.

وهذا النمط من الاستهلاك يتنافى مع صفة القناعة التي يجب أن يتحلى بها المسلم والتي تعنى الرضا بما قسم الله للإنسان من الرزق، فلا ينبغي على المسلم أن يسخط على حالته المعيشية، أو ينظر بعين السخط الى من آتاهم الله حظا فى الدنيا، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " انظروا الى من هو أسفل منكم ولا تنظروا الى من هو فوقكم فهو أجدر أن لا تزدروا نعمة الله عليكم " (١) وفى رواية " اذا نظر أحدكم الى من فضل عليه فى المال والخلق فلينظر الى من هو أسفل منه " (٢).

وفى ذلك توجيه للمسلم بعدم التهافت على السلع الاستهلاكية التى لا تتناسب مع مستواه المادى، ولأن ينظر الى المستوى المعيشى الذى يعيشه أصحاب الدخول العالية ويقلدهم فيه بل يحمد الله عز وجل على ما هو فيه من نعمة لأن هناك من هم أكثر حرمانا منه، لأن الدافع لتقليد الانسان من هم أعلى منه فى الدخل الاحساس بالحرمان والتقص فاذا تولدت لديه القناعة انتفى ذلك الدافع وعاش فى حياته سعيدا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من أصبح منكم آمنا فى سربه، معافى فى جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها " (٣).

-
- (١) رواه مسلم فى كتاب الزهد والرقائق ح ٤ ص ٢٢٧٥، وأحمد فى مسند أبى هريرة ح ٢ ص ٢٥٤، والترمذى فى ابواب اللباس باب ماجاء فى ترقيع الثوب ح ٣ ص ١٥٦، وابن ماجه فى كتاب الزهد باب القناعة ح ٢ ص ١٣٨٧.
- (٢) رواه البخارى فى كتاب الرقائق ح ٨ ص ١٢٨، ومسلم فى كتاب الزهد والرقائق ح ٤ ص ٢٢٧٥.
- (٣) رواه الترمذى فى ابواب الزهد باب ماجاء فى الزهادة فى الدنيا ح ٤ ص ٥، وابن ماجه فى كتاب الزهد باب القناعة ح ٢ ص ١٣٨٧.

وقال أيضا " قد أفلح من أسلم ورزق كفافا وقنعه الله بما آتاه " . (١)

(٢) ويقول محمد رشيد رضا في تفسير قوله تعالى : " لينفق ذو سعة من سعته " " فيجب على الزوج الفنى لزوجته الفنية مالا يجب على الفقير من عذاء ولباس، ولكن درجات الفنى والفقير متفاوتة لا يمكن ضبطها وتحديد لها والمعتبر فى كل طبقة من الناس عرف المعتدلين منهم الذى يدخل فى طاقتهم ومن تجاوز طاقتهم مباراة لمن هم فى الثروة مثله من المسرفين أو لمن هم أغنى منه وأقدر كان مسرفا وكم خربت هذه الصبارة والمنافسة من بيوت كانت عامرة ولا سيما اذا اتبعت فيها أهواء النساء فى التنافس فى الحلى والحلل " . (٣)

مصا سبق يتبين أن الاسراف هو أن ينفق المستهلك دون أن يراعى مستوى معيشته وما يكفيه ويكفى من يعول وفى ذلك يقول الرازى فيما ينقله عن القفال فى تفسير قوله تعالى " ولا تجعل يدك مفلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا " . (٤)

قال القفال : المقصود تشبيه حال من أنفق كل ماله ونفقاته بمن انقطع فى سفره بسبب انقطاع مطيته لأن ذلك المقدار من المال كأنه مطيته يحمل الانسان ويبلغه الى آخر الشهر أو السنة كما أن ذلك البعير يحمله

(١) رواه مسلم فى كتاب الزكاة باب فى الكفاف والقناعة ح ٢ ص ٧٣٠ ، واحمد فى مسند عبد الله بن عمرو ح ٢ ص ١٦٨ ، وابن ماجه فى كتاب الزهد باب القناعة ح ٢ ص ١٣٨٦ .

(٢) الطلاق : ٧

(٣) محمد رشيد رضا ، تفسير المنار ، ح ٨ ص ٣٨٥ .

(٤) الاسراء : ٢٩

ويبلغه الى آخر المنزل ، فاذا انقطع ذلك البعير بقى فى وسط الطريق عاجزا متحيرا فكذلك اذا أنفق الانسان مقدار ما يحتاج اليه فى مدة شهر بقى فى وسط ذلك الشهر عاجزا متحيرا ومن فعل هذا لحقه اللوم من أهله والمحتاجين الى انفاقه عليهم بسبب سوء تدبيره وترك الحزم فى مهمات معاشه ^(١).

وهذا الشرح من الامام الرازى ينطبق على ما يسمى بميزانية الأسرة حيث ينبغى على رب الأسرة أن يراعى مستوى انفاقه من الدخل واحتياجاته الأسرية خلال الشهر فلا يسرف فى الانفاق أو فى تلبية الحاجات فينتج عن ذلك اختلال فى ميزانية الأسرة بالعجز انما عليه أن يقتصد فى الانفاق بحيث يحافظ على التوازن فى الميزانية.

والى هذا الحد انتهى الشرح الذى تقدمناه فى هذا الموضوع الذى هو من الموضوعات التى تحتاج الى دراسة متأنية من قبل الباحثين والمختصين فى الاقتصاد الاجتماعى والى هذا الحد انتهى الشرح الذى تقدمناه فى هذا الموضوع الذى هو من الموضوعات التى تحتاج الى دراسة متأنية من قبل الباحثين والمختصين فى الاقتصاد الاجتماعى

(١) الرازى ، التفسير الكبير ج ٢٠ ص ١٩٥.

ثانيا : عدم البخل :

والتوسط في الاستهلاك يعنى أيضا تحريم البخل والتقتير وهو الجانب الآخر المقابل للأسراف ، يقول تعالى ، ذاما البخل " ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك " (١)

وكان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم " اللهم انى أعوذ بك من الحجز والكسل والجبن والبخل وأعوذ بك من عذاب القبر ومن فتنة المحيى والممات " (٢)

وقال صلى الله عليه وسلم " لا يجتمع غبار فى سبيل الله ودخان جهنم فى جوف عبد مؤمن أبدا ولا يجتمع شح وإيمان فى قلب عبد أبدا " (٣)

ويخلط البعض بين الاقتصاد والبخل ويظن أن التقتير فى الاستهلاك والانفاق هو من الاقتصاد وليس كذلك ، وقد فرق ابن القيم بين الشح والاقتصاد فقال : " وأما الفرق بين الاقتصاد والشح أن الاقتصاد خلق محمود يتولد من خلقين : عدل وحكمة ، فبالعدل يعتدل فى المنع والبذل ، وبالحكمة يضع كل واحد منهما موضعه الذى يليق به فيتولد من بينهما الاقتصاد وهو وسط بين طرفين مذمومين كما قال تعالى : " ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا " (٤) ، وأما الشح فهو غلظ

(١) ، (٤) الاسراء : ٢٩ .

(٢) رواه مسلم فى كتاب الذكر والدعاء ص ٢٠٧٩ ، والنسائى فى كتاب الاستعانة ص ٨٠ ص ٢٥٦ .

(٣) رواه النسائى فى كتاب الجهاد فضل من عمل فى سبيل الله على قدمه ص ١٣ ، وابن ماجه فى كتاب الجهاد باب الخروج فى النفير ص ٢٢٩ ، وأحمد فى مسند أبى هريره ص ٢٥٦ .

ذميم يتولد من سوء الظن وضعف النفوس ويمده وعد الشيطان حتى يصير هلوها " (١)
فالتقتير والبخل في الانفاق يحرم المجتمع من موارد تظل معطلة بدلا من أن توجهه
في مجالات الاستثمار والتنمية ، اذ أن حقيقة البخل هي حبس المال وعدم انفاقه وهذا
يؤدي الى سحب المال من دورة النشاط الاقتصادي فيحدث اختلال في هذه الدورة
حيث أن الأموال ماضية الى عوائد عناصر الإنتاج في النشاط الاقتصادي تنتقل من
يد المنتجين الى ~~المستهلك~~ ^{المستهلكين} الذين ينفقونها على شراء السلع والخدمات وهكذا تتم
الدورة فاذا حبس هذا المال عن الانفاق فإن الدورة تختل ويحصل كساد في السلع
حيث لا تستهلك الكميات المنتجة منها مما يدعو المنتجين الى تخفيض الإنتاج وبالتالي
حدوث بطالة نتيجة استغناء المنتجين عن جزء من العمال .

٣ - مراعاة أولويات الاستهلاك : (٢)

في الاقتصاد الرأسمالي يرتبط الإنتاج بطلب السوق لذلك فإن المنتجين يتجهون
في الغالب لإنتاج السلع الكمالية لارتفاع الطلب عليها من قبل الأغنياء والموسرين فالإنتاج
الرأسمالي يتم لمصلحة من يملك القوة الشرائية لا لمصلحة كل مستهلك ولا يختلف واقع
الدول النامية عن هذا الحال حيث يتجه الإنتاج لتوفير السلع الكمالية وقد يعرض النقص
في هذه السلع بالاستيراد مع وجود نقص في تلبية حاجات الناس للسلع الضرورية وشبهه
الضرورية أما في الاقتصاد الإسلامي فإن الأمر يختلف عن ذلك ، فقواعد الشريعة
العامة ترشد الى تقسيم السلع الاستهلاكية من حيث أهميتها بالنسبة للمستهلك الى

(١) ابن القيم ، الروح ، ص ٤٠٥ .

(٢) أنظر د . محمد عبد المنعم عفر - النظام الاقتصادي الإسلامي ص ١٦٠ ،

د . محمد أنس الزرقاء ، صياغة اسلامية لجوانب من المصلحة الاجتماعية ص ١٥٥ .

ضرورية وشبه ضرورية وكمالية . (١) وهذا الترتيب لأهمية السلع ينبغى أن يراعى فى توفيه الاحتياجات الأساسية للمجتمع فلا يقدم الكمالى على شبه الضرورى أو شبه الضرورى على الضرورى ، فيتمتع على المجتمع توفير الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع وهى السلع الضرورية قبل توجيه الموارد لتوفير الاحتياجات شبه الضرورية أو الكمالية ، فاستهلاك الأفراد فى المجتمع الاسلامى لا بد أن يرتبط بمصلحة المجتمع وظروفه ، (٢) فإذا كان من مصلحة الفرد لاشباع رغبته اقتناء سلع كمالية لكن ظروف المجتمع لا تسمح بذلك لعدم توفر قدر كبير من الضروريات للناس يترتب عليه المساعدة فى توفير هذه الضروريات للناس بدلا من اشباع رغبته هذه فى الكماليات وهذه مسئولية كل فرد فى المجتمع ، يقول محمد بن الحسن الشيبانى " ويفترض على الناس اطعام المحتاج فى الوقت الذى يمحز عن الخروج والطلب . . . ويفترض على من يعلم بحاله أن يطعمه مقدار ما يتقوى به على الخروج وأداء العبادات " (٣)

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم " أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى " (٤)

وقد مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم الأشعريين لتضامنهم فى الاستهلاك فقال عليه الصلاة والسلام " ان الأشعريين اذا أرملوا فى الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جعلوا ما كان عند هم فى ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم فى اناء واحد بالسريقة

(١) أنظر الفصل الأول من المبحث فى تقسيم الحاجات الانسانية الى ضرورية وشبه ضرورية وكمالية ص ٥٩ .

(٢) أنظر : وسائل تنظيم الاستهلاك ص ١١٠ .

(٣) محمد بن الحسن الشيبانى ، الكسب ص ٨٨ .

(٤) رواه أحمد فى مسند ابن عمر ص ٣٣ .

فهم منى وأنا منهم " (١)

وقال صلى الله عليه وسلم " ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع " (٢)

وأعطى الرسول صلى الله عليه وسلم مثالا عمليا في ذلك فقال " من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس، بسادس أو كما قال وإن أبا بكر جاء بثلاثة وانطلق نبي الله صلى الله عليه وسلم بعشرة . (٣)

وقد ضرب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه القدوة في مراعاة أحوال المسلمين وفي التآسي معهم في أيام المحنة في عام الرمادة فألقى علي نفسه أن لا يذوق سمنا ولا لحما حتى يحيا الناس وظل كذلك حتى اسود جلداه من أكل الزيت وكان يقول : " كيف يصنني شأن الرعية إذا لم يمسنى ما يمسمهم " (٤)

فالحاكم المسلم يقوم بدور القدوة للناس في مراعاة أولويات الاستهلاك وله دور آخر أيضا وهو الترجية وإصدار القرارات كما سنتحدث عنه في المبحث الخاص به . (٥)

وبعد أن تستوفي الحاجات الضرورية يمكن بعد ذلك للمجتمع توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة له لانتاج السلع شبه الضرورية أو بتعبير الفقهاء " الحاجية " ، وقد أرشد الرسول صلى الله عليه وسلم المسلمين إلى التعامل بينهم لسد الحاجات شبه الضرورية فقال :

من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له قال فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حقيق

(١) رواه البخاري في كتاب الشركة ج ٣ ص ١٨١ ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ج ٤

ص ١٩٤٤ .

(٢) رواه البخاري في كتاب المفرد باب لا يشبع دون جاره ج ١ ص ٢٠١ .

(٣) رواه مسلم في كتاب الأشربة باب إكرام الضيف وفضل إيثاره ج ٣ ص ١٦٢٧ .

(٤) ابن الأثير . الكامل في التاريخ ج ٢ ص ٣٨٩ .

(٥) أنظر : ص ١١٠ .

لأحد منا في فضل " (١)

فيوضح من ذلك أن ما زاد عن الاحتياجات الضرورية الخاصة بالفرد وعائلته يستند م
في سد الاحتياجات الضرورية لغيره ممن لم يتيسر له ذلك رغم بذله الجهد في تحقيق
ذلك إلا أنه لم يحقق المطلوب، ثم تستخدم بعد ذلك الموارد في سد الاحتياجات
شبه الضرورية ، ثم تستوفى الحاجات الكمالية بغير اسراف أو تسرف
فأله عز وجل يقول " وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل
والزروع مختلفا أكلمه والزيتون والرومان متشابها وغير متشابه كلوا من ثمره إذا أثمر
وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين " (٢)

وحين يرتب الاسلام هذه الأولويات في الاستهلاك فإنه يحافظ على تماسك المجتمع
وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، فالمجتمع الاسلامي لا توجد فيه طبقة مرفهة تتنعم
بالطيبات وأخرى محرومة لا تكاد تجد من الضروريات ما يبلغها حد الكفاف مما يولد
البغضاء والتنافر والاحساس بالظلم من الطبقات الفقيرة ^{وهو} الطرف الذي تستغله الشيوعية
لتلعب بدوافع الفقراء لتحقيق مآربها .

فالسياسات الاقتصادية في الدولة الاسلامية تسعى لتقليل الفوارق بين الطبقات
قال تعالى " كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم " (٤) وكذلك تسعى لتنظيم أولويات
الاستهلاك بحيث توجه الموارد الاقتصادية لتوفير الاحتياجات الضرورية ثم شبه
الضرورية ثم الكمالية ، فإذا أردنا أن نأخذ مثالا واقعيا لحالة المجتمع الاسلامي
الذي تراعى فيه هذه الأولويات بحيث لم يوجد فقراء يعيشون حالة دون

(١) رواه مسلم في كتاب اللقطة ج ٣ ص ١٣٥٤ .

(٢) د . محمد عبد المنعم عفر . النظام الاقتصادي الاسلامي ، ص ١٦٢ .

(٣) الأنعام : ١٤١ .

(٤) الحشر : ٧ .

مستوى الكفاية فاننا نمثل ذلك بما حدث في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه حين وزعت الزكاة فلم يوجد من يستحقها لأنه أغنى الناس . (١)

٤ - تحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة :

يختلف مفهوم الحاجة في الاقتصاد الاسلامي عنه في الاقتصاد الرأسمالي فالحاجة عند هم مجردة عن القيم والأخلاق فكل رغبة في سلعة أو خدمة تحتاج الى اشباع وترجم الى طلب في الأسواق فهي حاجة اقتصادية .
أما الاقتصاد الاسلامي فيرفض هذا المفهوم الخاطئ للحاجة (٢) ، ولذلك جاء التعبير عن السلع المشروعة في القرآن بـ " الطيبات " أما السلع غير المشروعة والضارة فسميت بالخبائث .

قال تعالى " الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجد منه مكتوما عندهم في التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم اصرهم والأغلال التي كانت عليهم " . (٣)

فالمستهلك المسلم ليس حراً . . في استهلاك ما يشاء من السلع والخدمات - حرية مطلقة انما مقيد بعدم استهلاك بعض السلع والخدمات المحرمة ، وان كانت المحرمات في نطاق ضيق ومحدد ، أما الطيبات فهي كثيرة تملأ الأرض بل ان أغلب ما في الكون من الطيبات المباحة ، وجل ما يجده الانسان ويكتشفه فهو من الطيبات لأنها هي الأصل في الأشياء .

وهذه السلع والخدمات المحرمة يحرم على المستهلك المسلم استهلاكها وهنا يظهر فارق بين استهلاك الفرد المسلم في المجتمع الاسلامي واستهلاك أي فرد آخر في مجتمع آخر .

(١) عبد الله بن عبد الحكم . سيرة عمر بن عبد العزيز ، ص ٦٩ .

(٢) راجع نقد مفهوم الحاجة ص ٢٠ .

(٣) الأعراف : ١٥٢ .

قال تعالى " يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجيس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون " .^(١)

وقال تعالى " حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع الا ما ذكيتم وما ذبح على النصب وأن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق " .^(٢)

وعن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الذي يشرب في آنية الفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم " .^(٣)

وعن حذيفة رضي الله عنه قال أن النبي صلى الله عليه وسلم نهانا عن الحرير والديباج والشرب في آنية الذهب والفضة وقال : هن لهم في الدنيا وهي لكم في الآخرة " .^(٤)

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا تلبسوا الحرير فان من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة " .^(٥)

(١) المائدة : ٩٠ .

(٢) المائدة : ٣ .

(٣) رواه البخاري في كتاب الأشربة باب آنية الفضة ح ٧ ص ١٤٦ ، ومسلم في كتاب اللباس والزينة ح ٣ ص ١٦٣٤ .

(٤) رواه البخاري في كتاب اللباس باب الشرب في آنية الذهب ح ٧ ص ١٤٦ ، ومسلم في كتاب اللباس والزينة ح ٣ ص ١٦٣٧ .

(٥) رواه البخاري في كتاب اللباس باب لبس الحرير ح ٧ ص ١٩٣ ، ومسلم في كتاب اللباس والزينة ح ٣ ص ١٦٤٢ .

وعنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " انما يلبس الحرير من لا خلاق له " (١) وعن علي رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ حريرا فجعله في يمينه وذهبا فجعله في شماله ثم قال : ان هذين حرام علي ذكروا أمتي " (٢)

فالنصوص السابقة تدل على تحريم استهلاك أنواع من السلع ، وتتعدد المحكمة في التحريم فمنها ما يضر بالصحة والعقل كتحريم الخمر والتخيزر والميتة والدم المسفوح ، ومنها ما يضر بالعقيدة كتحريم ما أهل لغير الله به وما ذبح على النصب ومنها ما يرجع إلى التنعم بالمبالغ فيه والترف خصوصا بالنسبة للرجال كلبس الحرير والذهب ، إذ المطلوب من الرجال السعى والانتاج وهذا لا يتناسب مع طبع الترف والنعومة ، لأنها تختص بالنساء .

ولاشك أن المنع من استهلاك السلع والنفقات الضارة بالمجتمع فيه حماية لجمود أفراد المجتمع من الضياع فشارب الخمر ومن المخدرات فرد شبه عاطل في المجتمع ، ويكفي أن نلقي نظرة بسيطة على ما فعلته الخمر في المجتمع الأمريكي أو الأوروبي والآثار الضارة التي ولدتها من تبيد للموارد واهلاك للأرواح وبث الرعب وانتشار الجريمة . . . أو التي ما فعلته الاباحة الجنسية من نشر للأمراض التي لا يكاد يصل الطب إلى علاج لها وتختلف أفراد المشركين ومطلعين عن العمل ، حينئذ ندرك مدى الرحمة في التشريع الاسلامي وأنه ما جاء الا رحمة للعالمين .

-
- (١) رواه البخاري في كتاب اللباس باب لبس الحرير ج ٢ ص ١٩٣ ، ومسلم في كتاب اللباس والزينة ج ٣ ص ١٦٤١ .
- (٢) رواه الترمذي في أبواب اللباس باب ما جاء في الحرير والذهب للرجال ج ٣ ص ١٣٢ ، والنسائي في كتاب الزينة ج ٨ ص ١٦٠ ، وابن ماجه في كتاب اللباس باب لبس الحرير والذهب للنساء ج ٢ ص ١١٨٩ .

فمن آثار الخمر السلبية على المجتمعات التي تبيحها ما ذكره الاحصائيات أنه في عام ١٩٦٥ كانت وفيات جرثومة الطرق في الولايات المتحدة (٤٩٠٠٠) وفاة و (١٨٠٠٠٠٠) اصابة بجراحات دائمة ، وتقدر المسؤولون في الصحة العامة آنذاك أن نصف الوفيات هذه كان سببها الكحول . (١)

أما ما تسببه من خسائر اقتصادية فقد نشرت وزارة الصحة الأمريكية في تقريرها عن الخسائر الاقتصادية بسبب الكحول في سائر المجالات الصحية والاجتماعية والصناعية فقد بلغ ثلاثة وأربعون ألف مليون دولار ، وذكر في نفس التقرير أن نقص الانتاج فقط تبلغ خسائره عشرين ألف مليون دولار سنوياً . (٢)

أما آثار الزنا والاباحه الجنسية فهي لا تقل عن الخمر ان لم تكن أشد ، حيث تذكر التقارير (٣) أن اجمالي الاصابات من مرض السيلان عام ١٩٧٣ في الولايات المتحدة بلغ مليون ونصف المليون اصابة ، وارتفع الرقم الى أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون اصابة عام ١٩٨٠ ، يقول الدكتور (جورج كرس) ان الحالات المعلن عنها رسمياً لا تتعدى $\frac{1}{4}$ أو $\frac{1}{3}$ العدد الحقيقي وذلك لأسباب عديدة : أهمها التستر على الاصابة ، وعلى ذلك يمكن أن يتراوح اجمالي اصابات السيلان عام ١٩٨٠ في الولايات المتحدة وحدها ما بين ١٤ - ٣٥ مليون حالة . (٤)

(١) د . نبيل صبحي الطويل ، الخمر والادمان الكحول ، ص ٨٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٤ - ٨٥ .

(٣) د . نبيل صبحي الطويل ، وباء الأمراض الجنسية ، مجلة الأمة العدد ٢٢ ص ٢٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٧ .

هـ - المراساة والتكافل في الاستهلاك :

يحث الاسلام على التعاون والترابط بين المسلمين ، ويرشد هم الى الشعور بمعاناة الآخرين. وفي مجال الاستهلاك يدعوهم الى التكافل والتآسي ، ومن النصوص في ذلك :

أ - ذكر مسلم في باب استحباب خلط الزواد اذا قلت والمراساة فيها حديث اياس بن سلمة عن أبيه قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فأصابنا جهد حتى هممنا أن ننحدر بعض ظهرنا ، فأمر نبي الله صلى الله عليه وسلم فجمعنا مزاولنا فبسطنا له نطعا فاجتمع زاد القوم على النطع قال : فتناولت لا حرزه كم هو؟ فحرزته كربيضة العنز ونحن أربع عشرة مائة . قال : فأكلنا حتى شبعنا جميعا ثم حشونا جربنا - الحديث " (١)

ب - وصي الرسول صلى الله عليه وسلم بالجار فعن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا ذر اذا طبخت مرقة فأكثر ماءها وتعاهد جيرانك " (٢)

وقال صلى الله عليه وسلم " ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع " (٣)

ج - وحث الرسول صلى الله عليه وسلم على الاجتماع على الطعام فقال " طعام الاثنين كافي الثلاثة وطعام الثلاثة كافي الأربعة " (٤)

-
- (١) روى مسلم في كتاب اللقطة ح ٣ ص ١٣٥٤ .
 - (٢) رواه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب ح ٤ ص ٢٠٢ ، والترمذي في أبواب الأطعمة باب ما جاء في اكثار المرقة ح ٣ ص ١٧٩ ، وابن ماجه في كتاب الأطعمة باب من طبخ فليكثر ماء ح ٢ ص ١١١٦ .
 - (٣) رواه البخاري في الأدب المفرد باب لا يشبع دون جاره ح ١ ص ٢٠١ ، وأحمد في مسند عمر بن الخطاب ح ١ ص ٥٥ .
 - (٤) سبق تخريجه في ص ٤٠ .

وعن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

(١) " طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي الثمانية " وفي معناه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة الرمادة " لقد هممت أن أنزل على أهل كل بيت مثل عدد هم فان الرجل لا يهلك على نصف بطنه " (٢)

د - حدث الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام على اكرام الضيف واعطاه حقّه ففي الحديث " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه " (٣)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا من الأنصار بات به ضيف . فلم يكن عنده الا قوته وقيرت صبيانه . فقال لأمرأته نومي الصبية وأطفئ السراج وقربي للضيف ما عندك " (٤) قال : فنزلت هذه الآية : " ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة " (٥)

هـ - وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : بينما نحن في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل على راحلة له فجعل يصرف بصره يميناً وشمالاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له

(١) سبق تخريجه في ص ٤١

(٢) ابن الأثير جامع الأصول ج ٧ ص ٤٠٩ .

(٣) رواه البخاري في كتاب الآداب باب اكرام الضيف ج ٨ ص ٣٩ ، مسلم في كتاب اللقطة ج ٣ ص ١٣٥٣ .

(٤) رواه البخاري في كتاب التفسير ج ٦ ص ١٨٥ ، ومسلم في كتاب الأشربة ج ٣ ص ١٦٢٤ .

(٥) الحشر : ٩ .

فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لاحق لأحد منا في فضل " (١)

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الأشعريين اذا أرموا في الغزو أو قتل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في اناء واحد بالسرية فهم مني وأنا منهم " (٢).

و- حدث الرسول صلى الله عليه وسلم على كفالة اليتيم وتربيته والافتقار عليه وعظم أجر كافل اليتيم فيقول صلى الله عليه وسلم : " أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا ، وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما " (٣)

فالملاحظ في النصوص السابقة أنها تحدث على التكافل بين المسلمين في الاستهلاك مما يحافظ على تماسك المجتمع المسلم وترابطه ، فلا يوجد فيه من يشعر بالحرمان والفقير كما أن النصوص ترشد المستهلك المسلم للتضحية بأقصى اشباع لاشباع الغير كما في حديث طعام الاثنين كافي الثلاثة " حيث يضحى المستهلك بأقصى اشباع للحصول على اشباع متوسط ليكفي استهلاك شخص آخر ، مع ارتباط ذلك بالجزاء الأعزى ، والتضحية بأقصى اشباع من أجل اشباع الآخرين لا تتمثل فقط في الاطعام بل في كل ما يدخل في مجال الاستهلاك من سلع وخدمات فالجار الذي يطعم جاره يكون قد ضحى بأقصى اشباع لأجل اشباع جاره ، والذي ينفق من ماله على المساكين أيضا يكون قد ضحى بأقصى اشباع من أجل سد حاجة المحتاجين . . وهكذا في

(١) سبق تخريجه في ص ١٠١ .

(٢) سبق تخريجه في ص ١٠٠ .

(٣) رواه البخاري في كتاب الأدب باب فضل من يصول يتيما ص ١٠ ، وأحمد في مسند أبي هريرة ص ٢٥ ، والترمذي في أبواب البر والصلة في باب ما جاء في رحمة اليتيم ص ٢١٥ .

قصة الأشعريين، فالسلوك الرشيد للمستهلك المسلم هو أن يقرر بتوزيع دخله للحصول على السلع والخدمات مع الأخذ بعين الاعتبار للثواب في الآخرة، وبالموازين الإسلامية لا يفتن اعتبار الشخص الذي حصل على أقصى اشباع مستهلكا رشيدا وجاره جائع، أو حصل على أقصى اشباع من استهلاك سلع محرمة . (١)

فالنصوص السابقة توجه المسلم الى تعظيم الأجر في الآخرة وذلك بأن يقلل من نسبة الدخل المنفق للحصول على أقصى اشباع لا يفاوته في سبيل الخير المرجو، لا عانة المحتاج من أعماله المسلمين وقد تمثل ذلك واقعيا في قصة الأشعريين .

٦ - الاستهلاك من عمل اليد :

من أخلاقيات الاستهلاك التي حث عليها الرسول صلى الله عليه وسلم أن يكسب من استهلاكه من كسب يده ففي الحديث " ما أكل أحد طعاما خيرا من أن يأكل من عمل يده " (٢) .

وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ان أطيب ما أكلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم " . (٣)

فالتوجيه للاستهلاك من كسب اليد وأنه أطيب ما يستهلكه المسلم فيه الحث على العمل والسعي للتكسب للحصول على الدخل الذي ينفقه في شراء السلع والخدمات وهذا بلا شك يعطى للانسان العامل قيمة ومكانة في المجتمع المسلم ثم في الجانب الآخر فيه ذم لأهل البطالة والكسل الذين يعيشون على كسب الآخرين حتى وان تفرغوا للعبادة .

(١) سيتم تفصيل موضوع السلوك الرشيد للمستهلك المسلم في فصل سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي ، ص ١١٢ .

(٢) رواه البخاري في كتاب البيوع باب كسب الرجل وعمله بيده ح ٣ ص ٧٤ .
(٣) رواه الترمذي في ابواب الاحكام باب ما جاء ان الوالد يأخذ من مال ولده ح ٢ ص ٤٠٦ ، والنسائي في كتاب البيوع باب الحث على الكسب ح ٧ ص ٢٤٠ ، وابن ماجه في كتاب التجارات باب الحث على المكاسب ح ٢ ص ٧٢٣ ، وأحمد في مسند عبد الله بن عمرو ح ٢ ص ٢٢٩ .

المبحث الثاني

وسائل تنظيم الاستهلاك

يقوم تنظيم الاستهلاك في النظام الاسلامي على أمرين : (١)

أولاً : عقيدة الفرد المسلم والتزامه السلوكي بهدي القرآن والسنة ، فذلك يدفعه
للاتزام بقواعد وأخلاقيات الاستهلاك التي سبق ذكرها فإذا التزم أفراد المجتمع
المسلم بتلك القواعد والأخلاقيات الاستهلاكية فانهم يساهمون بفعالية في تنظيم
الاستهلاك ، فالمجتمع ماهر والا مجموع الأفراد الذين يعيشون فيه فالتزام كل منهم
يعنى التزام المجتمع ككل .

ثانياً : قيام ولي الأمر بتنفيذ هذه القواعد والأخلاقيات السلوكية في المجتمع ومتابعة
تنفيذ الأفراد لها ، ويتم ذلك في ناحيتين : الجانب التوجيهي والارشادي ،
وجانب التنفيذ والالزام :

أ - ففي الجانب التوجيهي فان على ولي الأمر أن يوجه الناس للالتزام بالقواعد
الاستهلاكية والانضباط معها ، ويكون ذلك أيضاً قدوة صالحة لهم في تطبيق تلك
الأمر على نفسه وعلى أسرته ، وقد كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله
عنه يقوم بهذا الدور على أكمل وجه مقتدياً بالرسول صلى الله عليه وسلم الذي عرضت
عليه كنوز الدنيا فقال : بل أجوع يوماً وأشبع يوماً " (٢) وفي هذا توجيه عملي لأئمة
من بعده وبالأخص ولاية الأمور للاحساس بأحوال المسلمين والاقتصاد في الاستهلاك .
وكان عمر بن الخطاب يمر بالسوق فإذا رأى رجلاً قد اشترى لحماً بالأمس ويريد

(١) د . محمد عبد المنعم عفر . النظام الاقتصادي الاسلامي ، ص ١٦٧ .

(٢) رواه أحمد في مسند أبي امامة ج ٥ ص ٢٥٤ ، والترمذي في أبواب الزهد باب ما جاء
في الكفاف والصبر عليه ج ٤ ص ٥ .

أن يشتري اليوم زجره ورده ، (١) وهذا التصرف منه يرمى الى تنظيم الاستهلاك وحسن توزيعه بين أفراد المجتمع ، فحين تكون الكمية المعروضة من اللحم لا تكفى لطلب جميع المستهلكين فلا بد أن يتاح استهلاك اللحم للجميع ولا تستأثر به فئة دون أخرى ، فاللحم فى تلك الظروف كان يعتبر سلعة ضرورية ويصعب توفرها للجميع فلا بد من تنظيم استهلاكها بين أفراد المجتمع وقد اتخذت هذه الصورة من الرقابة على الاستهلاك ، والأمر يخضع لظروف المجتمع فى كل عصر وتطور الوسائل المتبعة فى الرقابة ، فلولى الأمر أن يمنع استيراد سلعة معينة يرى فيها ضررا على المستهلكين أو يحدد كمية الاستهلاك للأفراد حسب حاجة كل فرد اذا كانت الكمية المعروضة من السلع محدودة ويمكن الاستدلال على ذلك بما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم حين منع الصحابة من ادخار لحوم الأضاحى لوجود فئة من المسلمين محتاجة ثم اباحه لهم بعد ذلك . ولولى الأمر اتخاذ أى وسيلة يراها مناسبة وتتفق مع ظروف وأحوال المجتمع وتخلو من السلبيات .

كما أرشد عمر رضى الله عنه المستهلكين الى تحقيق الحد الأوسط من الاستهلاك فكان يقول : اتقوا هذه المجازر فان لها ضراوة كضراوة الخمر " (٢) ويقصد بذلك ان التعود على استهلاك اللحم يوميا يجعله عادة مستقرة فى نفس الانسان ، فيصعب عليه الاستغناء عن اللحم ولو يوما واحدا ، كما أن شارب الخمر حين يد من عليه يصعب عليه تركها ، قال صاحب لسان العرب : " وانما نهاهم عنها لأنه كره لهم ادمان أكل اللحوم وجعل لها ضراوة كضراوة الخمر أى عادة كعادتها

(١) ابن الجوزى ، تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ١٩٦ .

(٢) أنظر تخطيط الاستهلاك فى الاقتصاد الإسلامى ص ١١٥ .

(٣) رواه مالك فى الموطأ فى كتاب صفة النبى صلى الله عليه وسلم باب ما جاء فى أكل اللحم ص ٢٥٩ .

لأن من اعتاد أكل اللحوم أسرف في النفقة فجعل الغادة في أكل اللحوم كالغادة في شرب الخمر لما في الدوام عليها من سرف النفقة والفساد... " (١)

ومن توجيهه للمسلمين أيضاً أنه لقي قى السوق جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ومعه لحم اشتراه ، فقال : ما هذا يا جابر؟ قال : لحم اشتراه أهلى فاشتريته ، فقال : أكلما اشتهيتم اشتريتم أكلما اشتهيتم اشتريتم؟ أما يزيد أحدكم أن يطوى بطنه لجاره وابن عمه؟ وأين تذهب عنكم هذه الآية (٢) "أذهبت طيباتكم فى حياتكم الدنيا واستمتعتم بها " (٣) .

وفى هذا فقه من عمر لتنظيم الاستهلاك ليقم الناس على النمط الأوسط ويرشد الى وجوب تخليص القدرة الشرائية من سيطرة الأهواء والرغبات ، وتوجيه المستهلك لمراعاة صلته بالمجتمع فان المجتمع ليس الا جارا وابن عم قريب أو بعيد ولهؤلاء احتياجاتهم فى السوق وأكثرهم قد لا يستطيع مجاراته فعليه أن يكف رغباته الاستهلاكية رفقا بهم فيخلق لهم السوق ليجدوا الأسعار فى المستوى الذى يتناسبهم .

وكان عمر رضى الله عنه يتخذ موقف القدوة للناس فى استهلاكه والتزامه بالضوابط الاستهلاكية بل انه كان يتشدد فى أمر نفسه وأهله أكثر مما يطلبه من الناس ، يقول الأحنف بن قيس : " كنا نشهد طعام عمر رضى الله عنه فيوما لحما غريضا ويوما قديدا ريوما زيتا " (٤) .

(١) ابن منظور ، لسان العرب ج ٤ ص ٤٨٢ .

(٢) الأحقاف : ٢٠ .

(٣) ابن الجوزى ، تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ٢٠١ ، ومالك فى الموطأ باب ما جاء فى

أكل اللحم ج ٢ ص ٩٣٦ .

(٤) أحمد بن حنبل ، الزهد ، ص ١١٤ .

وعن زيد بن أسلم عن أبيه قال : أصاب الناس سنة غلا فيها السمن وكان عمر يأكل الزيت فيقرقر بطنه فيقول : قرقر ماشئت فوالله لا تأكل السمن حتى يأكله الناس، ثم قال : أكسر عني حرّه بالنار فكنت ألبخه له فيأكله". (١)

وعن الحسن قال : دخل عمر على ابنه عبد الله بن عمر وإذا عندهم لحم فقال : ما هذا اللحم ؟ فقال : اشتهيته . قال : أوكلما اشتهيته شيئا أكلته كفى بالمرء سرفا أن يأكل كلما اشتهاه". (٢)

وهذه القدوة العظيمة دافع قوى لدى الرعية للالتزام بالضوابط والأخلاقيات الاستهلاكية، وكما ذكرنا فإن عمر رضى الله عنه كان يأخذ موقف المشدد مع نفسه وأهله لاحتسابه بالمسئولية خصوصا في الوقت الذي كان يعاني فيه المسلمون من المجاعة، وكان قصده من توبيخه ابنه عبد الله أن لا ينساق وراء شهواته لأن المرء إذا أطلق لشهواته العنان قاده ذلك إلى الاسراف والتبذير ، وفي موقف عمر رضى الله عنه درس لولاة أمر المسلمين الذين ينصرفون إلى لذاتهم وشهواتهم دون أن يحسوا بجوع الرعية .

ب - أما في جانب التنفيذ والالزام : فقد أقرت الشريعة وفق القواعد العامة للتشريع وقواعد السياسة الشرعية لولى الأمر التدخل في الانتاج وتوجيه الناس إلى صناعة معينة يحتاج إليها المجتمع يقول ابن تيميه " ومن ذلك أن يحتاج الناس إلى صناعة ناس مثل حاجة الناس إلى الفلاحة والنساجة والبنائة فإن الناس لابد لهم من طعام يأكلونه وثياب يلبسونها ومساكن يسكنونها فإذا لم يجلب لهم من الثياب ما يكفيهم كما كان يجلب إلى الحجاز على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت الثياب تجلب إليهم من اليمن ومصر والشام وأهلها كفار وكانوا يلبسون منسجه الكفار ولا يفسلون، فإذا لم يجلب إلى ناس البلد ما يكفيهم احتاجوا إلى من ينسج لهم الثياب، ولا بد لهم من الطعام أما

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

محبوب من غير بلدهم وأما من زرع بلدهم وهذا هو الغالب، وكذلك لا بد لهم من مساكن يسكنونها فيحتاجون إلى البناء فهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم كأبي حامد الفزالي وأبي الفرج الحوزي وغيرهما أن هذه الصناعات فرض على الكفاية فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها^(١).

ويقول أيضا " فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحه قوم أو تساحتهم أو بنائهم صار هذا العمل واجبا بغيرهم ولبي الأمر عليه إذا امتنعوا عنه بفرض المثل^(٢)،

فهذه النصوص للإمام ابن تيمية تبين الآتي :

١ - للإمام أن يتدخل في توجيه الموارد نحو إنتاج السلع الضرورية، فمنا إذا احتساج المجتمع لأحد الضروريات كالملابس أو الطعام وتقاوس من يقوم بإنشائها فلولى الأمر أن يتخذ السياسات الكفيلة بسد هذه الحاجات من خلال حوافز مادية للاحتساج كالعائات وغيرها فإذا لم تتحقق الكفاية بعد ذلك يجهزون وتصبح واجبا مضمينا عليهم، خصوصا إذا كانوا من أهل المهنة وتقاوسوا عن العمل.

٢ - للإمام أن يتدخل في الاستيراد بحيث تكون الأولوية لاستيراد الاحتياجات الضرورية للمجتمع والحد من استيراد الكماليات قبل الاكتفاء من سد الحاجات الضرورية،

٣ - قواعد السياسة الشرعية تعطى الإمام الحق في تخطيط الإنتاج ليفي بأولويات الاستهلاك، وتوفير الضروريات لأفراد المجتمع وكذلك في التخطيط للاستهلاك لسد الحاجات حسب الأولويات الاستهلاكية.

ومن الأهمية في مجال تنظيم الاستهلاك أن نتعرض لكيفية تخطيط الاستهلاك فسي الاقتصاد الإسلامي لكونه يساهم بصورة أساسية في تنظيم الاستهلاك في المجتمع.

(١) ابن تيمية، الحسبة، ص ٢٧، ٢٨

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠

* تخطيط الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي :-

للتخطيط دور مهم في تنظيم الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي ، والغاية من تخطيط الاستهلاك تحقيق أكبر قدر من اشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات .

وليس أمر التخطيط بالغريب على الاقتصاد الاسلامي ^(١) ، وذلك أننا نجد في القرآن ما يرشد اليه وذلك في قصة يوسف عليه السلام حين عبّر رؤيا الملك قال تعالى " تولى خزائن سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله الا قليلا مما تأكلون ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن الا قليلا مما تحصنون ثم يأتى من بعد ذلك عام فيه ينفث الناس وفيه يمسحون " ^(٢) .

وقد فسر يوسف عليه السلام رؤيا الملك وأرشده الى خطة حكيمة تقوم على ترشيد الانتاج والتخزين والاستهلاك ، وهذه الخطة تتطلب تقييد الاستهلاك لفترة معينة ، وتخزين أكبر كمية ممكنة من المحصول ما يقتضى انشاء المخازن المناسبة لها ، ثم بعد ذلك يتطلب الأمر اتباع سياسة توزيعية عادلة ، وهو الأمر الذى تولاه نبى الله يوسف عليه السلام بناء على طلبه لأن هذه المهمة يشترط فيها صفات خاصة بها وهى الحفظ والملم قال تعالى " قال اجعلنى على خزائن الأرض انى حفيف عليم " ^(٣) والحفيف هو الخازن الأمين ، والمعلم أى من له علم وبصيرة وخبرة بما يتولاه من أمور . ^(٤)

(١) انظر . على سعيد عبدالوهاب ، تمويل المشروعات فى ظل الاسلام ، ص ١٩٤ .

. د . راشد البراوى ، التفسير القرآنى للتاريخ ، ص ٧٤ .

. د . حامد محمود اسماعيل ، النظام الاقتصادى فى الاسلام ، ص ٨٨ .

(٢) يوسف : ٤٣ - ٤٩

(٣) يوسف : ٥٥

(٤) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ج ٢ ، ص ٤٨٢ .

وفى الحديث عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رجلا من الأنصار أتى النبى
صلى الله عليه وسلم فقال : أما فى بيتك شئ ؟ قال : بلى . ^(١) جلس ^(٢) وليس بعضه
ونبسط بعضه ، وقصب ^(٣) لشرب فيه الماء .
قال : اتخى بهما . . فأثاه بهما ، فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال : من يشتري هذين ؟ قال رجل : أنا أخذهما بدرهم . قال : من يزيد على
درهم ؟ مرتين أو ثلاثا . قال رجل : أنا أخذهما بدرهمين .
فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين ، وأعطاهما الأنصارى ، وقال : اشترى بأحدهما طعاما
وانبذه إلى أهلك ، واشترى بالآخر قدوما فأثنى به ، فشد فيه رسول الله صلى الله
عليه وسلم عودا بيده ثم قال له : اذهب فاحتطب وبيع ولا أرى لك خمسة عشر يوما .
فذهب الرجل يحتطب ويبيع ، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوبا
وبعضها طعاما . . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا خير لك من أن
تجئ المسألة كئنة فى وجهك يوم القيامة ، ان المسألة لا تصلح إلا لثلاثة : لذى
فقير مدقع ^(٤) ، أو لذى غرم مفضع ^(٥) ، أو لذى دم موجه ^(٦)

-
- (١) المجلس : كساة يوضع على ظهر الدابة أو يغرش ويجلس عليه ، انظر الزمخشري
الفائق فى غريب الحديث ح ١ ص ٣٠٤ .
(٢) القصب : القدح الضخم انظر ابن منظور ، لسان العرب ح ١ ص ٦٨٣ .
(٣) المدقع : هو المصق بالتراب لشدته ومنه قولهم ترب اذا افتقر ، انظر الزمخشري
الفائق فى غريب الحديث ح ١ ص ٤٣١ .
(٤) الغرم المفضع : الدين الثقيل ، المرجع السابق .
(٥) الدم الموجه : ان يتحمل دية فيسعى فيها حتى يؤديها إلى أولياء المقتول ،
المرجع السابق .
(٦) رواه أبو داود فى كتاب الزكاة باب ما تجوز فيه المسألة ح ٢ ص ٢٩٢ ، وابن ماجه فى
كتاب التجارات باب بيع المزايدة ح ٢ ص ٧٤٠ .

ففى هذا الحديث عالج الرسول صلى الله عليه وسلم مشكلة اقتصادية يمر بها أحد الأنصار واتبع فى ذلك أسلوبا تخطيطيا حيث وفر له أصلا اثنا جيا وهو آلة العمل ، كما وفر له دخلا يكفيه الى حين يحصل على ايراد من عمله ، ثم أعطاه فترة زمنية لاختبار مقدراته وسهولته فى العمل ومدى نجاحه فى هذا العمل الجديد وأمره أن يراجع بعد ذلك لتتم عملية المراقبة للخطوة ومدى نجاحها ، فلما رجع اليه وقد نجح فى عمله ونجحت الخطوة التى عولجت بها المشكلة بين له قيمة العمل وأنه أفضل من سؤال الناس وقد اتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا أسلوبا فى معالجة مشكلة استهلاكية وهى نقص اللحوم فى ظرف من الظروف ، فأتخذ اجراء بالنهى عن أكل لحوم الأضاحى بعد ثلاثة أيام ، فعن عبد الله بن واقد قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث . قال عبد الله بن ابي بكر : فذكرت ذلك لعمره فقالت : صدق . سمعت عائشة تقول (١) دف أهل أبيات من أهل البادية حضرة الأضحى ، زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ادخروا ثلاثا ثم تصدقوا بما بقى . فلما كان بعد ذلك قالوا : يا رسول الله ان الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم ويحملون منها الودك (٢) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وما ذاك ؟ قالوا : نهيت أن تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث . فقال : إنما نهيتكم من أجل الدافاة التى دف (٣) فكلوا وأدخروا وتصدقوا . (٤)

-
- (١) دف : أصل الدفيف من دف الطائر اذا ضرب بجناحيه دفيه فى طيرانه على الأرض ثم قيل دف الابل اذا سارت سيرا ليئا . انظر الفائق فى غريب الحديث ج ١ ص ٤٢٩ .
- (٢) الودك : دسم اللحم . انظر لسان العرب ج ١ ص ٥٠٩ .
- (٣) الدافاة التى دف : قال أهل اللغة الدافاة قوم يسيرون جميعا سيرا خفيفا والمراد هنا من ورد من ضعفا الاعراب للمواساة . الفائق فى غريب الحديث ج ١ ص ٤٢٩ .
- (٤) رواه مسلم فى كتاب الاضاحى باب بيان ما كان من النهى عن أكل لحوم الأضاحى ، ج ٣ ص ١٥٦ .

وعن سلمة بن الأكوع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " من ضحى منكم فلا يصبحن فى بيته بعد ثلاثة شئاً ، فلما كان فى العام المقبل قالوا : يا رسول الله نفعل كما فعلنا عام أول ؟ فقال : لا ان ذاك عام كان الناس فيه بجهد تأودت أن يفشو^(١) فيهم " (٢)

فالتبهي الوارد عن ادخار اللحوم كان لأجل حاجة لدى الناس وقصد بذلك معالجة هذه المشكلة بمنع ادخار اللحوم حتى يتصدق بها الناس لئلا تفسد فلما تفسرت الظروف وتعدلت أحوال الناس بين لهم أن سبب المنع إنما كان لأجل تلك الظروف وأباح لهم ادخار لحوم الأضاحى ومع ذلك أرشدهم الى عدم ترك التصديق .

وقد أخذ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه بالتخطيط فى مسائل عديدة منها ما سيرد ذكره فى كيفية تحديد احتياجات الناس وما يكفيهم من المطاوعة من بيت المال . (٣)

وتخطيط الاستهلاك فى الاقتصاد الإسلامى لابد أن يتصور أنه يتم فى مجتمع اسلامى يلتزم بقواعد الاقتصاد الإسلامى .

والتخطيط فى الاقتصاد الإسلامى اما أن يكون الزامياً أو اختيارياً حسب درجة الحاجة ومدى أهمية الخطة ومدى الزام ولى الأمر بها ، فإذا ألزم ولى الأمر الناس باتباع خطة معينة فطاعة ولى الأمر واجبة لأن ذلك يدخل فى باب المصالح المرسلة والطاعة فى هذا الأمر ليس فيها مخالفة شرعية ومع ذلك فان التخطيط فى المجتمع

(١) يفشو: أى يشيع لحم الأضاحى فى الناس وينتفع به المحتاجون .

(٢) رواه مسلم فى كتاب الأضاحى باب ما كان من النهى عن أكل لحوم الأضاحى

حد ٣ ص ١٥٦٣ .

(٣) أنظر ص ١٢٠

المسلم لا يواجه صعوبات في عدم الالتزام بالخطة لتعاون أفراد المجتمع المسلم فيما بينهم^(١) والتزامهم بصفات المجتمع المسلم من تعاون وتكافل وقيام أفراده بالواجبات التي تحددها الدولة سواء^{في} وضع الأولويات في تحقيق الأهداف أو في تجنيد الطاقات والمشاركة العملية من الجميع في العملية التخطيطية . (٢)

ويتم التخطيط للاستهلاك معتمداً على نقاط ثلاث هي :-

أ - الدور الذي تقوم به الدولة والأفراد في توفية الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع .

ب - سلامة تنظيم السوق في النظام الاسلامي .

ج - مساهمة الانتاج في توفير الحاجات الضرورية .

وفيما يلي بيان لكل من هذه النقاط :

أ - دور الدولة والأفراد في توفية الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع: تقع على الأفراد في المجتمع الاسلامي مسئولية اعانة اخوانهم المحتاجين من أفراد المجتمع سواءً بالانفاق الاجباري أو التطوعي أو بالتضامن الاستهلاكي معهم كما بينا ذلك في الحقوق على الملكية وفي المبحث الخاص بقواعد وأخلاقيات الاستهلاك .
أما دور الدولة فيتمثل في أمرين :

١ - التزام الدولة بسد حاجات الناس الأساسية : تقع على الدولة مسئولية الالتزام بسد حاجات الناس اذا كانت الموارد المالية في الخزينة العامة للدولة تساعد على ذلك ، ونلاحظ أنه في عهود الخلفاء الراشدين ومن اقتفى أثرهم كعمر بن عبد العزيز كانت الموارد المالية في خزينة الدولة تقوم بهذه المهمة ، ففي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان لكل مسلم عطاء سنوي حتى

(١) أنظر د . محمد عبد المنعم عفر . النظام الاقتصادي الاسلامي ، ص ٤٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٧ .

المواليذ ، بل ان الثياب والطعام كانت توزع على المسلمين، ويروى أن عمر بن الخطاب

رضي الله عنه سأل : كم يكفي العيّل ؟ قال : أمر بحريب^(١) يكون سبعة اقفزة فخبز

وجمع عليه ثلاثين مسكينا فأشبعهم وفعل بالعشى مثله قال : فمن ثم جعل للعيّل

جريبين في الشهر.^(٢) وفي رواية فكان يرزق الناس : المرأة والرجل والمملوك جريبين

كل شهر.^(٣) وروى أبو عبيد وغيره ان عمر قال - وأخذ المدي بيد والقسط بيد^(٤)

- فقال : اني قد فرضت لكل نفس مسلمة في كل شهر مدي حنطة وقسطي خل

وقسطي زيت فقال رجل : والعييد ؟ فقال عمر : نعم والعييد .^(٥)

فمر بن الخطاب رضي الله عنه قام بتجربة عملية لقياس مدى الكفاية للشخص

في الشهر فدعا ثلاثين شخصا وقدم لهم من الطعام ما رأى أنه يشبعهم ثم اعتبر

الكمية التي أكلوها هي التي تكفي الشخص الواحد لمدة شهر، فمر هذا استخدام

مؤشرا اقتصاديا يقيس به العطاء الذي يكفي الفرد في الشهر، ثم ان عمر رضي

الله عنه فرض لكل فرد نصيبه من الخبز والزيت والخل يأخذه في كل شهر لا يفرق

في ذلك بين الرجل والمرأة والحر والمملوك والكبير والصغير علاوة على العطاء النقدي.^(٦)

ثمانية

(١) الحريب مكيال قدرة أربعة قفزان والقفيز مكاكيك والمكوك مكيال يسع صاعا ونصف صاع
أونحو ذلك . انظر أبو عبيد . الاموال بتحقيق د . محمد خليل هراس هامش
ص ٢٣١ ، وانظر كذلك ابن الرفعة الانصاري ، الايضاح والتبيان في معرفة المكيال
والميزان ص ٧١ .

(٢) أبو يوسف - الخراج ، ص ٤٧ (٣) أبو عبيد ، الاموال ، ص ٢٣١
(٤) المدي بوزن القفل مكيال لاهل الشام يسع خمسة عشر مكوكا والقسط نصف صاع انظر
الاموال أبو عبيد : هامش ص ٢٣١ .

(٥) أبو عبيد - الاموال ، ص ٢٣١ .
(٦) د . محمد بلتاجي . منهج عمر بن الخطاب في التشريع ، ص ٣٩٨ .

٢ - توفير حد الكفاية للمحتاجين من أفراد المجتمع: تقوم الزكاة بدور مهم فى

تحقيق حد الكفاية للأفراد فى المجتمع الإسلامى ويمكن أن نحدد المقصود بحد الكفاية من النتائج التى سوف نستخلصها من النصوص التالية (١):

أ - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّدَى الَّذِي يَتَوَقَّفُ عِنْدَهُ حَقُّ الْمُسْلِمِ

فِي الْإِسْتِفَادَةِ مِنَ الزَّكَاةِ فَقَالَ فِيمَنْ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ " فَانِ الْمَسْأَلَةُ لَا تَحِلُّ إِلَّا لثَلَاثَةٍ:

رَجُلٌ تَحْمِلُ بِحِمَالَةٍ بَيْنَ قَوْمٍ فَيَسْأَلُ حَتَّى يُوَدِّيَهَا ثُمَّ يَمْسُكُ وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ

فَاجْتَاكَ مَالُهُ ، فَيَسْأَلُ حَتَّى يَصِيبَ قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ . ثُمَّ يَمْسُكُ ،

وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَشْهَدَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوَى الْحِجَى مِنْ قَوْمِهِ : أَنْ قَدْ أَصَابَتْهُ

فَاقَةٌ : وَإِنْ قَدْ حَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ فَيَسْأَلُ حَتَّى يَصِيبَ قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ سِدَادًا مِنْ

عَيْشٍ ثُمَّ يَمْسُكُ " . (٢)

ويقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه لعماله الذين يوزعون الزكاة " اذا أعطيتهم

فأغنوا " (٣) وقال : " كرروا عليهم الصداقة وان راح على أحدهم مائة من الابل " . (٤)

(١) د . يوسف ابراهيم ، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية فى الاسلام ، ص ٣٧٩-٣٩٩ ،

وفى الكتاب بحث مستوعب لتحديد حد الكفاية وقد لخصنا منه الموضوع مع التصرف والحدف .

وانظر كذلك د . يوسف القرضاوى فقه الزكاة ج ٢ ص ٥٦٣ .

(٢) رواه مسلم فى كتاب الزكاة باب من تحل له المسألة ج ٢ ص ٧٢٢ ، واحمد فى مسند قبيصه

بن مزارق ج ٣ ص ٤٧٧ ، والنسائى فى كتاب الزكاة ج ٥ ص ٩٦ ، وأبو داود فى كتاب الزكاة

باب ما تجوز فيه المسألة ج ٢ ص ٢٠٩ .

(٣) أبو عبيد ، الاموال ، ص ٥٠٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٥٠٢ .

قال أبو عبيد : وهذا حديث في أسناده مقال فان يكن محفوظا عن عمر فليس وجهه عندى على ما يحمله بعض الناس أن يكون يعطى من الزكاة من هو مالك لمائة من الابل هذا خلاف الكتاب والسنة . . . ولكنه أراد فيما نرى هذا المذهب الذى ذهبنا اليه وهو أن يعطى منهما الفقير وان كان ما يعطيه المصدق يبلغ مائة من الابل يروح عليها * (١)

ويقول الامام محمد بن الحسن الشيبانى : وعلى الامام أن يتقى الله فى صرف الأموال الى المصارف فلا يدع فقيرا الا أعطاه من الصدقات حتى يفنيه وقيامه * (٢) أى أن حد الكفاية هو ما يخرج به المرء من صفة الفقر والاحتياج .

ب- يقول الكاسانى : " قدر الكفاية ما ذكره الخرقى فى مختصره فقال : لا بأس أن يعطى من الزكاة من له سكن وما يتأثت به فى منزله وخادم وفرس وسلاح وثياب اليدن وكتب العلم - ان كان من أهله - فان كان فضل عن ذلك ما قيمته مائتا درهم حرم عليه أخذ الصدقة لما روى عن الحسن البصرى قال : كانوا يعطون الزكاة لمن يملك عشرة آلاف درهم من الفرس والسلاح والخادم والدار" وقوله كانوا كناية عن الصحابة وهذا لأن هذه الأشياء من الجوائح اللازمة التى لا بد منها فكان وجودها وعدمها سواء * (٣) ويقول عمر بن عبد العزيز : " لا بد للمسلم من سكن يسكنه وخادم يكفيه مهنته وفرس يجاهد عليه عدوه ومن أن يكون له من الأثاث فى بيته " (٤) وعن عاصم قال : لما زوجنى عمر أنفق على من مال الله شهرا ثم قال :

(١) المرجع السابق

(٢) السرخس ، المبسوط ، ج ٣ ، ص ١٨ .

(٣) الكاسانى ، بدائع الصنائع ، ج ٢ ، ص ٤٨ .

(٤) أبو عبيد ، الأموال ، ص ٤٩٥ .

* يا يوفى احبس عنه " (١)

ويتضح من ذلك أن حد الكفاية لا يعنى توفير ضرورات الحياة من مأكل وملبس ومسكن فقط وإنما هو أوسع من ذلك، ويمكن أجمال الحاجات التى تدخل فى حد الكفاية بعد استقراء التصوص السابقة فيما يلى : (٢)

- ١ - المطعم ٢ - الطيبس ٣ - المسكن ٤ - أدوات الانتاج اللازمة
- ٥ - وسيلة الانتقال ٦ - التعليم ٧ - قضاء الديون ٨ - الزواج .

وقد ذكر د . يوسف ابراهيم ضمن هذه الحاجات السياحة أخذاً من ذكر ابن السبيل فيمن يستحق مصارف الزكاة ، وليس هذا بصحيح فان المقصود بابن السبيل المسافر الذى انقطعت به النفقة وان كان غنياً ، والسفر المقصود هو سفر الطاعة كالسفر للجهاد أو لطلب العلم أو لطلب الرزق ، كما أن الفقهاء اختلفوا فى منشئ السفر هل يعطى أم لا ، ورححوا عدم اعطائه . (٣)

ويقوم الخبراء بتحديد القدر الذى يكفى المرء وذلك بناء على مستوى الاسمار السائدة ومستوى المعيشة ولا يترك ذلك للأشخاص بصفته الفردية وفى ذلك يقول الفزالى " وللحاج فى تقدير الحاجات مقامات فى التضييق والتوسع حتى يرى نفسه محتاجاً الى فنون من التوسع وتقدير ذلك الى الاجتهاد " . (٤)

أى يترك تقدير ذلك للخبراء المختصين فى كل مجال كما عمل عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى تقدير حاجة الفرد فى الشهر ، وهو يختلف من عصر الى عصر ومن مجتمع الى آخر كما هو معروف ، وعلى الخبراء أن يقدروا ما يتطلبه اشباع هذه

(١) المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

(٢) د . يوسف ابراهيم ، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية فى الاسلام ، ص ٣٨٥ .

(٣) انظر . د . يوسف القرضاوى ، فقه الزكاة ج ٢ ص ٦٧٠ .

(٤) أبو حامد الفزالى ، احكام علوم الدين ج ١ ص ٢٩٢ .

الحاجات وترتيبها حسب أهميتها ان عجزت ظروف المجتمع عن اشباعها كلها، الأهم فالأهم حتى يستوى الجميع فى الكفاية.

ولاشك أن الدور الذى يقوم به الأفراد والدولة يساهم بشكل كبير فى توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع مما يدل على أن نسبة الحاجات العامة المشبعة فى المجتمع المسلم أعلى من غيرها فى المجتمعات الأخرى.

ب - سلامة تنظيم السوق فى النظام الإسلامى : يؤدى السوق فى النظام الإسلامى دوراً مهماً فى المساعدة على تنظيم الاستهلاك والتخطيط له ويرجع ذلك الى أن السوق فى الاقتصاد الإسلامى يقوم على قواعد وأسس تنظيمية سليمة يمكن ايجازها فى النقاط التالية: (١)

١ - تحريم الاحتكار.

٢ - منع الغرر والربا والغبن الفاحش فى البيع.

٣ - قيام الدولة بمراقبة التعامل عن طريق نظام الحسبة الذى يحفظ حق المستهلكين بمراقبة أصناف السلع والأسعار والغش فى الكيل والميزان . الخ .

٤ - تدخل الدولة بتسعير^(٢) السلع التى تتحرف أسعارها عن المستوى الحقيقى الناتج عن تفاعل قوى العرض والطلب.

(١) نذكر هذه القواعد بإيجاز ولمزيد من التفصيل انظر د . محمد عبد المنعم عفر . نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام الاثمان والأسواق ص ٣٣٤ وما بعدها . وانظر كذلك د . محمد منذر قحف ، الاقتصاد الإسلامى ، ص ٩١ .

(٢) التسعير فى الاقتصاد الإسلامى يقصد به الالتزام بسعر المثل كما هو واضح فى كلام ابن تيميه حيث يقول : " ان يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس اليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل " . انظر ابن تيميه ، الحسبة فى الاسلام ، ص ١٦ .

٥ - إلغاء التدخل غير المشروع وبعض أنواع الوساطة في التبادل، كالنهي عن تلقى الركبان أو المساومات غير المشروعة . . . الخ .

٦ - أن تقوم الدعاية والاعلان عن السلع على أساس الصدق وأما الترويج الكاذب للسلع فهو محرم .

٧ - سيادة المنافسة بين البائعين والمشتريين في إطار أسس التعامل الإسلامية .
وبناءً على هذه القواعد التنظيمية للسوق الإسلامية نجد أن السوق في النظام الإسلامي يساهم في سد الحاجات الأساسية والضرورية للمستهلكين ويتمثل ذلك في الأمور الآتية :

١ - أن السوق الإسلامي بهذه القواعد التنظيمية يكون أكثر صدقا في التعبير عن الاحتياجات الحقيقية للمستهلكين ، ويعبر بصورة أكبر عن الأولويات بالأسس
للحاجات العامة ، وبذلك تستطيع هيئة التخطيط أن تعتمد عليه كأحد المؤشرات في تحديد أولويات الحاجات .

٢ - يساهم تنظيم السوق في حماية المستهلكين وحصولهم على السلع بالأسعار الحقيقية دون أن يكون فيها مبالاة فاحشة أو أرباح عالية أو تكاليف غير حقيقية ،
فتحريم الاحتكار ومنع الغرر والغبن الفاحش في البيع والقضاء على صور التلاعب
غير المشروع والمساومات غير المشروعة ، كل ذلك مما يعمل على تخفيض أسعار السلع وجعلها في وضعها الطبيعي ، وكذلك فإن تحريم الربا يعتبر عاملا مهما في
تخفيض تكاليف السلعة على المنتج وعلى التاجر المستورد أو الناقل للبضاعة من بلد إلى آخر وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض سعر السلعة .

ج - مساهمة الانتاج في توفير الاحتياجات الضرورية :^(١) يتم الانتاج في النظام الرأسمالي لمصلحة من يملك القوة الشرائية وليس لمصلحة كل مستهلك ، أما في الاقتصاد الإسلامي

(١) انظر . د . محمد عبد المصنم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية في الاسلام الاثنان والاسواق ص ٣٣٧ .

د . يوسف ابراهيم ، استراتيجية وتكتيك التنمية . ص ٣٥٨ .

فان الانتاج يتم لسد حاجات المستهلكين من السلع والخدمات الضرورية أولا ثم شبه الضرورية ثانيا ثم الكمالية ثالثا ، فحاجة المستهلك المسلم سواء وجدت ما يدعها من القوة الشرائية أم لم تجد يجب أن توضع في اعتبار المجتمع وذلك أن توفير الضروريات واجب على المجتمع سواء تم من خلال آلية السوق أم لم يتم، حيث أن الانتاج في المجتمع ليس قاصرا على ما تسمح به هذه الآلية، وبذلك لا ينحرف استخدام الموارد في المجتمع عن توفير الاحتياجات الأساسية بحثا عن الربح الأقصى كما هو الحال في الاقتصاد والانتاج في الحر، ويساهم تنظيم الانتاج في الاقتصاد الاسلامي في توفير أكبر قدر من السلع الاستهلاكية التي تناسب المستهلكين سواء في كميتها أو في نوعيتها أو في أسعارها ، فتكاليف الانتاج في ظل الاقتصاد الاسلامي أقل منها عن غيره من الأنظمة لعدم وجود الفائدة على رأس المال وبعض بنود الانفاق الترفيهية والترفي ، وكذلك فان الربح باعتباره أحد بنود التكاليف الاقتصادية يقل في المجتمعات الاسلامية في المتوسط وذلك لأن الانتاج لا يستهدف بالضرورة أقصى ربح ممكن بل يكفي الربح المعقول الذي يناسب الجهد، للنهي عن المبالاة في الربح والنهي عن بعض صـ تعامل التي تؤدي الى تعاطف الربح كالاحتكار بالاضافة الى ذلك فان الاسلام يدعو أفراد المجتمع الى القيام بالاستثمار التطوعي الذي لا يقصد من وراءه الربح انما منفعه المجتمع حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو انسان الا كان له به صدقة " (١)

وينتج عن الاستثمار التطوعي أمران : الأول زيادة المنتجات في المجتمع بأسعار أقل تناسب المستهلكين محدودى الدخل ، والثاني التأثير على أسعار المنتجات الأخرى بالانخفاض .

(١) رواه البخارى في كتاب المزارعة باب فضل الزرع والغرس ح ٣ ص ١٣٥ ، ومسلم في

كتاب المساقاة باب فضل الغرس والزرع ح ٣ ص ١١٨٩ .

وسبق أن أشرنا في بداية البحث عن تدخل ولي الأمر في تنظيم الانتاج بحيث تقدم الأولوية لانتاج الضروريات التي يحتاجها المجتمع واستشهدنا بنصوص لابن تيمية واضحة وصريحة في هذا المعنى .

ونستخلص من النقاط السابقة أن المجتمع الاسلامي وفقا لمبادئه وقواعده العامة يهين فرصة أكبر لتحقيق الحاجات الضرورية لأكبر فئة في المجتمع، كما أن للسوق وتنظيم الانتاج دور بارز في سد الحاجات الأساسية في المجتمع، وفي مثل هذا الجو الايجابي في النشاط الاقتصادي يكون الأمر ميسرا لهيئة تخطيط الاستهلاك للقيام بدورها على الوجه المطلوب حيث يقع على هذه الهيئة المهمة الآتية:

للجنة أن تقوم بتحديد الأولويات حسب ظروف المجتمع عن طريق الاستقصائية بمؤشرات السوق، فإذا وجدت أن الحاجات الأساسية قد استوفيت عن طريق دور الدولة والأفراد أو آلية السوق فإن ذلك يدل على سلامة سير النشاط الاقتصادي وفق الأسس والقواعد التنظيمية الموضوعة .

أما إذا وجدت انحراف عن هذه القواعد أو قصور في الالتزام ووحدت أولويات تتم تخطيطها ولم يتم استيفاؤها فعليها حينئذ أن تساهم في وضع سياسات عملية لتصحيح المسار وتحقيق التوازن في سد الحاجات الضرورية ثم شبه الضرورية ثم الكمالية، ويمكن أن يتم ذلك باستخدام الوسائل التالية:

١ - توجيه المنتجين نحو انتاج السلع الضرورية أو شبه الضرورية حسب الخطة ويمكن أن يتم ذلك بأسلوب التشجيع والحوافز بأن تعطى إعانات أو تخفيضات ضريبية أو إعطاء تسهيلات ائتمانية (بدون فوائد) أو غيرها للصناعات المنتجة لهذا النوع من السلع، وإذا اقتضى الأمر وحسب قواعد المصالح والسياسة الشرعية يحق لولي الأمر الزام وحدات الانتاج بأن توجه انتاجها وفق مقتضيات المرحلة كما أشار لذلك ابن تيمية .

٢ - التأثير على الاستيراد، بحيث إذا كان المستوردون يقبلون على استيراد السلع الكمالية وينصرفون عن استيراد السلع الضرورية إما أن تعطى حوافز لهم بدعم استيراد السلع الضرورية أو وضع ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية، وإذا اقتضى الأمر يمكن إصدار قوانين بمنع استيراد أصناف من السلع الكمالية .

٣ - قيام الدولة بالانتاج والاستيراد لما يمكنها من السلع التي يحتاجها الناس، وبيعها بأسعار مناسبة .

المبحث الثالث

سلوك المستهلك في الاقتصاد الاسلامي

سبق أن عرضنا لنظرية تحليل سلوك المستهلك في النظام الرأسمالي والأسس التي تقوم عليها ، ثم ذكرنا الانتقادات التي توجه لهما ، وبهنا أن نذكر هنا أن هذا التحليل لا يصلح أن يكون تفسيراً لسلوك المستهلك المسلم في المجتمع الاسلامي ، وذلك لأن هذه النظرية ^{تقوم} بتحليل سلوك المستهلك في مجتمع رأسمالي يتصف بجميع خصائص الرأسمالية المعروفة كالحرية المطلقة وميكانيكية السوق . . الخ وهذه تختلف عن خصائص النظام الاقتصادي الاسلامي والتي يصطبغ بها النشاط الاقتصادي في المجتمع المسلم ، ثم ان بعض الأسس التي تبنى عليها النظرية تختلف مع أسس وخصائص الاقتصاد الاسلامي كتجريد الحاجة من أي ارتباط بالقيم والأخلاق ، فالنظرية المادية البحتة للسلوك الاستهلاكي دون اعتبار للدوافع الأخلاقية والاجتماعية .

وكذلك فإن القواعد التي تضبط سلوك المستهلك المسلم تجعل سلوكه الاستهلاكي يختلف بصورة كبيرة عن سلوك المستهلك في النظام الرأسمالي ونذكر أمثلة من هذه الاختلافات :-

أ - المستهلك في النظام الاسلامي لا يطلق لنفسه العنان في الاستهلاك من المباحات

دون قيود ، إنما استهلاكه يتم في إطار من الاعتدال لا اسراف فيه أو تقتير .

ب - يحرم على المستهلك المسلم استهلاك أنواع معينة من السلع وهي المحرمات كالخمر والخنزير والدم والصيتة . . . الخ .

ج - يختلف مفهوم السلوك الرشيد للمستهلك في النظام الاسلامي عنه في النظام

الرأسمالي ، فليس المقصود بالسلوك الرشيد في النظام الاسلامي ~~هو~~ حصول المستهلك

على أقصى اشباع من توزيع الدخل ، بل السلوك الرشيد للمستهلك المسلم له مفهوم

يختلف عن ذلك ، وهذا ما سيتبين عندما نتعرض لسلوك المستهلك في النظام الاسلامي .
وقبل أن نعرض لتحليل سلوك المستهلك في النظام الاسلامي نذكر أن هناك انتقادات
موجهة للنموذج الاقتصادي للسلوك الاستهلاكي في النظام الرأسمالي من قبل
المدارس السلوكية^(١) ، والتي اعترضت على اقتصار النموذج الاقتصادي على التفسيرات
الاقتصادية باعتبارها المحدد لسلوك المستهلك ويرجع هذا السلوك الى عوامل خارجية
(السلع والخدمات المتاحة وأسعارها)^{لا} التي تتبع من ذات الفرد مما يعطى صفة القصور
وعدم الشمولية لهذا النموذج .

(٢) وقد قدم دوزنبري نموذجا لدراسة سلوك المستهلك أدخل فيه الاعتبارات الاجتماعية ،
ومنطلق النموذج أن الفهم الحقيقي لطبيعة سلوك المستهلك يجب أن يبدأ باعتراف كامل
بالصفة الاجتماعية لظاهرة الاستهلاك ، وينتقد النظرية الاقتصادية في أنها لا تفسر
نشأة تفضيلات المستهلك وكيفية تغييرها ، بل تنطلق من فرضية أن للانسان رغبات أو
تفضيلات ثم تدرس ما يترتب عليها .

وبعد ذلك يخرج النموذج بنتيجة يفسر بها سلوك المستهلك وهي أنه يختار السلعة
ذات المستوى الجيد في حدود ميزانيته ورغبته في الادخار ، وليس شراء كميات معينة من
السلع كما يفترض النموذج الاقتصادي ، فالمستهلك عند دوزنبري يسعى دائما الى تحسين
جودة السلع والخدمات التي يستهلكها ويدفعه الى ذلك ما يراه من أن المجتمع يعطى
مكانة وقيمة للأفراد الذين يتفوقون اجتماعيا حيث ينمكس على مستويات معيشتهم التي
تتميز عن مستويات المعيشة السائدة في المجتمع .

فإذا أراد الفرد أن يحسن مستوى معيشته فان ذلك يكون بأن يتمثل بأفراد
الطبقات المتميزة اجتماعيا في أنماط استهلاكها ويقع المستهلك في هذه العملية تحت

(١) ، (٢) انظر د . علي السلي . تحليل النظم السلوكية ، ص ٢٣١ .
والاعلان ، ص ٤٩ .

ضغط عاملين :-

أ - ما يطلق عليه دوزجيري تعبير " تأثير العرض " أى أثر تعرض الشخص لسلع جديدة

مرتفعة الجودة حيث يراها فى المتاجر أو يرى غيره يستهلكها .

ب - رغبة الفرد فى الادخار : فحين يتعرض المستهلك لسلعة جديدة ذات جودة أعلى

فان ذلك يحدث فى نفسه درجة من عدم التوازن حيث يشعر بانخفاض مستوى السلعة

التي يستخدمها حالياً، وبالتالي يميل الى شراء السلعة الجديدة ولا يحده فى ذلك

الا امكانياته المادية ورغبته فى الادخار .

ويلاحظ أن النموذج يثير أنه يأخذ بالاعتبار الجانب الاجتماعى والنفسى لسلوك المستهلك،

وقد سبق القول أن المنهج الإسلامى يضع اعتباراً للقيم والجوانب الاجتماعية فى السلوك

الاستهلاكى، ومع ذلك فان المنهج الإسلامى له مآخذ على هذا النموذج وهى :-

١ - لا يوجد فى المجتمع الإسلامى ما يسمى بالطبقات المتميزة فى أنماط السلوك الاستهلاكى

والتي يسعى الأفراد لمحاكاتها رغبة منهم فى الوصول الى مستواها الاجتماعى ، فهو

بهذه الصورة لا ينطبق على المجتمع الإسلامى الصحيح وان كان ينطبق على غيره من

المجتمعات .

٢ - كذلك فان مكانة الأفراد فى المجتمع الإسلامى الحقيقى لا تقاس بمدى ثرائهم أو مركزهم

الاجتماعى ، بل بمدى التزامهم بالمنهج الإسلامى ، ومدى صلاحهم واستقامتهم .

٣ - لم يأخذ المنهج باعتباره أثر القيم الدينية والأخلاقية فى السلوك الاستهلاكى للفرد

فى المجتمع، مع أن لها دوراً كبيراً فى التأثير على سلوك المستهلك خصوصاً فى

المجتمع الإسلامى .

✱ تحليل سلوك المستهلك المسلم :-

تواجه الباحثين فى الاقتصاد الإسلامى صعوبات كثيرة فى تحليل سلوك المستهلك

المسلم، وأهم هذه الصعوبات أن الباحثين يتعاملون مع نصوص مجردة لا مجتمع فعلى قائم

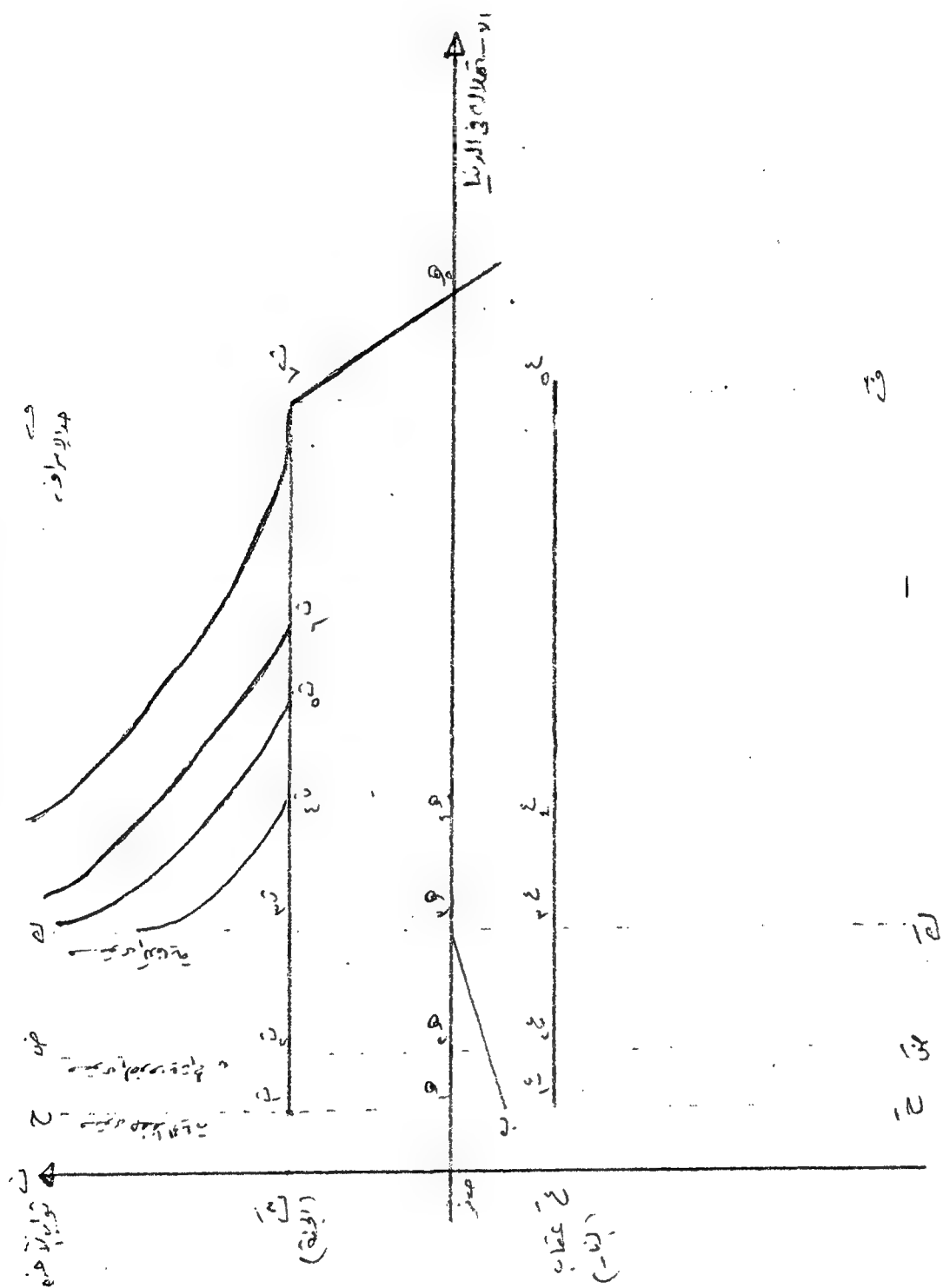
والسبب في ذلك أننا لا نجد في الواقع المعاصر مجتمعا اسلاميا يلتزم التزاما تاما بالاسلام كمنهج حياة يستمد منه التشريعات التي تنظم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فأى مجتمع من المجتمعات الاسلامية المعاصرة لا يصلح بصفة عامة أن يكون مجالا لبحث السلوك المطرزم للمستهلك المسلم، وذلك أن السلوك الحقيقي للمستهلك المسلم هو السلوك الذى ينضبط مع القواعد والأخلاقيات الاستهلاكية التى سبق ذكرها فى المباحث السابقة، كما أن طبيعة النشاط الاقتصادى فى المجتمع الاسلامى المطرزم بأحكام الاسلام جمعا ليست متوفرة فى المجتمعات الحاضرة، ولا يخفى ماله من تأثير على السلوك الاستهلاكى للفرد المسلم.

ولذلك لابد من أن نأخذ عند تحليل سلوك المستهلك المسلم فى الاقتصاد الاسلامى - بالاعتبارات الآتية :

- ١ - أن التحليل يتم من منطلق استقرار النصوص ، وتصور لطبيعة المجتمع المسلم وطبيعته النشاط الاقتصادى ، ثم تصور السلوك الذى يتخذه المسلم فى عملية الاستهلاك .
- ٢ - أن ما يقدم من تحليل إنما هو تصور لما ينبغى أن يكون عليه سلوك المستهلك المسلم لأننا فى الحقيقة لا نجد واقعا عمليا نحكم عليه .
- ٣ - أن الاعتماد على قواعد وأخلاقيات الاستهلاك قد يعطينا صورة أقرب لحقيقة السلوك الاستهلاكى للفرد المسلم .

ولا يوجد حسب علم الباحث محاولة سابقة لتحليل سلوك المستهلك المسلم إلا محاولة الدكتور محمد أنس الزرقاء ، وهى محاولة جديدة بالاهتمام باعتبارها أول محاولة عملية فى هذا المجال وفيما يلى موجز لفكرة النموذج ^(١) :

(١) د . محمد أنس الزرقاء . صياغة اسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاسلامية . الاقتصاد الاسلامى ، بحوث مختارة من المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الاسلامى ، ص ١٦٩ - ١٧٩ .



يقوم التحليل على فكرة أساسية وهي العلاقة بين ثواب الآخرة وبين تعبير اقتصادي وهو مجموع استهلاك الفرد من السلع والخدمات، ويمكن بالاعتماد على الرسم البياني شرح فكرة التحليل :

فالمحور الأفقي يمثل الاستهلاك (هـ) ، والمحور العمودي يمثل ثواب الآخرة (ث) حيث الثواب موجب والعقاب سالب.

وهناك أربعة خطوط عمودية متقطعة وهي :-

ح ح يمثل مستوى الاستهلاك الذي لا بد منه لحفظ الحياة فلا يمكن أن يوجد أحد الناس يسار هذا الخط.

ص ص يمثل مستوى الاستهلاك اللازم للحفاظ على باقى الأركان الخمسة بعد النفس وهي الدين والمقل والنسل والمال .

ك ك يمثل مستوى الكفاية .

ف ف يمثل حد الاسراف بحيث إذا تجاوزه الفرد الى اليمين فقد دخل فى حيز التعرف .

أما الخطوط الفلطيطة فانها تمثل الاختيارات المفتوحة أمام المستهلك وكل نقطة عليها تمثل وضع شخص ما ويمكن للمستهلك أن يختار أى مستوى من مستويات الاستهلاك يسمح به دخله ، فمن المستويات الممكنة مثلاً ما تمثله النقاط هـ الى حـ

ثم يقسم د . الزرقاء الثواب الى درجات وهي :-

١ - الثواب المصدوم ويقابله فى الرسم المستقيم هـ هـ الواقع على المحور الأفقى ، ويمثل هذا المستقيم وضع مستهلك مسلم يستهلك الحلال دون أن تكون لديه نية صالحة .

٢ - الثواب العظيم (الجنة) ويقابله فى الرسم المستقيم (ث ث) ولا يحتاج الفرد للوصول الى هذا الثواب العظيم أن يضحي باستهلاكه لكن يجب عليه أن يسلم ارادته لله أى أن يكون مسلماً حقاً .

٣ - العقاب الشديد (النار) ويقابله فى الرسم الخط (ع ع) والأفراد الذين يقفون

عند هذا الخط ليس سبب وجودهم عنده أنهم يستهلكون أكثر من الأفراد الذين يقفون عند الخط (٣ ث ٧) بل لأنهم رفضوا أن يسلموا أنفسهم لله باستهلاكهم المحرمات هذه هي الفكرة الرئيسية من التحليل والآن فإن الرسم البياني يحتوى على منحنيات أخرى تمثل أوضاع متعددة للمستهلكين .

وفى تقييماً لهذا النموذج فإن عليه ملاحظات :

أ - لا يتصف النموذج بالشمولية لاعتماده على فكرة الثواب والمقاب وحدها ، وإهماليته الاعتبارات المادية والنفسية والاجتماعية الأخرى .

ب - هذا النموذج يصلح أن يكون شرحاً للقواعد الاستهلاكية عن طريق التمثيل البياني وليس تحليلاً واقعياً لسلوك المستهلك ،

ج - ليست هناك حدود يمكن أن تضبط حد الاسراف أو حد الكفاية لأنها أمور نسبية تختلف من شخص لآخر ولا يمكن أن نحدد كمية معينة نعتبرها حد الاسراف أو كمية أخرى تمثل مستوى الكفاية .

*** نموذج مقترح لتحليل سلوك المستهلك في الاقتصاد الاسلامي :-

يقوم هذا النموذج على مقدمات :

الأولى : أن المستهلك المسلم رشيد في سلوكه الاستهلاكي ، والمقصود بذلك أنه يوفق دخله بين مصالح الدنيا والآخرة ، فدخله موزع بين المصالح الدنيوية باستهلاك الطيبات والمصالح الآخروية متمثلة في الانفاق في سبيل الله وإغاثة المحتاجين إلى غير ذلك من سبل الخير . وأنه غير مسرف أو مقتر في استهلاكه ، كما أنه يراعى في استهلاكه أولويات الاستهلاك ولا يستهلك السلع والخدمات الضارة والمحرمة وهو يضحى بالاشباع المأجل من أجل الاشباع الآجل ، فيمتنع عن الاشباع من المحرمات كشرب الخمر أو لبس الحرير طمعا في الحصول عليها في الجنة ، ويضحى بأقصى اشباع مكتفيا بالاشباع المتوسط ليشبع بغير ابتغاء الاشباع الآجل في الآخرة .

الثانية: أن الدولة الإسلامية تقوم بواجباتها في تحقيق مصالح المجتمع ومراعاة قواعد الاقتصاد الاستهلاكي، وضمان سير النشاط الاقتصادي وفق القواعد والأسس الإسلامية.

الثالثة: أن الإعلان في النظام الإسلامي لا يقوم بالدور السلبي الذي يقوم به النظام الرأسمالي، فالدعاية الكاذبة، والمبالغة في وصف السلعة على غير حقيقتها، واستخدام الوسائل غير المشروعة في ترويج السلعة، كل ذلك غير مقبول إسلامياً ولا يسمح به في ظل النظام الإسلامي، ولا يعني ذلك أن الإعلان ليس له دور في التأثير على رغبات المستهلكين، ولكن ليس بالدرجة التي تؤثر في السلوك الاستهلاكي خارج نطاق القواعد والأخلاقيات الاستهلاكية.

الرابعة: أن المستهلك المسلم يخضع للرغبات النفسية، ويتأثر بالمحيط الجماعي الذي يعايشه، ولا يمكن أن نخفل هذا التأثير فانه أمر طبيعي موجود في الواقع، ولكنه يتم في إطار محدود وفق النظام الذي يسير عليه المجتمع لا يخرج عنه، والخروج عن ذلك النظام هو في الحقيقة شذوذ عن الأصل والقلّة من فئات المجتمع هي التي تقع فيه.

الخامسة: ينقسم المستهلكون في المجتمع الإسلامي إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: وهي الفئة المطبقة بالقواعد الاستهلاكية تمام الالتزام.

الفئة الثانية: وهي فئة التزامها بالقواعد الاستهلاكية ضعيف جداً، وقد تخرج عنها بالكليّة.

الفئة الثالثة: وهي فئة متوسطة بين الفئتين السابقتين وأصحاب هذه الفئة الغالب عليهم الالتزام بالقواعد الاستهلاكية ولكن ليس بالدرجة المطلوبة، وهم في تصارع مع أنفسهم والشيطان وأصحاب الفئة الثانية نحو الالتزام بهذه القواعد.

وفي ضوء هذه المقدمات يمكن التوصل إلى تحليل لسلوك المستهلك في الاقتصاد

الإسلامي، وينبني هذا التحليل على فكرة تقسيم المستهلكين في المجتمع الإسلامي إلى

ثلاث فئات ، حيث تعتبر الفئة الثالثة هي التي تمثل قطاعاً عريضاً من المستهلكين في المجتمع الاسلامي وهي التي سنلقي الضوء عليها لتحليل سلوكها الاستهلاكي ، مع الإشارة أولاً الى كل من الفئتين الأولى والثانية .

فالفئة الأولى تلتزم في سلوكها الاستهلاكي بالقواعد والأخلاقيات الاستهلاكية ، وتحرض كل الحرص على عدم الانحراف عنها ، والميزان الذي تقيسه مدى التزامها الخط الصليح هو صفات المستهلك الرشيد ، فإذا رأت في سلوكها الاستهلاكي ما يخالف هذه الصفات فإنها تراجع نفسها وتغير من سلوكها ليتفق مع الرشيد الاستهلاكي .

وهذه الفئة لا تتأثر كثيراً بالاتجاهات الاستهلاكية الأخرى في المجتمع أو تغتر بالمظاهر الاستهلاكية ، بل قد يكون لها تأثير على سلوكيات أفراد الفئة الثالثة باعتبارها قدوة في المجتمع ينظر اليها على أنها مثال الصلاح والتقوى والسداد في الأمر .

أما الفئة الثانية وهي محدودة في المجتمع فإنها تطلق لنفسها المعان في عدم التقيد بضوابط الاستهلاك ، ولا تحرض على الالتزام بصفات المستهلك الرشيد ، ولكن حريتها هذه قد لا تخرجها في ظاهر الأمر عن الإطار العام للقيم والأخلاق الاسلامية ، فلا يمكنها مثلاً أن تستهلك المحرمات علانية أو جهراً ، وقد يكون لها تأثير على الفئة الثالثة ، وذلك حسب الظروف التي تعيشها والأساليب التي تستخدمها في هذا التأثير .

أما الفئة الثالثة وتمثل قطاعاً عريضاً وكبير في المجتمع ، فيغلب عليها الالتزام بالقواعد والأخلاقيات الاستهلاكية ، وتحاول أن تتصف بسلوك المستهلك الرشيد ، ولكن قد تتدخل عدة عوامل تؤثر على سلوكها الاستهلاكي لعل من بينها :

أ - العوامل النفسية كالرغبة في اشباع الأهواء والشهوات مما قد يدفعها أحياناً الى التماهي في الاستهلاك حتى تقع في دائرة الاسراف ، أو الوقوع في استهلاك بعض المحرمات . . وهكذا .

ب - وهناك عامل الدعاية والاعلان أو الوسط الاجتماعي الذي تمايشه كأن تقع تحت تأثير

أفراد من الفئة الثانية فيؤثر على سلوكها الاستهلاكي .

ج - وتتدخل عوامل اقتصادية في التأثير على سلوك هذه الفئة كارتفاع دخولها مما قد يدفعها أكثر نحو الإسراف في الاستهلاك ، وانخفاض في الدخل فيجعلها تقلل من استهلاكها .

وبناء على هذا فإن نفسية المستهلك في هذه الفئة تميل بين جذبين الأول يدفعها إلى التزام السلوك الاستهلاكي الرشيد والآخر يبعدها عنه ، وكلما تغلب الجذب الأول كلما كانت إلى السلوك الاستهلاكي الرشيد أقرب ، أما إذا تغلب الجذب الآخر فإن سلوكها الاستهلاكي سينحرف عن السلوك الاستهلاكي الرشيد .

هذه بعض العوامل التي تؤثر في السلوك الاستهلاكي لهذه الفئة فتضعف من التزامها بالسلوك الاستهلاكي الرشيد ، ولكن في المجتمع الإسلامي توجد مؤثرات كثيرة تعمل على تقويم الانحراف في السلوك الاستهلاكي مما يساعد على دفع أفراد هذه الفئة على الاقتراب من صفات السلوك الرشيد ومثال ذلك :

أ - جهود الفئة الأولى في المجتمع وتأثيرها على أفراد هذه الفئة .

ب - انتشار القيم والأخلاق الإسلامية ، وشيوع الالتزام بالاسلام في المجتمع يضعف من تأثير الفئة الثانية على هذه الفئة ويقوى من موقف وتأثير الفئة الأولى .

ج - وتقوم وسائل الاعلام والدعوة بدور كبير في التأثير على السلوك الاستهلاكي لأفراد المجتمع جميعا ، عن طريق الصحف والمجلات والخطب والمحاضرات والمناهج التربوية . . الخ ، فمن هذا الطريق تفرس قيم السلوك الاستهلاكي ، ويعمق في نفوس الأفراد أن المسلم الحقيقي هو الملتزم بقواعد السلوك الإسلامي بما فيه من سلوك استهلاكي رشيد .

د - وتقوم الدولة في النظام الإسلامي بدور مهم في التأثير على السلوك الاستهلاكي لأفراد المجتمع وجعله يقترب أكثر نحو السلوك الرشيد وذلك عن طريق الوسائل الآتية :

١ - تمنع الدولة من انتاج المخدرات واستهلاكها بما لها من سلطة شرعية في مراقبة المخدرات واقامة الحد على مقترفها .

٢ - كذلك فان الدولة تقوم بتوجيه الانتاج لتلبية حاجات المستهلكين الضرورية والاساسية .

٣ - يحقق نظام الحسبة والذي تشرف عليه الدولة حماية للمستهلكين من الغش والخداع الذي يقوم به البائعون ، وكذلك مراقبة الأسعار ومنع أى اتجاه احتكارى يقصد به الاضرار بالمستهلكين .

وبناء على ما سبق فان الغالب على نمط الاستهلاك فى المجتمع الاسلامى الالتزام بالسلوك الاستهلاكى الرشيد حيث الالتزام بالقواعد والضوابط الاستهلاكية وان كانت درجات الالتزام بين الناس تتفاوت فى مدى هذا الالتزام كما سبق أن ذكرنا ، فقد يوجد مسرفين أو من يستهلك بعض المخدرات لكن كل تلك السلبيات لا تشكل ظاهرة عامة تؤثر على النشاط الاقتصادى .

ولا بد أن نشير الى أن هذا النموذج المقترح ليس تحليليا متكاملا لسلوك المستهلك فى الاقتصاد الاسلامى وانما يمكن أن يكون اطارا أوليا يفتح المجال لدراسة أوسع لتحليل هذا السلوك .

الباب الثالث

الاستهلاك الكلى

تمهيد

تقوم النظرية الاقتصادية الحديثة على نوعين من التحليل : التحليل الاقتصادى الجزئى والتحليل الاقتصادى الكلى ، ويدخل فى النوع الاول أى التحليل الاقتصادى الجزئى ما سبق دراسته من سلوك المستهلك ، أما النوع الثانى وهو الكلى فهو مجموعته دراسة النشاط الاقتصادى للاقتصاد القومى فى مجموعة ويدخل فيه دراسة الانقسام الاستهلاكى (دالة الاستهلاك) وهو موضوع هذا الباب باعتباره من مكونات الدخل القومى .

ويعرف الناتج القومى بأنه ^(١) " القيمة النقدية فى السوق لكافة المنتجات من سلع وخدمات التى أنتجها المجتمع أو الاقتصاد القومى خلال فترة معينة هى فى الغالب عام واحد " .

ويقسم الناتج القومى الى خمسة أقسام : الاستهلاك الخاص الذى يقوم به الأفراد المنضمين فى شكل عائلات ، والاستهلاك الحكومى الذى تقوم به السلطات العامة ، والاستثمار الخاص الذى تتولاه المشروعات الانتاجية الخاصة والأفراد بصفتهم مستثمرين ، والاستثمار الحكومى الذى تتولاه السلطات العامة والمشروعات الانتاجية الحكومية ، وأخيراً صافى الاستثمار الخارجى الذى يتمثل فى مقدار الفرق بين قيمة صادرات الاقتصاد القومى الى العالم الخارجى وقيمة وارداته منه .

ويلاحظ أنه فيما يتعلق بالاستهلاك فإنه ينقسم الى قسمين : الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومى ويطلق على مجموع هذين النوعين من الاستهلاك عادة تعبير

(١) د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، ص ١٢٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

الاستهلاك الكلى ، وسوف يتم مناقشة موضوع الاستهلاك من خلال هذا التقسيم أى الاستهلاك الخاص (الانفاق الاستهلاكى) والاستهلاك الحكومى (الانفاق الحكومى على الاستهلاك) حيث تستعرض الدراسات الاقتصادية حول نمط الاستهلاك الكلى فى المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية والانتقادات الموجهة الى كل من النظامين ، ثم بعد ذلك دراسة نمط الاستهلاك الكلى فى النظام الإسلامى ومدى تميزه عن غيره من الأنظمة مع محاولة تحديد شكل دالة الاستهلاك فى المجتمع الإسلامى ودورها فى تحقيق التوازن الكلى فى النشاط الاقتصادى .

ويتضمن الباب ثلاثة فصول :

الفصل الأول : تعريف الاستهلاك الكلى .

الفصل الثانى : الاستهلاك الكلى فى النظام الرأسمالى والاشتراكى

وفيه بحثان :

المبحث الاول : الاستهلاك الكلى فى النظام الرأسمالى .

المبحث الثانى : الاستهلاك الكلى فى النظام الاشتراكى .

الفصل الثالث : الاستهلاك الكلى فى النظام الإسلامى :

الفصل الأول

الاستهلاك الكلي

تقدم فيما سبق أن الاستهلاك الكلي يتكون من شقين هما : الانفاق الاستهلاكي الخاص والانفاق الحكومي على الاستهلاك ، وفيما يلي تعريف بكل منهما :

أولاً : الانفاق الاستهلاكي^(١) الخاص :

يقصد بالانفاق الاستهلاكي الانفاق على الاستهلاك الذي يقوم به الأفراد المتجمعون في شكل عائلات وهيئات خاصة لا تهدف إلى الربح . ويعتبر الانفاق الاستهلاكي أكبر مكونات الانفاق الكلي على الناتج القومي ، فالأفراد ينفقون عادة جانباً هاماً من الدخل التي يحصلون عليها لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الاستهلاكية غير المعمرة ، مثل الغذاء والملبوسات والخدمات كالصحة والتعليم . . . الخ ، فمجموع الانفاق النهائي على الاستهلاك يكون عادة كبيراً ويؤلف قسماً الغالب ما يزيد عن ٧٠٪ من مقدار دخول الأفراد .

وهناك عوامل كثيرة تؤثر في الانفاق الاستهلاكي الكلي مثل مستوى الدخل الذي يحصل عليه الأفراد ، والعلاقة بين الدخل المتاح والدخل القومي وكيفية توزيع الدخل في المجتمع ، ونظام الضرائب السائد وغير ذلك من العوامل التي سيزرد ذكرها .

وتعد العلاقة بين الدخل والانفاق الاستهلاكي أكثر العوامل أهمية ، وقد أطلق على العلاقة الدالية بين الدخل والاستهلاك " دالة الاستهلاك " أما العلاقة الدالية بين الاستهلاك وباقي العوامل الأخرى فأطلق عليها " الاستهلاك وظروف الاستهلاك " وفيما يلي دراسة لكل من الدالتين :

- (١) أنظر ه . د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ج ٢ ص ٢١٦ .
- ه . د . صقر أحمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، ص ٤٤ .
- ه . د . محمد هشام خواجكية ، مبادئ الاقتصاد ، ص ٢٠٦ .
- ه . د . اسماعيل محمد هاشم ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ص ٩٧ .

أ - دالة الاستهلاك^(١) : تسعى العلاقة الدالية بين الانفاق الاستهلاكى من جهة ومستوى الدخل المتاح للأفراد والذي يتولد عنه هذا الانفاق من جهة أخرى بدالة الاستهلاك أو الميل للاستهلاك ، وتعتبر فكرة دالة الاستهلاك من بين الاستهامات الأساسية التى قدمها كثير من النظرية الاقتصادية وتعرف دالة الاستهلاك بأنها " العلاقة الدالية بين الدخل والاستهلاك حيث يكون الدخل متغير مستقل والاستهلاك متغير تابع^(٢) " والعلاقة بينهما طردية بحيث إذا زاد الدخل أدى ذلك الى زيادة الاستهلاك ، وعادة ما يقوم الافراد بتوزيع دخلهم بين الاستهلاك والادخار حيث يكون الدخل = الاستهلاك + الادخار . فزيادة الادخار تعنى انخفاض فى الاستهلاك ، وبالعكس فان زيادة الاستهلاك معناها انخفاض فى الادخار ، ومعنى ذلك أن قرار الافراد باستهلاك ثلاثة أرباع الدخل هو فى الوقت نفسه قرار بادخار ربعه ، وان خارهم خمس الدخل انما هو قرار باستهلاك أربعة أخماسه .

وعند تغير الدخل لابد أن يتغير الاستهلاك تبعاً لذلك بعلاقة طردية فزيادة الدخل تؤدى الى زيادة الاستهلاك وبالعكس انخفاض الدخل يؤدى الى انخفاض الاستهلاك وهو ما تصوره دالة الاستهلاك . ويطلق على نسبة الاستهلاك الى الدخل بالميل المتوسط للاستهلاك أما نسبة التغير فى الاستهلاك الى التغير فى الدخل فتعرف بالميل الحدى للاستهلاك ، وقد أشار كثير الى أن الناس يميلون بصورة عامة الى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم ولكن بمقدار أقل من مقدار الزيادة فى الدخل والسبب فى ذلك أن تزايد الدخل يمكن الفرد من اشباع مقدار متزايدة من حاجاته وسوف يتحسن بالتالى مستوى معيشته ولكنه لن يتفق على حاجاته التى سبق أن أشبعها مقدار اخفافية بنفس نسبة زيادة الدخل .

(١) أنظر ه . د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ج ٢ ص ٢١٨ .
ه . د . جامع مصطفى وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلى ص ٨٢ .
(٢) ه . د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ج ٢ ص ٢١٨ .

ويلاحظ أن بعض الأفراد ذوي الدخل الكبيرة قد لا ينفقون إلا قدرًا ضئيلاً على الاستهلاك ، وأن بعض الأفراد الآخرين الذين تقل دخولهم عن الأفراد الأولين قد يستهلكون كمية أكبر مما يستهلك هؤلاء ، وأن كانوا جميعاً يزداد استهلاكهم إذا ما زادت دخولهم عما هي عليه كما أنهم سيستهلكون كمية أقل من السابق إذا قلت دخولهم عما هي عليه ، وقد افترض كينز استقرار الميل للاستهلاك أى عدم تغيير العادات الاستهلاكية للأفراد في الفترة القصيرة ، ومن ثم اعتبر الدخل الجارى هو المحدد الاساسى للاستهلاك في الفترة القصيرة .

وقد جاءت بعض النظريات بعد كينز تؤكد اتجاه نسبة الاستهلاك للتناقص مع زيادة الدخل في الأجل القصير ، أما في الأجل الطويل فقد لا يحدث ذلك . ويعمل ذلك دوزنبرى بأن العلاقة بين الدخل والاستهلاك (أو الادخار) لا تتوقف على الدخل الجارى فقط ، إنما هي دالة على العلاقة بين الدخل الجارى وأعلى دخل حققه المستهلكون من قبل ، وأن الميل المتوسط للاستهلاك لا يتغير بالنسبة للاقتصاد ككل مادام توزيع الدخل ثابتاً . كما قدم فريدمان نظرية الدخل الدائم لتفسير التساوى بين الميل الحدى والميل المتوسط للاستهلاك في الأجل الطويل .

ب - الاستهلاك وظروف الاستهلاك (الميل للاستهلاك) (٢) : يقصد بظروف الاستهلاك العوامل التى يتوقف عليها الانفاق الاستهلاكي بخلاف مستوى الدخل .

وقد قسم كينز العوامل التى تحدد الاستهلاك الى قسمين هما : العوامل الشخصية والعوامل الموضوعية .

(١) د . محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام ، الدخل والاستقرار ، ص ١٥٢ ، وسيأتى تفصيل لذلك فى ص ٣٥٣ وما بعدها .

(٢) أنظر : ه . د . محمد يحيى عويس . التحليل الاقتصادى الكلى ، ص ٩٩ .
ه . د . أحمد جامع . النظرية الاقتصادية ج ٢ ص ٢٣٤ .
ه . د . صقر أحمد صقر . النظرية الاقتصادية الكلية ، ص ١٨٥ .
ه . د . رفعت المحجوب . الطلب الفعلى .
ه . د . أحمد ابواسماعيل . اصول الاقتصاد ، ص ٦١٧ .

أ) العوامل الشخصية : وهى مجموعة من العوامل تتبع عادة من الدوافع

النفسية لدى الأفراد والتي تتأثر بالمحيط الاجتماعى الذى يعيشون فيه ، ويعتبر كينز أن هذه العوامل لا تتغير إلا فى المدى الطويل جداً حيث يحتمل تغير الطابع الاجتماعى والحضارى للمجتمع ، وهناك عوامل تؤثر على سلوك الأفراد وأخرى تؤثر على سلوك المنشآت ، وفيما يلى العوامل الشخصية التى تؤثر على السلوك الاستهلاكى للأفراد :

- ١- تكوين احتياطي لمواجهة حوادث غير متوقعة .
 - ٢- الرغبة فى توفير ضمان ضد الشيخوخة والعرض أو تعليم الأطفال عند تقدم سنهم ، وغير ذلك من أسباب عدم الاطمئنان الاقتصادى .
 - ٣- الرغبة فى التمتع بمستوى أفضل من المعيش فى المستقبل عن طريق التوفير بجزء من الاستهلاك الحاضر .
 - ٤- الرغبة فى ادخار بعض المال الذى يمكن استخدامه لوسعت له الظروف فى مشروع تجارى .
 - ٥- التمتع بنوع من الاستقلال وحرية التصرف فى تحقيق رغباته .
 - ٦- التباهى فى المستقبل بما لديه من ثروة تمكن من جمعها فى حياته .
 - ٧- تأمين مستقبل ورثته بترك ثروة مالية لهم .
 - ٨- وجود نزعة المحاكاة ومحاولة تقليد الأنماط المعيشية التى تحظى بتقدير أفراد المجتمع ، فيرغب الأفراد فى التظاهر بأنهم ينتمون الى طبقة مميزة مما يدفعهم الى الاسراف فى الاستهلاك وعدم التفكير فى الادخار .
 - ٩- اشباع غريزة البخل التى قد تكون موجودة عند البعض .
- أما العوامل الشخصية التى تسيطر على الميل للاستهلاك فى حالة الشركات والهيئات العامة فأهمها ما يلى :

- ١- الرغبة فى الحصول على أموال للقيام باستثمارات جديدة فى المستقبل دون الالتجاء الى الاقتراض أو جمع رأس مال جديد من السوق .
 - ٢- الرغبة فى السيولة لمواجهة الاحتمالات والمصعوبات المالية والأزمات .
 - ٣- الرغبة فى الأمان والاحتياط ضد التغيرات الفنية ، فتلجأ الشركات إلى احتجاز أموال أكثر مما يلزم للاستهلاكات والتقاعد .
 - ٤- الرغبة فى الحصول على دخل متزايد عن طريق احتجاز جزء من أرباح الشركة لاستخدامه فى توسيع المشروع أو استثماره فى الأوراق المالية لزيادة دخل الشركة .
- ومن الملاحظ أن تأثير البواعث الشخصية يختلف من مجتمع لآخر تبعاً لطبيعة المبادئ والتقاليد والقيم السائدة .

(ب) العوامل الموضوعية ^(١) : ويقصد بها العوامل غير السلوكية التى تؤثر فى الميل للاستهلاك وهى :

- ١- توزيع الدخل القومى : كلما ازداد التفاوت فى توزيع الدخل كلما قل الميل للاستهلاك ، وكلما كان توزيع الدخل أقرب الى المساواة كلما ازداد الميل للاستهلاك حيث يلاحظ أن الطبقات ذات الدخل المرتفع تتميز عادة بانخفاض الميل الحدى للاستهلاك ، أى أنها تنفق نسبة صغيرة من الزيادة فى دخلها على الاستهلاك ونسبة كبيرة من هذه الزيادة على الادخار أما الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل فإنها تتميز عادة بكون ميلها الحدى للاستهلاك أى أنها تنفق نسبة كبيرة من الزيادة فى دخلها على الاستهلاك ونسبة صغيرة من هذه الزيادة على الادخار ، وهذا يعنى أنه لو تم توزيع الدخل القومى فى اتجاه

(١) انظر هـ د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ج ٢ ص ٢٣٠ .
هـ د . محمد يحيى عويس . التحليل الاقتصادى الكلى ، ص ١٠٤ .
هـ د . أحمد ابواسماعيل ، اصول الاقتصاد ، ص ٦١٦ .

مساواة أكبر بين طبقات المجتمع وزيادة دخول ذوي الدخل المنخفضة والمحدودة
فانه سيؤدي الى زيادة حجم الانفاق الاستهلاكي .

٢- نظام الضرائب : يتوقف الانفاق الاستهلاكي كذلك على نظام الضرائب السائد

في الدولة فاذا كانت الضرائب التصاعدية هي السائدة فسيزيد حجم الانفاق
الاستهلاكي عند مستويات الدخل المختلفة عما لو كانت الضرائب غير المباشرة
هي الغالبة فيه ، والسبب في ذلك أن الضرائب التصاعدية تؤدي الى تقليل
ميل الطبقات عالية الدخل الى الادخار لأن الضرائب ستبتلع الجزء الأكبر من
العائد أما لو كانت الضرائب غير مباشرة فان كافة الأفراد بلا استثناء يخضعون
لها وهي ستؤثر على الدخل المعد للاستهلاك عند الطبقات الفقيرة ، ثم أن
انفاق الضرائب التصاعدية في شكل اعانات وخدمات مجانية للطبقات محدودة
الدخل من شأنه اعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات الفقيرة مما يزيد
من ميلها للاستهلاك .

٣- التغير في سعر الفائدة : يعتبر سعر الفائدة في النظرية التقليدية هو الثمن

الذي يحصل عليه من يدخر أي من يفضل استهلاكه المستقبل على استهلاكه
الحالي ، ولهذا فقد كان سعر الفائدة يحتل أهمية في تحديد مقدار الادخار ،
ولكن الفكر الاقتصادي الحديث يذهب الى عدم وجود علاقة ذات أهمية بين
انفاق الأفراد الاستهلاكي وبين سعر الفائدة ، وعلى الأخص بالنسبة الى
التغيرات البسيطة في هذا السعر ، ويرجع ذلك الى أن الدخل المتوقع من
الفائدة على المدخرات ليس إلا أحد العوامل التي تؤثر في قرارات الادخار ،
يضاف اليها عوامل أخرى مثل الرغبة في الاحتياط للطوارئ أو الرغبة في ترك ارث
لأفراد العائلة ، أو الاحتياط عند الشيخوخة . الخ ، وفي حالة تزايد أهمية
هذه العوامل الأخرى بالمقارنة بالرغبة في الحصول على عائد من الفائدة فقد
يكون هناك حاجة الى أحداث تغييرات كبيرة جدا في أسعار الفائدة حتى يمكن

تحقيق انتقال صغير في دالة الاستهلاك .

وهناك سبب آخر لعدم أهمية تأثير سعر الفائدة في الانفاق الاستهلاكي وهو زيادة أهمية السلع الاستهلاكية المعمرة في حياة الأفراد وشراؤهم لها بالتقسيط حيث لا يهتم أغلبهم كثيرا بسعر الفائدة الذي سيتحملونه بقدر اهتمامهم بقيمة القسط الأول وكذلك بمدّة التقسيط ، ونتيجة لهذا فإن سعر الفائدة في هذا النوع من الانفاق الاستهلاكي سيكون ضئيلا وتتفوق عليه في الأهمية شروط البيع الأخرى .

٤- التغير في قيمة الأصول : تؤثر قيمة الأصول التي في حوزة الأفراد في وقت معين في انفاقهم الاستهلاكي أيا كانت درجة سيولة هذه الأصول ، وبصفة عامة فإن امتلاك الشخص لقيمة كبيرة نسبيا من هذه الأصول يدفعه الى انفاق الجزء الأكبر من دخله الجارى ، ويضعف لديه الحافز على ادخار جزء من هذا الدخل طالما يمكنه الاعتماد على ما يملكه من أصول في مواجهة طوارئ المستقبل ، فالتغير في قيمة ما يملكه الشخص من أصول يؤثر في انفاقه الاستهلاكي ، فإذا زادت فإنها تؤدي الى زيادة حجم الانفاق الاستهلاكي ، وإذا نقصت أدت الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي وذلك مع بقاء مستوى الدخل الجارى على ما هو عليه دون تغيير .

٥- توقعات الأفراد : ثبت من دراسة سلوك المجتمعات أن الانفاق الاستهلاكي يمكن أن يتأثر ايجابيا أو سلبيا بسبب التوقعات المستقبلية المتعلقة بالدخل وبأسعار السلع المختلفة ، فإذا توقع الأفراد في وقت ما حدوث نقص في إنتاج السلع الاستهلاكية أو ارتفاع في أسعارها فإنهم يندفعون الى شراء السلع الاستهلاكية المعمرة وشبه المعمرة كالملابس والأغذية المحفوظة بمعدل أكبر بكثير من المعدل المعتاد لديهم ، وغالبا ما يحدث مثل هذا التوقع

فى فترات عدم الاستقرار الاجتماعى أو التوتر السياسى الشديد .

٦- النظرة الى الادخار : تختلف نظرة الأفراد الى الادخار ، وبالتالى الى الاستهلاك ، من مجتمع لآخر ، ففى المجتمعات الرأسمالية يعتبر الادخار لمدة طويلة ميزة سواء بالنسبة الى الفرد أو بالنسبة الى المجتمع لأنه يضمن مستقبل الفرد وينمى ثروته ويسهل نمو رؤوس الأموال فى المجتمع ، أما فى المجتمعات المتخلفة فان الادخار لا يحتل فيها أهمية ويتجه الأفراد للبذخ فى الانفاق الاستهلاكى الزائد عن الحد ابتغاء الوصول لمكانة اجتماعية .

ثانيا : الانفاق الحكومى على الاستهلاك (١) :

كان الرأى السائد حتى نهاية القرن الماضى يأخذ برأى الاقتصاديين الكلاسيك فى عدم التوسع فى الانفاق الحكومى وقصر الانفاق الحكومى على الانفاق على الخدمات والدفاع والأمن الداخلى ، ونتيجة لظهور المساواة الاجتماعية للثورة الصناعية طالب بعض الاقتصاديين وفى مقدمتهم جون سيثوارت ميل الحكومة بالقيام ببعض نفقات الرفاهية كالعناية بالأطفال والمعوقين والنساء والشيوخ فالمميز الأساسى لانفاق السلطات العامة على الاستهلاك هو قيامه فى الأحوال العادية على أسس سياسية واجتماعية أكثر منها اقتصادية ، بمعنى أن اعتبارات السياسة والاجتماعية وليس الاقتصادية هى التى تحدد حجم هذا الانفاق فى المقام الأول . والانفاق الحكومى على الاستهلاك ينقسم الى ثلاثة أقسام :

١- نفقات الحكومة على شراء السلع الاستهلاكية ، كشراء الأثاث والمواد الأخرى

من السوق .

(١) أنظر ه د . أحمد جامع . النظرية الاقتصادية ج ٢ ص ٢٦٧ .
ه د . عبد الكريم صادق بركات . علم المالية العامة ، ص ٢٧١ .
ه د . جلال احمد امين . الاقتصاد القومى ص ١٥١ .

- ٢- نفقات الحكومة على تشييد الجسور والسدود والطرق وأبنية المدارس والمستشفيات والملاعب والحدائق العامة .
- ٣- نفقات الحكومة على الخدمات ، كالخدمات التعليمية والصحية وخدمات الإدارة العامة والدفاع .
- ويتأثر الانفاق الحكومي على الاستهلاك بعدد كبير من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية :

أ - فيتوقف على السياسة الخارجية للحكومة وعلاقاتها الدولية ، وما يتطلبه ذلك من زيادة أو خفض نفقاتها على التسليح ، أو ما تمنحه من معونات للدول الأجنبية ، أو انفاقها على التمثيل الدبلوماسي والهيئات الدولية .

ب - كما يتوقف على المذهب الاجتماعي الذي تؤمن به الحكومة من حيث مدى توسعها في القيام بالخدمات العامة والمستوى الذي ترى تحقيقه في التعليم أو الصحة أو الأمن . . . الخ .

ج - كما يتوقف على موقفها من التدخل في الحياة الاقتصادية وما يترتب على ذلك من اتباع سياسة معينة فيما يتعلق بمستوى الضرائب .

وينبغي أن يلاحظ أن الانفاق الحكومي على الاستهلاك يرتبط بالانفاق الاستثماري ، فقيام الحكومة بتقديم الخدمات الاستهلاكية كالتي التعليم مثلا ينطوي على استثمار مادي يتمثل في انشاء المدارس وتجهيز المعامل ويعتبر في نفس الوقت استثمارا معنويا بزيادة كفاية العاملين وتكوين رأي عام قوي .

الفصل الثانى

الاستهلاك الكلى فى النظام الرأسمالى والاشتراكى

يختلف شكل الاستهلاك الكلى فى النظام الرأسمالى والاشتراكى تبعاً

لاختلاف نمط الاستهلاك فى كل من النظامين حيث يأخذ النظام الرأسمالى

بالنشاط الاقتصادى الحر وليس للدولة دور مباشر فى توجيه استهلاك الأفراد فى

المجتمع ، انما عن طريق وسائل السياسة المالية والتقدية ، أما النظام الاشتراكى

فانه يأخذ بالتخطيط المركزى حيث يكون للدولة دور مباشر فى توجيه الاستهلاك ،

وسيتم بحث ذلك بالتفصيل مع الانتقادات الموجهة لكلا النظامين وذلك فى مبحثين

المبحث الاول : الاستهلاك الكلى فى النظام الرأسمالى .

المبحث الثانى : الاستهلاك الكلى فى النظام الاشتراكى .

المبحث الأول :

الاستهلاك الكلى فى النظام الرأسمالى

تحتل دراسة الاستهلاك الكلى مكانه بارزة فى الدراسات الاقتصادية لأهميته فى تحقيق التوازن الاقتصادى ، ويقصد بالتوازن التعادل بين الطلب الكلى والعرض الكلى فى المجتمع ، وقد سبق بيان مكونات الطلب الكلى وهى مجموع قيم السلع والخدمات المطلوبة ، وبذلك يشمل الطلب الكلى كل أنواع الطلب الاستهلاكى والاستثمارى فى الاقتصاد .

وقد كان رأى الفكر الاقتصادى الذى ساد من أواخر القرن الثامن عشر وحتى الكساد العالمى فى الثلاثينات من القرن العشرين أن التوازن الكلى يتحقق عندما يصل المجتمع الى مستوى التوظيف الكامل ، وأن الطلب الكلى يتعادل بصفة مستمرة مع العرض الكلى بصورة تلقائية حيث أن العرض يخلق الطلب المساوى له دائما عند أى مستوى للعمالة ، وهذا ما يعرف بقانون سائ للأسواق ، ولكن هذه النظرية ثبت فشلها بعد الكساد العظيم الذى تعرضت له الدول الرأسمالية فى الثلاثينات من القرن العشرين ، ثم جاء كينز بنظريته التى انتقد فيها الفكر التقليدى وبين أنه ليس من الضرورى أن يكون التعادل بين الطلب والعرض الكلى عند مستوى التوظيف الكامل ، بل قد يحدث عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل (١) .

ويرجع السبب فى حدوث الكساد فى الثلاثينات الى انتشار البطالة وانخفاض الدخل القومى ، ونتج عن ذلك هبوط واضح فى الدخل النقدية التى فى حوزة

(١) انظر ه . د . محمد عبد المنعم عفر . نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام ، الدخل والاستقرار ، ص ١٢١ .

ه . د . رفعت المحجوب . الاقتصاد السياسى ج ١ ص ٤٠٧ .

المستهلك ، وبذلك اختل التوازن بين الانتاج والاستهلاك وهبطت أسعار السلع الى أقل من نفقات انتاجها الأمر الذى جعل مواصلة الانتاج بالنسبة للمنتج أمرا غير مجد فأقفلت المصانع وزادت نسبة البطالة وساءت بذلك حالة النشاط الاقتصادى .
ولعلاج المشكلة فقد دعا كينز^(١) الى رفع مستوى الطلب الفعال الى المستوى اللازم لتشغيل الجهاز الانتاجى ، وبذلك يتم القضاء على البطالة والخروج من الكساد الذى يصيب النشاط الاقتصادى .

وكان من بين الاسهامات الأساسية التى جاء بها كينز فكرة دالة الاستهلاك التى تبين العلاقة بين الدخل والاستهلاك^(٢) .

وقد دلت الدراسات الاحصائية على ارتفاع دالة الاستهلاك فى الدول الرأسمالية^(٣) ويعكس هذا الارتفاع فى دالة الاستهلاك الارتفاع المستمر فى مستوى الحياة فى الاقتصاديات المتقدمة مثل الولايات المتحدة .

ويفسر ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك فى الزمن الطويل فى البلاد المتقدمة بعدة عوامل أهمها :^(٤)

- ١- التزايد المستمر فى السكان .
- ٢- تيسير الائتمان الاستهلاكى فانه يساعد العديد من الأفراد على اقتناء سلع معمرة وشراء خدمات استهلاكية ما كان فى استطاعتهم أن يتمتعوا بها فى حدود ما يسمح به دخلهم المتاح .

(١) د . اسماعيل محمد هاشم . التحليل الاقتصادى الكلى ، ص ٧١ .
(٢) انظر الفصل الأول من الباب الثالث ، ص ١٤١ .
(٣) د . رفعت المجبوب . الاقتصاد السياسى ج ١ ، ص ٤٢١ .
(٤) انظر ه المرجع السابق ص ٤٢١ .
ه د . محمد يحيى عويس . التحليل الاقتصادى الكلى ، ص ١١٩ .
ه د . صقر احمد صقر . النظرية الاقتصادية الكلية ، ص ١٧٨ .

٣- التزايد المستمر في الحاجات عن طريق انتاج سلع جديدة ومتنوعة لم تكن

معروفة من قبل لدى المستهلكين .

٤- تحول الحاجات الكمالية الى ضرورة حيث تصبح السلع الكمالية بعد فترة

من الاستعمال جزءا من الانماط الاستهلاكية العادية لأفراد المجتمع ويصبح

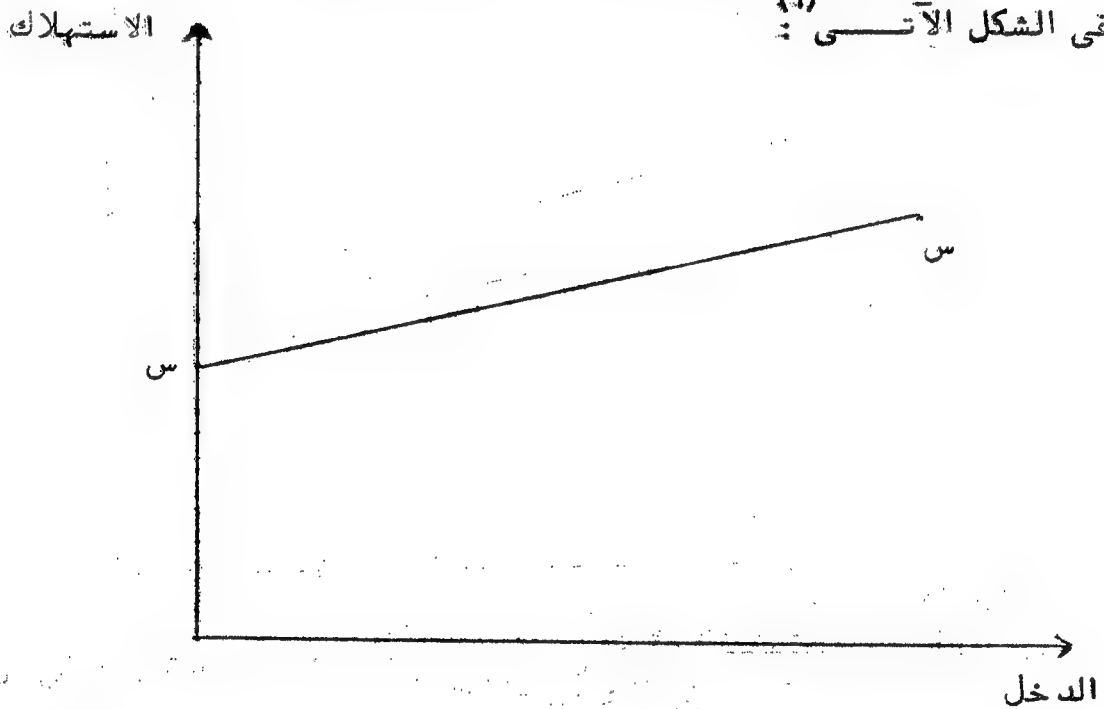
اقتناؤها أمرا ضروريا .

فمثل هذه العوامل تؤدي الى ارتفاع مستوى المعيشة ، وبالتالي ارتفاع الميل

المتوسط للاستهلاك .

وحسب نظرية كينز يكون شكل دالة الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة كما هو

(١)
في الشكل الآتي :



وقد تم العديد من الدراسات الاحصائية لدالة الاستهلاك في كل من

الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتقدير دالة الاستهلاك وذلك عن طريق

استخدام بيانات ميرانية الأسرة والسلاسل الزمنية ، وفيما يلي عرض لأهم هذه

(٢)
الدراسات :

-
- (١) د . صقر احمد صقر . النظرية الاقتصادية الكلية ، ص ١٥٨ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٣ . وانظر ه . د . عبد الرحمن يسري احمد .
أسس التحليل الاقتصادي ، ص ١٠٥ .

أ - تقدير دالة الاستهلاك من بيانات ميزانية الأسرة :

أوضحت الدراسات التي تمت على ميزانية الأسرة لمجموعة من العائلات وجود علاقة بين دخل الأسرة واستهلاكها كالتى افترضها كينز بالنسبة للاقتصاد القومى ، حيث وجد أن الميل الحدى للاستهلاك كمية موجبة وأقل من الواحد ، كما أنه يتجه للانخفاض مع زيادة الدخل .

ب - تقدير دالة الاستهلاك من السلاسل الزمنية :

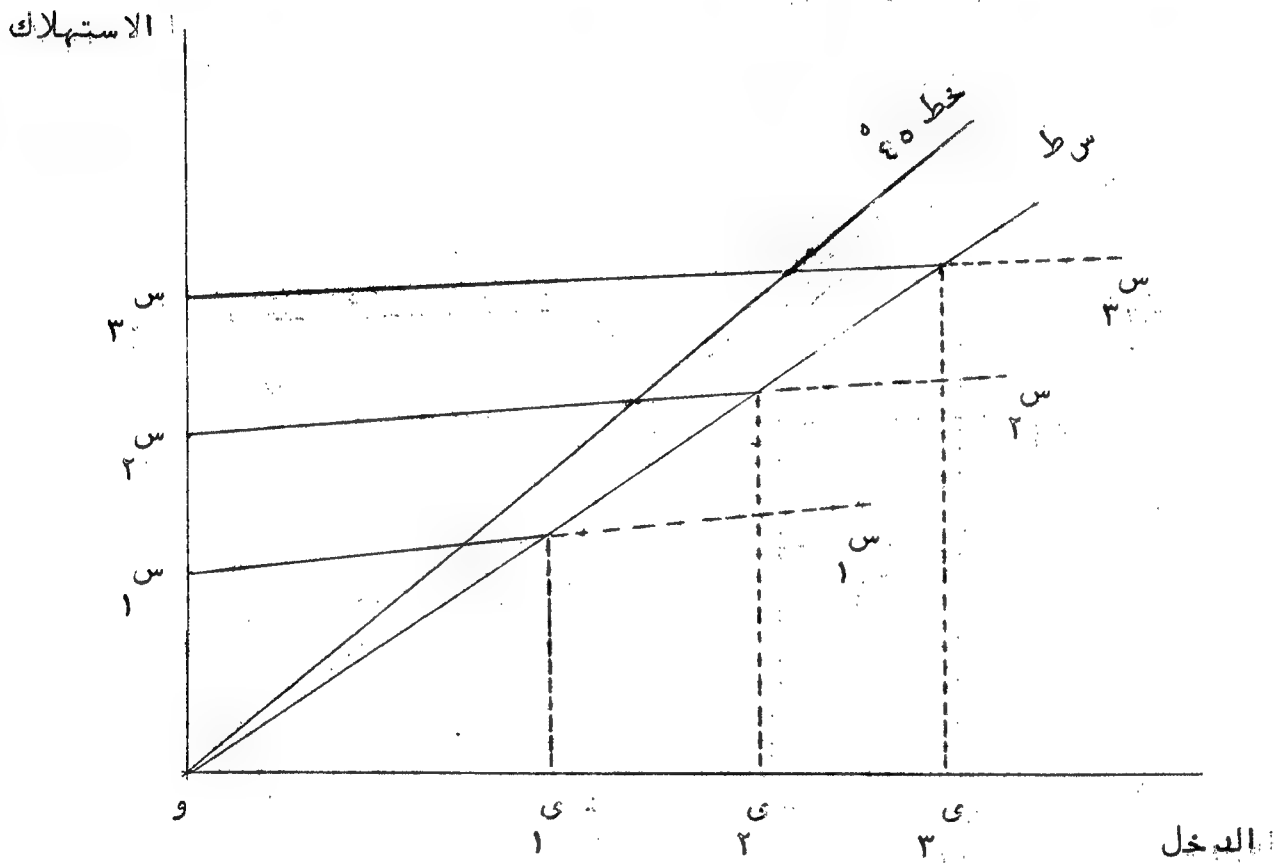
بعد أن ظهرت أول تقديرات لحسابات الدخل والناجح القومى فى الولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٤١ ، تمكن الاقتصاديون من استخدام هذه البيانات السدوية للبحث فى طبيعة العلاقة بين الدخل والاستهلاك ، وقد اتضح أن العلاقة بينهما تتفق تماما مع الافتراضات التى قدمها كينز حول هذه العلاقة باستثناء الافتراض الأخير والمتعلق باتجاه الميل الحدى للاستهلاك البنى الانخفاض مع الزيادة فى الدخل ، وهذا يعنى أن دالة الاستهلاك التى تم الحصول عليها من هذه البيانات تشبه دالة الاستهلاك الموضحة بالشكل السابق .

ج - تقدير دالة الاستهلاك للأجل الطويل :

فى عام ١٩٤٦ نشر الاستاذ سيمون كورننتس تقديرات للدخل والناجح القومى والاتفاق الاستهلاكى فى الولايات المتحدة عن الفترة من ١٨٦٩ إلى ١٩٢٨ ، وقد تم تقدير دالة الاستهلاك من هذه البيانات الجديدة حيث أكدت افتراضات كينز فيما يتعلق بثبات العلاقة بين الدخل والاستهلاك وبقيمة الميل الحدى للاستهلاك ، ولكن هذه النتائج أوضحت أن الميل الحدى للاستهلاك يساوى الميل المتوسط للاستهلاك ولا يقل عنه كما أشار كينز ، وكما أكدت التقديرات التى تم الحصول عليها من البيانات السنوية الخاصة بالسلاسل الزمنية ، وهذا يعنى أن دالة الاستهلاك التى تم الحصول عليها تبدأ من نقطة الأصل ، وهذا الاختلاف فى التقديرات يشير

الى أنه من المحتمل وجود دالتين للاستهلاك تتعلق الأولى بالأجل الطويل حيث تبدأ الدالة من نقطة الأصل وبالتالي فإن الميل الحدى للاستهلاك يساوى الميل المتوسط للاستهلاك ، بينما تتعلق الثانية بالأجل القصير ويكون فيها الميل الحدى للاستهلاك أقل من الميل المتوسط .

والشكل الآتى يوضح هذين الشكلين من دوال الاستهلاك (١) :



ويمثل دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل الخط س ط ، أما س١ ، س٢ ، س٣ فتمثل دالة الاستهلاك فى الأجل القصير والتي رسمت على أساس تحليل الانفاق الاستهلاكى لفئات الدخل المختلفة عند مستويات مختلفة من الدخل . وقد قام عدد من الاقتصاديين بمحاولة التوفيق بين دالة الاستهلاك فى الأجل القصير ودالة الاستهلاك فى الأجل الطويل ، وتذكر فيما يلى اثنتين من هذه المحاولات :

(١) د . عبد الرحمن يسرى ، أساس التحليل الاقتصادى ، ص ١٠٦ .

١ - فرض الدخل النسبي (١)

وقد وضع هذا الفرض الاقتصادي الأمريكي د. وزنبرى الذى يرى أن العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل هي علاقة نسبية ، حيث لاحظ أن الانفاق الاستهلاكى للعائلات يتم وفقا لما تعودت عليه هذه العائلات ، أى أن الدخل يجب أن ينظر اليه بالنسبة لما اعتاده الفرد أو اعتادته العائلة فإذا ارتفع الدخل وكان الفرد معتادا على مستوى منخفض من الاستهلاك فإن دخله سيصبح كبيرا بالنسبة الى احتياجاته ولذلك تزيد نسبة المدخرات من الدخل أى ينخفض الميل المتوسط للاستهلاك .

أما إذا ارتفع الدخل وكان الفرد قد تعود على مستوى مرتفع من الاستهلاك لا يتناسب حتى مع الدخل الجديد بعد زيادته ، فإن هذا الدخل الجديد سوف يبقى فى اعتبار صاحبه صغيرا نسبيا ، ولن تزيد مدخراته زيادة ملموسة .

ولاحظ د. وزنبرى أن عائلة الزوج فى أمريكا التى تحصل على دخل حوالى . . . ره دولار تدخر أكثر من عائلة بيضاء تحصل على نفس الدخل ذلك لأن عائلة الزوج بهذا الدخل قد تكون معتاده على المعيشة فى أحياء أفقر وتأخذ المميزات المتاحة للفقراء فى هذه الأحياء .

وقد استخدم د. وزنبرى افتراضات نسبية الدخل فى تفسير تصرفات المجتمع ككل فى انفاقه الاستهلاكى عند تغيرات حجم الدخل القومى خلال فترة الزواج والكساد العارضة ولكن فى الأجل الطويل يبقى الاستهلاك متعلقا بالدخل يزيد بزيادته وبذلك أوضح د. وزنبرى عدم اتفاقه مع الفروض الأساسية لدالة الاستهلاك التى قدمها كينز والتى تتعلق باعتماد الاستهلاك على مستوى الدخل الحالى ،

-
- (١) انظر هـ د . عبد الرحمن يسرى . أسس التحليل الاقتصادى ، ص ١٠٢ .
هـ د . صقر احمد صقر . النظرية الاقتصادية الكلية ، ص ١٧٩ .
هـ د . محمد عبد المنعم عفر . نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام ،
الدخل والاستقرار ، ص ١٥٦ .

وبامكانية الرجوع على الدالة في حالة انخفاض الدخل ، وبعد م اعتماد أنماط الانفاق الخاصة بالمستهلكين على بعضها البعض .

٢- فرض الدخل الثابت (١)

وقد تقدم بهذه النظرية كل من اندو ، وموديجالياني ، ويزومينج ، وقرر هذه النظرية أن الاستهلاك يمثل نسبة من الدخل الثابت (أى متوسط الدخل الذى يتوقع المستهلك الحصول عليه فى المستقبل) .

فاذا توقع الفرد أن دخله سيتجه الى التزايد فى المستقبل فقد يتجه استهلاكه الى التزايد .

فالمستهلك يحاول أن يجعل موارده للاستهلاك على نفس المستوى طوول مدة حياته ، ويعتمد الى جمع المدخرات حتى يحافظ على نفس مستوى الاستهلاك خلال سنوات التقاعد .

وتثير هذه الدراسة جدلا حول فاعلية السياسة الضريبية أو المدفوعات التحويلية وتأثيرها على مستوى الاستهلاك .

وقد سارت الدول الرأسمالية بعد الثلاثينات على السياسة التى اقترحتها كينز والقائمة على تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لحمايته من الأزمات التى يسببها مبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة ، ويتمثل هذا التدخل فى أنه حين تبدو بوادر الكساد تسارع الدولة الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بزيادة الانفاق العام والخاص ليرتفع الطلب على السلع والخدمات ويعود النشاط الاقتصادى الى مستواه التوازن ، ومن الاجراءات التى تتبع تخفيض الضرائب وتخفيض سعر الفائدة مما يؤدى الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية .

(١) أنظر هـ د . صقراحمد صقر . النظرية الاقتصادية الكلية ، ص ١٨٣ .
هـ د . محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام ،

ولكن النظام الرأسمالى بدأ يواجه أزمة من نوع جديد وذلك منذ أوائل السبعينات حيث يفر النشاط الاقتصادى بحالة كساد تستمر لفترة طويلة يصاحبها حالة تضخم وارتفاع فى الأسعار مما جعل الحكومات تتخبط بين اجراءات مقاومة التضخم واجراءات مقاومة الكساد ، ويسمى الاقتصاديون هذه الحالة بـ "الكساد التضخمى" أو "التضخم الركودى"^(١) ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة وجود تضخم النفقات الذى يحدث بسبب ارتفاع أجور العمال حيث تمارس نقابات العمال ضغوطا شديدة فى سبيل رفع أجور عمالها ، وكذلك بسبب ارتفاع اثمان المواد الخام أو المواد الغذائية المستوردة ويؤدى ارتفاع أسعار المواد الأولية والوسيلة المستوردة الى زيادة مباشرة فى نفقات انتاج السلع والخدمات التى تدخل هذه المواد فى انتاجها ، ومن الأسباب لجوء المشروعات الاحتكارية الى زيادة أرباحها وهذا يؤدى الى زيادة فى أسعار المنتجات ، فإذا حدث هذا النوع من التضخم قبل وصول الطلب الكلى الى مستوى العمالة الكاملة أى مع وجود بطالة وطاقات معطلة يعانى الاقتصاد من الكساد التضخمى .

ويرى عدد كبير من الاقتصاديين الغربيين^(٢) أن هذه الأزمة هى فى حقيقتها أزمة فى بنى النظام الرأسمالى وليست مجرد أزمة فى أسلوب أدائه الاقتصادى ، كما أنها ليست المشكلة الوحيدة التى يعانى منها النظام الرأسمالى .

(١) انظر هـ د . اسماعيل صبرى مقلد . نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، ص ٥٠ هـ د . صقر احمد صقر . النظرية الاقتصادية الكلية ، ص ٤٣٦ . هـ د . احمد جامع . النظرية الاقتصادية ج ٢ ، ص ٤٥٠ . هـ د . محمد عبد المنعم عفر . نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام ، الدخل والاستقرار ، ص ٣٠٩ .

(٢) د . اسماعيل صبرى مقلد . نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، ص ٥٠ .

وبناء على ذلك فان هناك مآخذ على الاستهلاك الكلى فى النظام الرأسمالى

يمكن ايجازها فى النقاط التالية :

- ١- يؤدى سوء توزيع الثروات والدخول بين أفراد المجتمع الى سوء استخدام الموارد المتاحة ، ويتضمن ذلك أيضا ظلم اجتماعى للطبقات الفقيرة .
- ٢- يؤدى هيكل الطلب فى النظام الرأسمالى الى حدوث التضخم الهيكلى فى الاقتصاد حيث يتجاوز الطلب الكلى العرض الكلى عند مستوى العمالة الكاملة للزيادة فى الانفاق الاستهلاكى والانفاق الحكومى والانفاق الاستثمارى وتعانى الاقتصاديات الرأسمالية من تضخم الطلب نتيجة للتوسع الكبير فى الاستهلاك وعدم مواكبة الانتاج لذلك رغم التقدم الكبير فى أساليب وفنون الانتاج^(١) .
- ٣- ضعف دور الدولة فى النظام الرأسمالى فى تحقيق مستوى معيشه مناسب للأفراد نتيجة لالتزامها بمبدأ الحرية الفردية وتأثرها بها ~~في~~ فى السياسات التى تتخذها فى النشاط الاقتصادى .
- ٤- تؤدى دوافع الربح الفاحش والاحتكار وأسعار الفائدة الربوية الى زيادة فى أسعار السلع والخدمات المعروضة مما يجعلها لا تعبر عن حقيقة الأشياء ، ويعقد من عملية توفير المعلومات عن النشاط الاقتصادى للمجتمع ، وتؤثر كذلك على مستوى انفاق الدخول على الاستهلاك بتخفيضها للدخول الحقيقية للأفراد .
- ٥- ويتأثر الانفاق الاستهلاكى فى النظام الرأسمالى بقاعدة سيادة المستهلك حيث للفرد حرية فى توزيع دخله بين السلع والخدمات حسبما يروق له دون قيود ، مما يؤدى الى ضياع الموارد وعدم رشد فى الانفاق الاستهلاكى .

(١) انظر ه . د . احمد جامع . النظرية الاقتصادية ج ٢ ، ص ٤٤٧ .
ه . د . محمد عبد المنعم عفر . نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام ،
الدخل والاستقرار ، ص ٣٠٨ .

المبحث الثانى :

الاستهلاك الكلى فى النظام الاشتراكى

سيتم بحث الاستهلاك الكلى فى النظام الاشتراكى على نفس التقسيم الذى

بحثنا فيه الاستهلاك الكلى فى النظام الرأسمالى :

أولاً : الانفاق الاستهلاكية :

سبق أن ذكرنا فى الفصل الخاص بتنظيم الاستهلاك فى الاشتراكية ، أن

القائمين على التخطيط يعتمدون على عدة موازين لتحقيق التوازن فى الخطة ،

وذكرنا منها ميزان السلع وميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان ، وما ميزان

الدخول والنفقات النقدية للسكان^(١) الأداة للتخطيط تستعين بها السلطات

التخطيطية فى التعرف على الطلب الفعلى للمستهلكين كدالة لدخولهم النقدية

الى جانب عرض السلع الاستهلاكية والخدمات التى يتصب عليها هذا الطلب وذلك

خلال عام الخطة وبذلك يمكنها تحقيق التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى مع

الأخذ فى الاعتبار مستوى الاسعار السائدة بالاضافة الى الادخار الذى يقوم به

السكان .

ومن الواضح أنه يتم تحديد نصيب الاستهلاك من الدخل القومى وكذلك

كميات مختلف أنواع السلع الاستهلاكية المراد انتاجها بقرارات مركزية وتستخدم

الموازين للتأكد من توافق القرارات التخطيطية .

ويتحدد الطلب النقدى للمستهلكين على السلع والخدمات بعدة عوامل

أهمها^(٢) :

(١) د . مدحت صادق . الجهاز المصرفى فى الاقتصاد المخطط ، ص ٢٠٧ .

وانظر د . احمد جامع . مبادئ الاقتصاد . ص ٤٩٧ .

(٢) د . مدحت صادق . الجهاز المصرفى فى الاقتصاد المخطط ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

وانظر د . احمد جامع . مبادئ الاقتصاد . ص ٥٠٣ .

- ١- مستوى الرواتب والأجور في القطاع الاشتراكي (قطاع الدولة والقطاع التعاوني) ، وماتدفعه الدولة من مكافآت تشجيعية كحوافز مادية للإنتاج .
 - ٢- مستوى المنح والاعانات والمعاشات التي تدفع من ميزانية الدولة للمواطنين .
 - ٣- مايتلقاه الحرفيون الفرديون ، من دخول نقدية نتيجة بيع منتجاتهم للقطاع الاشتراكي .
 - ٤- التعويضات التي تدفع وفقا لنظام التأمين الحكومي .
 - ٥- فوائد السندات الحكومية التي يمتلكها القطاع العائلي (١) .
 - ٦- مسحوبات السكان من حسابات الادخار الخاصة بهم ومستوى الادخار في هذه الحسابات .
 - ٧- الضرائب والرسوم التي تفرض على الأفراد .
- ومع ذلك فقد يحدث اختلال في التوازن في سوق السلع الاستهلاكية ، ويرجع ذلك الى عدة عوامل تؤثر على الانفاق الاستهلاكي محدثة هذا الاختلال وهي : (٢)
- ١- يحدث الاختلال نتيجة لتوزيع أجور نقديه على العمال تزيد عن قيمة السلع الاستهلاكية والخدمات خلال فترة زمنية معينة .
 - ٢- الزيادة غير المخططة في الدخول النقدية للسكان دون أن يصاحب ذلك زيادة في إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات .
 - ٣- زيادة دخول المزارعين الجماعيين بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية التي تباع في الأسواق الحرة الأمر الذي يولد طلبا اضافيا على السلع الصناعية .

(١) تصدر الحكومة السوفيتية سندات تستهلك على آجال طويلة بقصد امتصاص جزء من القوة الشرائية التي في أيدي الأفراد ، انظر د . مدحت صادق ، الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط ، ص ٤٨٩ .

(٢) د . مدحت صادق . الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط ، ص ٤٥٠ .

٤- يؤدي النقص في مخرات السكان وزيادة سرعة تداول النقود الى زيادة نطاق دائرة التضخم ويرجع السبب في زيادة سرعة تداول النقود الى العوامل الآتية :

- أ - توقع حدوث نقص في عرض سلعة معينة .
 - ب - توقع حدوث ارتفاع في الأسعار .
 - ج - توقع حدوث اصلاح نقدي يتضمن استبدال عملة جديدة بالعملة السارية بسعر لا يكون في صالح المدخر .
- ٥- وينشأ الاختلال أيضا بسبب قصور في العرض ناتج عن مشاكل في تخطيط الانتاج ، ويرجع ذلك الى العوامل الآتية (١) :

- أ - يهدف تخطيط الانتاج في الاقتصاد الاشتراكي لتحقيق استثمارات عالية على حساب الاستهلاك الجارى بفيضة المحافظة على معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي مما يسبب نقص في الانتاج السلعي عن احتياجات المستهلكين (٢) .
- ب - لا يتم توزيع السلع المنتجة بصورة تتناسب مع حجم الطلب عليها حيث لا تعرض المنتجات الاستهلاكية في نفس وقت توزيع الدخول النقدية على السكان اضافة الى نظام توزيع السلع الاستهلاكية على المناطق المختلفة حيث يتم توزيعها مركزيا بكميات محدودة بما لا يتناسب مع حجم الطلب عليها فيحدث زيادة في الطلب

(١) انظر ه ج فيلتشينسكى . علم الاقتصاد الاشتراكي ، ص ١٨٥ .
ه د . احمد جامع . مبادئ الاقتصاد ، ص ٤٩٩ .
ه د . مدحت صادق . الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط ،

ص ٢١٠ .

(٢) انظر مبحث الأسس التي يقوم عليها النظام الاشتراكي ، ص ٤٣ .

عن العرض في بعض فترات من العام واختلالات عكسية فسي
فترات أخرى .

ج - عدم اتفاق الأنواع المنتجة من السلع الاستهلاكية مع رغبات
المستهلكين بسبب عدم التنوع أو نقص الجودة مما يسبب زيادة
العرض عن الطلب بالنسبة لبعض أنواع السلع ، واختلالات
عكسية بالنسبة للبعض الآخر ويؤدي كذلك الى وجود سوق
سوداء تعرض فيها السلع المرغوبة والتي يتم انتاجها بكميات
محدودة .

د - عدم وجود السلع الاستهلاكية في نفس المكان الذي تنفق فيه
الدخول النقدية للسكان .

هذا وتقوم الدولة باتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق التوازن النقدي من خلال
التأثير على الانفاق الاستهلاكي (١) :

أ - فاذا اتضح ان قيمة الانفاق النقدي للسكان تجاوز قيمة السلع والخدمات
المعرضة للبيع في الأسواق فانها يمكن أن تلجأ الى رفع أثمانها لامتناس
القدر الزائد من وسائل الدفع النقدية .

ب - تشجيع الادخار الفردي بهدف تقليل حجم القوة الشرائية الموجهة للاستهلاك .

ج - مراجعة الخطة الاقتصادية القومية على نحو يزيد من الاستثمارات في
الفروع المنتجة لمنتجات استهلاكية .

(١) د . مدحت صادق . الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط ، ص ٤٨٧ -
٤٩٢ . وأنظر كذلك :

هـ د . محمد سلطان ابو علي . الاسعار وتخصيص الموارد في ظل التخطيط
الاشتراكي ، مجلة مصر المعاصرة . العدد ٣٣٦ ، ص ٥٨ - ٥٩ .
هـ د . احمد جامع . مبادئ الاقتصاد ، ص ٥٠٤ .

- د - تخفيض الدخول الموزعة خاصة اذا كان من المتعذر في الأجل القصير زيادة الاستثمار وذلك عن طريق فرض الضرائب المباشرة والقروض الاجبارية .
- هـ - وقد تلجأ السلطات النقدية عند ازدياد حجم التداول النقدي باصدار عملة جديدة للتقليل من كمية وسائل الدفع التي تخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية اذا ما لوحظ زيادتها بدرجة كبيرة بالنسبة لقيمة المعروض من هذه السلع .

ولا بد من الاشارة الى أن الدولة لا تلجأ الى تخفيض الاجور النقدية كأداة لامتناع الفئات من القوة الشرائية المتاحة للسكان نظرا لما قد يترتب على هذا الاجراء من آثار نفسية واجتماعية سيئة قد تهبط بانتاجية العمل الأمر الذي يؤدي الى استفحال حجم الخلل في التوازن .

ثانيا : الاتفاق الحكومي على الاستهلاك :

يمثل الاتفاق الحكومي على الاستهلاك في النظام الاشتراكي نسبة لا بأس بها من مجمل الانفاق ، وتدل الدراسات الاحصائية على وجود اتجاه عام في معظم دول العالم الاشتراكي نحو التوسع في الاستهلاك الجماعي ويرجع ذلك الى الأسباب التالية (١) :

- أ - توفير حد أدنى لكل فرد في المجتمع من بعض السلع الاستهلاكية الضرورية كالمساكن الشعبية والأدوية . . . الخ .
- ب - ضرورة توفير حد أدنى لكل فرد في المجتمع من بعض الخدمات الاستهلاكية الضرورية مثل التعليم والصحة والأمن والعدالة . . . الخ .

(١) د . علي لطفي . التخطيط الاقتصادي ، ص ١٣٨ .

ج - الحصول على أكبر قدر ممكن من المنفعة عن طريق استخدام أقل قدر ممكن من الموارد لاشباع بعض الحاجات الاستهلاكية الضرورية مثل انشاء الطرق واقامه الجسور ومد شبكات المياه والكهرباء . ولا شك ان اشباع هذه الحاجات عن طريق الاستهلاك الجماعى يغطى قدراً أكبر من المنفعة باستخدام قدر أقل من الموارد مما لو استهلك عن طريق الأفراد أو العائلات .

د - كما أن زيادة الاستهلاك الجماعى تؤدي الى زيادة استهلاك الأفراد والعائلات وذلك لان التوسع فى الخدمات التى تؤدىها الدولة للأفراد بالمجان أو بمقابل رمزى كان الافراد ينفقون جزءاً من دخلهم فى شرائها ، اما فى هذه الحالة فانهم يوجهون هذا الجزء من الدخل لشراء سلع استهلاكية أخرى .

هـ - يعتبر الاستهلاك الجماعى أداة من أدوات إعادة توزيع الدخل القومى لمصلحة أصحاب الدخل المتواضعة .

و واضح أن الاتجاه فى الاشتراكية نحو الانفاق الحكومى على الاستهلاك فى أوجه المنافع العامة والخدمات التى يستفيد منها أكبر قدر من المجتمع يرجع الى فلسفة النظام التى تقيد الملكية الفردية فى أضيق الحدود وتحول دون تملك وسائل الانتاج . ولكن يؤخذ على تنظيم الاستهلاك الكلى فى النظام الاشتراكى عدة مآخذ أهمها :

١ - تقييد حرية الأفراد فى استهلاك ما يرغبون لكن التخطيط لانتاج السلع يأتى نتيجة قرارات مركزية .

٢ - مع ما تبذله السلطات التخطيطية لضبط الانتاج من السلع والخدمات إلا أنها تواجه باختلالات فى ميزان الدخل والنفقات النسبية وذلك يرجع بلا

شك الى عدم مناسبة السلع المنتجة لرغبات المستهلكين وفشل الخطوة الاشتراكية في تحقيق هذا الهدف .

٣- وبالرغم من ادعاء الاشتراكيين أنهم يأخذون بالتخطيط المركزي من أجل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع وإعادة توزيع الثروة لصالحهم ، وجعل الناس طبقة واحدة لا تفاوت بينهم ، إلا أن ذلك لا يتحقق في الواقع العملي حيث يوجد في المجتمعات الاشتراكية تفاوت في دخول الأفراد ويذكر ميلوفان دجيلاس في كتابه " الطبقة الجديدة " أن معدل الأجر المتوسط للعامل في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٣٥ حوالي ١٨٠٠ روبل سنوياً ، في الوقت الذي بلغ فيه راتب الأمين العام للحزب الفزل والحزب الأصبغاني مبلغ ٤٥٠٠٠ روبل سنوياً (١) . ولا يستبعد أن يقع مثل هذا التفاوت في المجتمعات الاشتراكية التي تعيش تحت حكم ديكتاتوري متعسف لا يسمح بالحريات ، ويجعل لأعضاء الحزب الاشتراكي مكانه متميزة عن فئات المجتمع مما دعا ميلوفان دجيلاس الى أن يطلق عليهم لقب " الطبقة الجديدة " حيث يقول في كتاب له بهذا العنوان " اذا قبلنا فرضاً بأن طبيعة العضوية الحزبية في الطبقة البيروقراطية الحاكمة الجديدة تقوم على أساس حق الاستخدام والتصرف بالامتيازات المرتبطة بالملكية ، ومنها السلع المادية المؤممة إلا أن هذا الافتراض لا يمكن له أن يبعد عنا حقيقة أن العضوية في الطبقة الجديدة للبيروقراطية السياسية وليدة الحزب الطبقي الجديد ، تنعكس آثارها بحق التمتع بالامتيازات الواسعة ودخل أكبر من السلع المادية ، أكثر بكثير من حقوق الامتيازات والدخل التي على النظام الاجتماعي أن يدفعها مقابل العمل في تلك الوظائف " (٢) .

(١) ميلوفان دجيلاس . الطبقة الجديدة ، ص ٦٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٤ .

الفصل الثالث

الاستهلاك الكلى فى النظام الإسلامى

* مكونات الاستهلاك الكلى :

ينقسم الاستهلاك الكلى الى الانفاق الاستهلاكى الخاص ، والانفاق الحكومى على

الاستهلاك وذلك على النحو التالى :

أولا : الانفاق الاستهلاكى الخاص :

هناك بعض العوامل التى يتأثر بها الانفاق الاستهلاكى فى النظام الإسلامى

ولا توجد فى غيره من الأنظمة :

١ - تحريم الربا ^(١) : يؤثر تحريم الربا فى الانفاق الاستهلاكى بطريق غير مباشر

وذلك نتيجة للعوامل الآتية :

أ - يقوم المنتجون فى المجتمعات الربوية باضافة الفائدة الربوية المستحقة عليهم

الى تكاليف انتاج السلع مما يرفع أسعارها ويؤثر بالتالى على الدخل

الحقيقى للمستهلكين ، وفى حالة تحريم الربا يتمكن المستهلكون من انفاق

دخلهم فى شراء كمية أكبر من السلع بسبب انخفاض تكاليف انتاجها ومن ثم

أسعارها بمقدار أسعار الفائدة .

ب - اذا أراد المنتج تخفيض تكاليف الانتاج المرتفعة بسبب الفائدة قد يعتمد

الى أجور العمال فيعمل على خفضها أو الاستغناء عن بعضهم وذلك يؤدى

فى كلا الحالتين الى نقص القوة الشرائية فى المجتمع وانخفاض الانفاق

الاستهلاكى .

ومع ما فى لفظة الربا من معنى الزيادة الا أنها فى حقيقتها نقص وضرر على الأفراد

(١) انظر ه د . يوسف حامد سالم . حكمة التشريع الإسلامى فى تحريم الربا ،

ص ٣٢ .

ه سيد قطب . فى ظلال القرآن ج ٣ ، ص ٧٥ .

والمجتمع ، ومع ما في ظاهر فعل الزكاة من نقص في المال إلا أن حقيقتها الزيادة والنماء للأفراد والمجتمع قال تعالى " وما آتيتكم من ربا ليروا في أموال الناس فلا يربوا عند الله ، وما آتيتكم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون (١) " ففى الآية إشارة الى أن فاعلى الزكاة هم المضعفون أى الذين يحصلون على الأجر المضاعف عند الله ، كما يمكن ان يستوحى منها معنى اقتصادى وهو مضاعفة الانفاق ، يقول د . رفيق المصرى " هذه الآية تذكر بنظرية المضاعف فى الانفاق . المربى يضاعف ماله ولو أدى ذلك الى تضيق ثروة المجتمع لان ما يهيمه هو السيطرة على الآخرين وابقاء ثروتهم دون ثروته ، أما المزكى فيحرك المال وينشره بين الناس فتصبح دائرته أكبر مما يؤدى الى توسيع ثروة المجتمع توسيعا ينعكس على كل الأفراد ، ومنهم هذا المزكى البعيد النظر " (٢) .

٢- ترشيد الانفاق الاستهلاكى : (٣) تساهم قواعد وأخلاقيات الاستهلاك فى ترشيد الانفاق الاستهلاكى حيث تؤدى الى تشكيل الهيكل السلى للطلب الكلى فى المجتمع لصالح الاحتياجات الضرورية وشبه الضرورية ثم الكمالية ، كما أنها تعمل على حفظ الموارد الاقتصادية للمجتمع من الضياع .

إضافة الى ان قيام الافراد بتوزيع دخلهم بين الاستهلاك والادخار (٤) متأثرين بقواعد الاستهلاك بما تتضمنه من دعوة الى التوسط فى الانفاق دون اسراف أو تقتير يؤدى الى ارتفاع نسبة الموجه الى الادخار من الدخل ، وإذا قربنا ذلك مع

-
- (١) الروم : ٣٩ .
 (٢) د . رفيق المصرى . مصرف التنمية الاسلامى ، ص ١٣٠ .
 (٣) د . محمد عبد المنعم عفر . نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام ،
 الدخل والاستقرار ، ص ٢١٨ .
 (٤) د . منذر قحف . الاقتصاد الاسلامى ، ص ١١ .

تحرير الاكتناز وفرضية الزكاة على الأموال فان هذه المدخرات لابد أن تتوجه إلى الاستثمار مما يؤدي إلى رفع نسبة الانفاق الاستثماري .

٣- توزيع الدخل : يعمل الاسلام على كفالة الحد الأدنى اللائق من مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع ، وتحقيق عدالة توزيع الدخل بينهم ، وقد سبق لنا تفصيل مستوى الكفاية الذي يضمن لجميع أفراد المجتمع بواسطة توزيع موارد الزكاة وذلك في فصل تنظيم الاستهلاك ، ونبين فيما يلي دور الموارد المالية من زكاة وغيرها في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع .

أ - الزكاة ^(١) : توزع حصيلة الزكاة في الوجوه الواردة في قوله تعالى " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " ^(٢) . ومن الواضح أن الفئة المستفيدة من الزكاة هم المحتاجون والفقراء .

ومن المعروف أن الأغنياء يقل عند هم الميل الحدي للاستهلاك ويزيد عند هم الميل الحدي للإدخار ، أما الفقراء فعلى العكس يزيد عند هم الميل الحدي للاستهلاك وينقص عند هم الميل الحدي للإدخار ، ويترتب على ذلك أن حصيلة الزكاة توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال ، وذلك أن الأفراد الذين يستحقون الزكاة يتأثر نمط استهلاكهم بعد استلامهم نصيبهم من الزكاة ، فإذا كان نمط استهلاكهم مقصوراً على سلع من نوع رديء فإنهم يستبدلون بها سلع من نوع أجود ، وكذلك ترتفع نسبة ما ينفقونه على الاستهلاك لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لديهم ، وإذا زادت دخولهم عند حد يمكنهم من الإدخار فإنهم حينئذ يوزعون هذا الدخل بين الاستهلاك والإدخار في حين كانوا ينفقونه جميعه على الاستهلاك ^(٣) ، ويعزز

(١) د . عوف محمود الكفراوي . سياسة الانفاق العام في الاسلام ، ص ٣٨٨ .

(٢) التوبة : ٦٠ .

(٣) د . محمد منذر قحف . الاقتصاد الاسلامي ، ص ١٢١ .

ذلك ما ذكرناه في بحث سابق أن الراجح من أقوال العلماء أن يعطى مستحق الزكاة ما يغنيه (١).

ب - زكاة الفطر : وتؤدي زكاة الفطر الى توزيع الدخل بصورة غير مباشرة ، وتعتبر زكاة الفطر من العوامل التي تساهم في رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع ، بل ان لها قيمة اجتماعية حيث تؤدي في وقت يكون الفقراء في أمس الحاجة اليها وذلك في نهاية شهر رمضان وقبل العيد (٢).

ج - الارث : ويساهم توزيع الميراث أيضا في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع في الغالب ، فالميراث في حقيقه أمره لا يقصد به الفقراء وإنما يقصد به تفتيت الثروة وعدم تركها في أيدي قليلة ومع ذلك فانه يساهم أيضا في مساعدة الفقراء اضافة الى ما يلحق به من توجيه فيه حث على الانفاق التطوعي على الفقراء والمساكين ممن يحضرون توزيع التركة من الأقارب وغيرهم ، قال تعالى " وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفا " (٣).

د - ما يجب على المال من حقوق : اختلف الفقهاء فيما يجب على المال من حقوق سوى الزكاة الى فريقين :

فريق يرى أنه ليس في المال حق سوى الزكاة .
وفريق آخر يرى أن في المال حق سوى الزكاة كحق الفقراء على الأغنياء وحق الماعون وحق الضيف وحق النفقة على الأقارب .

والراجح من قولى العلماء (٤) قول من يرى أن في المال حق سوى الزكاة ويؤيدهم

-
- (١) انظر ص ١١٩ .
(٢) انظر في احكام زكاة الفطر . ابن قدامه . المغنى ج ٣ ، ص ٧٩ .
(٣) النساء : ٨
(٤) انظر ه ابن العربي . احكام القرآن ج ٢ ص ٧٥٧ .
ه ابن حزم . المحلى ، ج ٥ ، ص ٢١٧ .
وانظر في أدلة الفريقين والترجيح بينهما د . يوسف القرضاوى . فقه الزكاة . ج ٢ ، ص ٩٦٤ - ٩٩٢ .

فى ذلك حديث الرجل التميمى الذى جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال :
يا رسول الله أنا رجل ذو مال كثير وأهل وحاضرة فأخبرنى كيف أنفق ؟ وكيف أصنع ؟
قال : تخرج زكاة مالك فانها طهرة تطهرك وتصل أقاربك ، وتعرف حق السائل
والجار والمسكين^(١) فجعل للسائل والجار والمسكين حقا بعد حق الزكاة .

وقد يرد اعتراض من البعض حول اعادة توزيع الدخل فى البلاد النامية وذلك
أن اعادة توزيع الدخل القومى من الفئات المرتفعة الدخل الى الفئات المنخفضة
الدخل نسبيا خلال أى فترة من الفترات الزمنية تؤدى الى انخفاض المدخرات
وذلك ليس فى صالح المجتمعات الاسلامية لأنها سوف تؤثر سلبيا على عملية
التنمية .

ويرد على هذا القول فى النقاط التالية^(٢) :

- ١- ان للتنمية الاقتصادية فى الاسلام جوانب اجتماعية لا يمكن اهمالها ومن أهم
هذه الجوانب العدالة الاجتماعية من حيث نمط توزيع الدخل ، وقد يؤدى
هذا فى حد ذاته الى انخفاض الادخار فى مبدأ الأمر حيث أن الذين
يقومون بالادخار هم الاغنياء ، ولكن هذه العدالة الاجتماعية فى توزيع
الدخل لها آثار ايجابية فى الأجل الطويل تتمثل فى التماسك والاستقرار
الاجتماعى فى المجتمع الاسلامى بسبب شعور الفقراء بالعدالة وهذا فى
حد ذاته يساهم فى نمو النشاط الانتاجى ومن ثم فى نمو الدخل الحقيقى على
أسس مستقرة دون اضطرابات عمالية أو تقلبات اقتصادية .
- ٢- ولا بد من ملاحظة أمر آخر هو أن عملية اعادة توزيع الدخل فى المجتمع
الاسلامى تتم فى شكل توازن لا يؤثر سلبيا على مدخرات الاغنياء ويزيد من
استهلاك الفقراء ، فالزكاة لها تأثير فى وجود دافع للاستثمار كما سبق أن

(١) رواه أحمد فى مسند ابن مالك ج ٣ ، ص ١٣٦ .

(٢) د . عبد الرحمن يسرى . التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاسلام . ص ٦٢ .

بيناً كما أن ذلك الجزء من مدخرات الأغنياء الذي يتحول إلى الفقراء سينفقونه في شراء المنتجات مما يؤدي إلى زيادة النشاط الانتاجي .

٣- ثم أن الدول النامية يسود فيها الاستهلاك الترفي خصوصاً بين الطبقات عالية الدخل ، فالاقتطاع الذي يحصل في دخولهم إنما يؤثر على التقليل من استهلاكهم الترفي حيث يتحول ذلك إلى الفقراء الذين ينفقونه فليس الاحتياجات الضرورية وهذا في حد ذاته يعتبر في صالح المجتمع حيث أن البلاد النامية تعاني من هذه المشكلة الرئيسية وهي تقليد انماط الاستهلاك الترفي الشائعة في البلاد المتقدمة بما لا تتحملة اقتصادياتها .

٤- كما أن كيفية توزيع الزكاة للمحتاجين تؤدي دوراً مهماً في التأثير على النشاط الانتاجي في المجتمع وليست عاملاً سلبياً يؤدي إلى إضعاف المدخرات كما يظن البعض ، وذلك أن من الفقراء والمساكين من يستطيع أن يعمل ويكتسب ويكفي نفسه بنفسه كالصانع والتاجر والزارع ولكن ينقصه أدوات الصنعة أو رأس مال التجارة ، أو الضيعة والآلات الحرث ، والسقي . فاعطاء مثل هذا من الزكاة ما يمكنه من اكتساب كفاية العيش وعدم الاحتياج إلى الزكاة مرة أخرى مما ينمي النشاط الانتاجي ويخفض نسبة البطالة في المجتمع ويؤدي هذا القول ما ذكره مؤلف شرح غاية المنتهى " وعليه فيعطى محترف ثمن آلة حرفته وإن كثرت وتاجر يعطى رأس مال يكفيه ويعطى غيرهما من فقير ومسكين تمام كفايتهما مع كفاية عائلتهما منه . . (١) " . وبناءً على ذلك فإن الادعاء بأن إعادة توزيع الدخل في البلاد النامية ليس في صالح المجتمعات الإسلامية ليس صحيحاً ، بل الواقع أن إعادة توزيع الدخل عامل ايجابي في عملية التنمية الاقتصادية .

(١) مصطفى السيوطي الرحباني . مطالب أولى النهي شرح غاية المنتهى ، ج ٢ ص ١٣٦ ، وانظر كذلك إلى د . يوسف القرضاوي . مشكلة الفقر وكيف عالجه الإسلام ، ص ١١٠ .

ثانيا : الاتفاق الحكومي على الاستهلاك :

يشكل الاتفاق الحكومي على الاستهلاك قدرا لا بأس به في الانفاق الكلى على الاستهلاك في المجتمع الاسلامي ، وان كان لا يصل الى نسبة مساهمة الأفراد والهيئات الخاصة .

ويخضع الاتفاق الحكومي على الاستهلاك لمبدأ الأولويات حيث تقسم الحاجات العامة الى ضرورية وشبه ضرورية وكماالية ^(١) ، ولا يحق للدولة أن توجه الموارد العامة لاشباع حاجة من الحاجات مع وجود نقص في الاشباع من حاجة أخرى أكثر أهمية ، ولذلك فان الامام أحمد يرى أن الفى* وهو أحد الموارد العامة يجب أن يبدأ فيه باشباع حاجات المسلمين العامة التي لا تخص فردا بذاته وهي الدفاع والأمن والعدالة ، ثم ذوى الحاجة الذين لم تكفهم الزكاة ثم بقية حاجات المسلمين يقول الحافظ ابن رجب ^(٢) " ان الفى* يجب فيه البداية بمهمات المسلمين العامة ، ثم ذوى الحاجات من المسلمين ثم يقسم الباقي بين عموم المسلمين " .

ويقول ابن قدامة في ذلك ^(٣) " أما الفى* فهو مصروف في مصالح المسلمين لكن يبدأ بجند المسلمين لأنهم أهم المصالح لكونهم يحفظون المسلمين ومافضل قدم الأهم فالأهم من عمارة الثفور وكفايتها بالاسلحه والكراع ومايحتاج اليه ثم الأهم فالأهم من عمارة المساجد والقناطر واصلاح الطرق والانهار وسد بثوقها وأرزاق القضاة ، ونحو ذلك مما للمسلمين فيه نفع " .

ويستنتج من هذا النص ترتيب المرافق العامة في ظل الظروف العادية على

الشكل الآتى : ^(٤)

-
- (١) د . يوسف ابراهيم ، النفقات العامة في الاسلام ، ص ١٩٧ .
 - (٢) ابن رجب الحنبلي ، الاستخراج لاحكام الخراج ، ص ٨٩ .
 - (٣) ابن قدامة ، المعنى ج ٦ ، ص ٤٥٠ .
 - (٤) د . يوسف ابراهيم ، النفقات العامة في الاسلام ، ص ٢٠٣ .

- ١- نفقات الدفاع والأمن والمعدالة فهي من قبيل الضرورات ويستفيد منها جميع أفراد المجتمع ، وتتهيأ الاستقرار للنشاط الاقتصادي .
- ٢- نفقات الضمان الاجتماعي والتربية والتعليم وهي أيضا من قبيل الضرورات .
- ٣- التنمية الاقتصادية وتشمل الجانب الاستثماري من النفقات الحكومية وتساهم سياسة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك في النظام الإسلامي في تحقيق التوازن في توزيع الثروات وضمان حد أدنى لمعيشة الفرد وقد سبق بيان دور الزكاة في تحقيق هذه الأهداف حيث تقوم الدولة بمهمة جبايتها وتوزيعها على مستحقيها ، كما أن للدولة أن تخصص جزءا من موارد بيت المال للمحتاجين (١) وقد فصلنا ذلك في مبحث تنظيم الاستهلاك ، وببعضنا هنا أن نذكر صورة تتصل بالإنفاق الحكومي على الاستهلاك ويستفيد منها المحتاجون والفقراء وهي الحمى (٢) ويعرف بأنه ما يحمي الإمام من الأرض والموت المباحة لمصلحة المسلمين دون أن تختص بفرد معين منهم ، وقد كان الحمى معروفا عند العرب قبل الإسلام ، وكان يستند على القوة والغلبة ويحق بموجبه للقوى أن يحمي لنفسه أو لعشيرته مكانا تختص به دون غيرها ، ولما جاء الإسلام حرم هذا النوع من الحمى وقصره على الحمى الذي يقصد به مصلحة الجماعة ، وقد روى الصعب بن جثامة أن النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع وقال : " لا حمى إلا لله ولرسوله " (٣) .
- وحرص الإسلام على مصلحة أصحاب الدخول الصغيرة في الاستفادة من الحمى ومن ذلك قول عمر لمولى له يدعى هنيا وقد ولاه على الحمى " يا هنى انمهم جناحك على المسلمين ، واتق دعوة المظلوم ، فإن دعوة المظلوم مستجابته وأن دخل رب الصريمه ورب الغنيمة ، وإياى ونعم/عوف ونعم ابن عفان ، فأنهما

(١) انظر ص ١١٩ .
 (٢) د . محمد فاروق النبهان ، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي ، ص ٢٤١ .
 (٣) رواه البخارى في كتاب المساقاة ج ٣ ص ١٤٨ ، وأحمد في مسند الصعب بن جثامة ج ٤ ، ص ٣٨ .

ان تهلك ماشيتهم يرجعان الى نخل وزرع ورب الصريمة ورب الفتيمة ان تهلك
ماشيتهم يأتيني بنيه يقول يا أمير المؤمنين أفطاركم أنا لا أبالك ؟ فالجاء والكلاء
أيسر على من الذهب والورق ، وأيم الله انهم ليرون أنى قد ظلمتهم ، انهم
لبلادهم قاتلوا عليها فى الجاهلية ، وأسلموا عليها فى الاسلام ، والذي نفسى
بيده لولا المال الذى أحمل عليه فى سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شيئاً .^(١)
قد لى مقالته عمر رضى الله عنه على أن الحمى كان مخصصاً لأغراض استهلاكية
تقوم بها الدولة من أجل تهيئة الخيول وتربيتها للجهاد فى سبيل الله وأنه
أشرك فى ذلك المحتاجين والفقراء .

* شكل دالة الاستهلاك فى الاقتصاد الإسلامى :

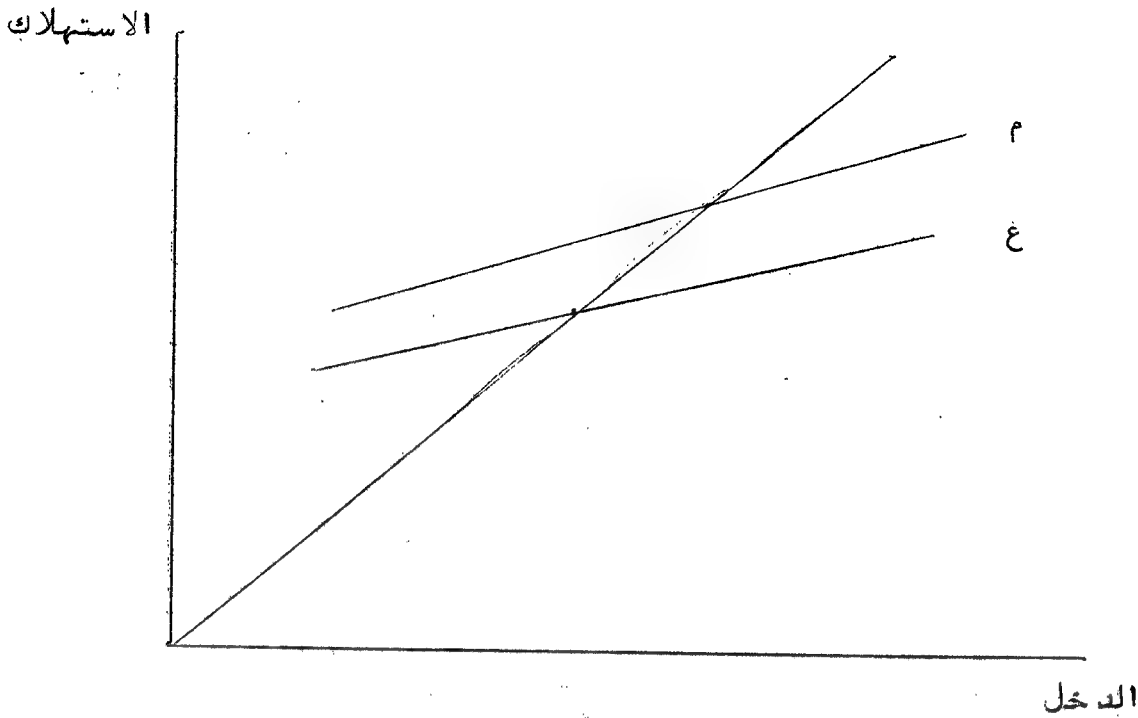
قبل أن نتعرف على دالة الاستهلاك فى النظام الإسلامى لابد من تحديد
الموقف من دالة الاستهلاك التى جاء بها كينز ، هل يمكن أن تكون مقبولة فى الاقتصاد
الإسلامى أم تعتبر مرفوضة ؟
يتلخص الرأى حول دالة الاستهلاك فى الآتى :
يمكن اعتبار دالة الاستهلاك كأداة تحليلية مقبولة فى الاقتصاد الإسلامى باعتبارها تبين
علاقة مجردة بين الدخل والاستهلاك ، ولكن هناك بعض التحفظات حول النتائج التى
تصل إليها النظرية الكينزية باستخدامها لدالة الاستهلاك كأداة تحليلية ، إذ تستخدم
فى تحليل نمط الانفاق الاستهلاكى فى النظام الرأسمالى وبالتالى فإن النتائج التى
يتم التوصل إليها تختلف بالطبع عما سيكون عليه الوضع فى الاقتصاد الإسلامى ،
فالتحليل يتم فى إطار نظام يتعامل بالربا ويعطى الأفراد الحرية الواسعة فى ممارسة
النشاط الاقتصادى ، كما أن النتائج التى يصل إليها التحليل كجزء من النظرية
الكينزية تتعلق باقتصاد متقدم تعرض للكساد من جراء نقص الطلب ولا توجد إمكانية لزيادة

(١) ابو عبيد الاموال . ص ٢٧٤ .

العرض ، ولذلك فإن هناك آراء متباينة في مدى صلاحية التحليل الكينزي بصفه عامه لظروف الدول النامية التي تختلف ظروفها عن الدول المتقدمة حيث تحتاج الى تكوين المدخرات اللازمة للقيام بالاستثمارات وذلك يفرض عليها تقييد الاستهلاك وزيادة التكوين الرأس مالي (١) . وقد يكون من الصعوبة تحديد شكل دالة الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي ، ذلك أن الخروج بأي نتيجة ينبغي أن ينبني على معلومات واقعية وإحصائية وهذا الامر غير متحقق في الوقت الحاضر ، مما يدعو الى محاولة الاجتهاد المبني على استقراء النصوص والادلة ، وتصور لطبيعة عمل النظام الاقتصادي الاسلامي ، وفيما يلي ذكر بعض الاجتهادات في هذا المجال :

أ - يذهب بعض الباحثين (٢) في الاقتصاد الاسلامي الى أن دالة الاستهلاك في مجتمع اسلامي أعلى من دالة الاستهلاك في مجتمع غير اسلامي ، وذلك لاهتمام الاسلام بتنظيم الانفاق الاستهلاكي وتكليف هيكله ، واعادة توزيع الدخل في المجتمع بزيادة حصة الفقراء من هذا الدخل بمقدار الزكاة والصدقات وكافة المساعدات التي يقدمها الافراد والحكومة بالإضافة الى الانفاق الواسع على الخدمات العامة كالـتعليم والصحة والاسكان والمرافق والامن وغيرها مما يؤدي الى زيادة الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع ومن ثم الميل المتوسط وذلك نظرا لزيادة الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة التي أعيد توزيع الدخل لصالحها ، ولزيادة الانفاق على الخدمات العامة ، والشكل البياني التالي يوضح هذه الفكرة (٣) :

-
- (١) انظر ه . د . اسماعيل محمد هاشم . التحليل الاقتصادي الكلي ، ص ٧١ .
ه . د . رفعت المحجوب . الطالب الأعلى ، ص ٢٧٦ .
(٢) انظر ه . د . محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية في الاسلام
الدخل والاستقرار . ٢٣٤ .
(٣) المرجع السابق .



حيث تمثل دالة الاستهلاك في مجتمع اسلامي قائم على الزكاة ، ع تمثل دالة الاستهلاك في مجتمع غير اسلامي .

ب - وذهب البعض الآخر من الباحثين الى القول بأن الميل الحدى للاستهلاك منخفض نسبيا في المجتمع الاسلامي ، ويبرر ذلك بأن " الاسلام يمح الاسراف والافراط في الاستهلاك ، ومن ثم فان سرعة تداول النقود تعيل الى الهبوط كما أن السياسة النقدية التقييدية لاينجم عنها أى خفض محسوس في الانفاق الاستهلاكي نظرا لان ، الاستهلاك يميل دائما الى أن يكون عند مستوى منخفض نوعا ما^(١) .

وفي الحقيقة فان الادلة ترجح الرأي الأول القائل بأن دالة الاستهلاك في مجتمع اسلامي أعلى من دالة الاستهلاك في مجتمع غير اسلامي :

١- فمن الأدلة المؤيدة لهذا الرأي ماسبق دراسته عن نمط الاستهلاك في النظام الاسلامي ومايتخذ فيه من وسائل لتنظيم الاستهلاك حيث تحقق مستوى مرتفع من الانفاق الاستهلاكي للأفراد يسد احتياجاتهم الاساسية والكمالية حسب الأولويات بصورة متوازنة ، ومن ذلك قواعد واخلاقيات الاستهلاك التي تؤثرفى

(١) محمد عارف . السياسة النقدية في اقتصاد اسلامي لا ربوى . مجلة البنوك الاسلامية المودعة ، ص ٦٥ .

سلوكيات الافراد وتوجيهها نحو السلوك الاستهلاكي الرشيد الذي يعطى صورة مثالية لما ينبغي أن يكون عليه السلوك الاستهلاكي في المجتمع الاسلامى .

٢- وكذلك سبق أن ذكرنا فى فصل تنظيم الاستهلاك^(١) أن المجتمع الاسلامى مطالب بتوفير حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع وعددا من العناصر التى يتكون منها حد الكفاية وهى :

- ١- المطعم ٢- الملبس ٣- المسكن ٤- أدوات الانتاج اللازمة
 - ٥- وسيلة الانتقال ٦- التعليم ٧- قضاء الديون ٨- الزواج .
- وتقع مسئولية توفير حد الكفاية على الدولة التى تقوم بجمع الزكاة وتوزيعها على أفراد المجتمع ، كما تقع المسئولية أيضا على باقى أفراد المجتمع ، يضاف الى ذلك أثر توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع عن طريق السياسات التى تتبعها الدولة والتى سبق بيانها ، فبذلك نجد فى المجتمع الاسلامى مستوى من المعيشة يتمتع به جميع أفراد المجتمع وهو مستوى الكفاية أو حد الكفاية ، ومن الضرورى أن يحافظ المجتمع على هذا المستوى من المعيشة بين أفراد .

٣- كما أن مذكرناه سابقا من سلامة تنظيم السوق^(٢) فى المجتمع الاسلامى من تحريم للربا وجميع معاملات الغش والغبى القاحش والغرر والقمار والاحتكار ، كل ذلك يؤدى الى أن يكون المستوى العام للأسعار أقل فى المجتمع الاسلامى من غيره مما يعنى ارتفاع القيم الحقيقية لدخول الأفراد والمستهلكين وحصولهم على كمية أعلى من السلع والخدمات .

(١) أنظر ص ١٤٢
(٢) أنظر ص ١٤٤

- ٤- كما أن للزكاة أيضا دور في رفع الميل الحدى للاستهلاك في المجتمع حيث أن ما يصل الى أيدي الفقراء والمحتاجين من أموال ينفق غالبها في شراء -
الاحتياجات الضرورية ، وذلك يؤدي الى وجود طلب على هذا النوع من السلع والخدمات فيزيد الانتاج لمواجهة هذه الزيادة في الطلب مما يعني زيادة في الطلب الاستثماري وكما هو معروف (من مبدأ المضاعف) فإن زيادة الانتاج تعنى توزيع دخول جديدة على العمال المشاركين في العملية الانتاجية الذين يقومون بعد ذلك بشراء السلع من السوق ، ثم تحدث دورة جديدة من اعادة توزيع الدخل بصاحبها زيادة في دخل الفقراء وكذلك زيادة في دخل الافراد المساهمين في العملية الانتاجية تنفق في شراء السلع والخدمات تزداد معها فرص الاستثمار في المجتمع مع كل زيادة في الانفاق ثم في الدخل وهكذا ، ويلاحظ أن اعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة انما يتم في صالح الفقراء والمحتاجين وهؤلاء ينفقونها لتلبية احتياجاتهم الضرورية وشبه الضرورية التي يلتزم جهاز الانتاج بألويات انتاجها كما سبق .
لذا فان زيادة طلب هذا النوع من السلع والخدمات يعني أن هيكل الطلب في المجتمع يظل متوازنا مع هيكل الانتاج لتحقيق أفضل استغلال للموارد .
- ٥- اما القول بأن الاسلام حين نهى عن الاسراف والافراط في الاستهلاك فإن ذلك يؤدي الى أن يكون الاستهلاك عند مستوى منخفض نوعا ما فهو قول صحيح نسبيا وليس على إطلاقه ، وذلك أن الاسراف الحاصل في المجتمعات الحالية يقابله من جانب آخر سوء توزيع في الدخل ونقص في الاحتياجات الأساسية عند فئة كبيرة من الناس ، فاذا حدث تقييد للاستهلاك الترفي واعداه لتوزيع الدخل فإن الميل للاستهلاك سينخفض بمقدار الحد من الاسراف وسيرتفع بمقدار أكبر بعد اعادة توزيع الدخل ، مما يعني في النهاية أن الميل للاستهلاك سيزداد بالدرجة التي لا يؤثر فيها النقص الحاصل من الحد

من الاستهلاك الترفى .

وهذا يدعونا الى عرض شبهه يثيرها البعض حول نمط دالة الاستهلاك فى المجتمع الاسلامى حيث يدعون أن الدعوة الى التوسط والاعتدال فى الاستهلاك تعرقل نمو الطلب الاستهلاكى للمجتمع ، وقد اعتقد ذلك أحد الاقتصاديين الغربيين الذين عاشوا فى المستعمرات الهولندية الشرقية (أندونيسيا وغيرها ومعظم سكانها من المسلمين) بأن من أهم العوامل المعرقلة للنمو فيها أو فيما يماثلها من مجتمعات شرقية أن الأفراد فيها يقنعون عادة بأنمـاط استهلاكية بسيطة ، أى أن احتياجات الأفراد فى هذه المجتمعات محدودة . ويرد على ذلك ^(١) بأن فرض الاحتياجات المحدودة للفرد المسلم ليس صحيحا لأن الله عز وجل لم يحرم طيبات الرزق على المسلمين ولا الزينة ، فالمسلم حينما يوفى بمسئوليته الاجتماعية لن يجد خرجا فى التمتع بطيبات الرزق والزينة من السلع الكمالية بما يتناسب مع ظروف المجتمع ، وحينما يشرع الفرد فى استهلاك الكماليات فلن تكون حاجاته محدودة لان هذا الباب قد لا يسد مع استمرار التطور فى انتاج السلع بأشكالها المختلفة وأنواعها الجديدة ، وكذلك فإن قناعة المسلم بما يتحقق له من رزق لا يعنى أنه لا يسعى لتحقيق مستوى أفضل من الاستهلاك الحقيقى مستقبلا وهكذا فإن التوسط فى الاستهلاك والقناعة بالرزق وهى فضائل الايمان لن تحول دون اقدام المستهلكين على زيادة استهلاكهم ومن ثم اتساع أسواقهم ونمو انتاجهم ونشاطهم الاقتصادى .

٦- وتثار هنا نقطة أخيرة حول شكل دالة الاستهلاك فى المجتمع الاسلامى هل تأخذ شكل خط مستقيم أم لا ؟ أى هل ميلها ثابت أم متغير ؟ وهل تكون

(١) انظر د . عبد الرحمن يسرى . التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاسلام ،

دائما أعلى من دالة الاستهلاك في المجتمعات غير الإسلامية أو تتقاطع معها
في بعض النقاط ؟ وهل هي دائما في ارتفاع أم انها في بعض الأحيان
تتخدر ؟

في الحقيقة يصعب الاجابة على مثل هذه التساؤلات لاحتياجها الى بيانات
دقيقة ، وهي غير متوفرة ، ولكن هناك بعض المؤشرات يمكن أن تعطينا
بعض النتائج .

فقد يختلف الميل الحدي للاستهلاك في الفترة التي يركز فيها على تلبية
الاحتياجات الأساسية والضرورية في المجتمع ، عن فترة أخرى لاحقه تجسدت
هذه المرحلة الى استهلاك الكماليات بصورة أوسع .

كذلك فان المرحلة الانتقالية التي تمر فيها المجتمعات الإسلامية لتغيير
أوضاع المجتمع نحو الالتزام بالاسلام قد يكون شكل الدالة فيها يختلف عن
الفترة اللاحقة لها حيث لا تزال سياسة إعادة توزيع الدخل أو الالتزام
بالقواعد والأخلاقيات السلوكية لم تظهر آثارها في المجتمع بعد .

فالعوامل السابقة قد تؤثر في شكل دالة الاستهلاك في المجتمع الإسلامي
بحيث يختلف ميلها وانحدارها من فترة لأخرى وذلك بسبب طبيعة الظروف
الاقتصادية التي يمر بها المجتمع الإسلامي .

* الانفاق الاستهلاكي في المجتمعات الاسلامية الحاضرة .

من المعروف أن المجتمعات الاسلامية الحالية يضاعف التزامها بقواعد النظام الاقتصادي الاسلامي وبالتالي فان اقتصادها لا يعطى صورة لما ينبغي أن يكون عليه الاقتصاد الاسلامي ، ولذلك فاننا نعرض هنا لوضع الانفاق الاستهلاكي في بعض هذه المجتمعات وما عليه من مآخذ :

١- تبين الدراسات^(١) التي أجريت على نمط توزيع الدخل في البلاد العربية (باعتبار الانفاق مؤشرا للدخل الأسري) تفاوت تركيز الدخل فيها بصورة واضحة حيث تغطي ٢٠٪ من الأسر بانفاق أكثر من ٤٠٪ من جملة الانفاق الاستهلاكي ، أما الغالبية من المجتمع وتشكل نسبة ٦٠٪ فانها لا تحظى إلا ب ٣٧٪ من جملة الانفاق الاستهلاكي .

٢- وتبين كذلك الدراسات^(٢) التي أجريت على الانفاق الاستهلاكي في البلاد العربية ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في جميع الدول العربية مع ازدياد في حدة النمو في الدول غير النفطية حيث أن مجموعة الدول العربية غير النفطية يرتفع فيها الميل الحدي للاستهلاك حيث النسبة في مصر في الاعوام من ٧١ - ٧٥ ، ٩٢٪ وفي سوريا ٨٣٪ ، وفي الاردن ١٣١٪ ، أما في الدول النفطية فانها في الجزائر ٦٤٪ ، وفي الكويت ٣٢٪ ، وفي السعودية ٣١٪ .

٣- كما بينت هذه الدراسات^(٣) التي أجريت على ميزانيات الأسرة في مجموعة من الدول العربية أن الدول العربية غير المنتجة للنفط ذات الدخل المنخفضة

(١) د . محمود عبد الفضيل . انماط توزيع الدخل في الوطن العربي . ص ٢٨٥ .

(٢) د . عبد المؤمن محمد . انماط الاستهلاك في الوطن العربي . ص ١٩٨ .

(٣) المرجع السابق . ص ٢١٣ .

تنفق من دخلها ٥٥ ٪ لاشباع حاجات الغذاء (وتصل لدى بعض الدول الى ٧٠ ٪) و ٢٠ ٪ للسكن و ١٥ ٪ للألبسة و ١٠ ٪ للانفاق على الاحتياجات الأخرى وتشمل الصحة والتعليم والنقل والمواصلات والترفيه وغير ذلك .
أما الدول النفطية فقد وجدت الدراسة أن نسبة المنفق على السلع الغذائية فيها لا يتعدى بالمتوسط ٤٠ ٪ و ١٥ ٪ للسكن و ١٠ ٪ للألبسة والباقي ، أى بحدود ٣٠ - ٣٥ ٪ للانفاق على الصحة والتعليم والرفاهية باستثناء الجزائر والعراق التى تقع فى المتوسط بين المجموعتين .

يتبين لنا من العرض السابق أن المجتمعات الاسلامية العربية المعاصرة تتفاوت فيها الدخل بشكل كبير فى الوقت الذى يعانى فيه الفقراء من انخفاض مستوياتهم المعيشية مما يعد أحد المؤشرات على ضعف الالتزام بالاسلام والتطبيق لأحكامه الشرعية ، وأن هناك فئة من الأغنياء تمتنع عن دفع الزكاة ، وتتركز فى أيديهم الثروات . وهذا التفاوت الواسع فى الدخل يعنى أن هناك فئة قليلة فى المجتمع تتمتع بنصيب وافر من السلع والخدمات الترفيهية والكمالية ، وفئات عريضة يصعب عليها الحصول على الضروريات خصوصا فى البلاد غير النفطية حيث تتجه كـل الدخل لاستهلاك الضروريات مما يفسر ارتفاع ميلها الحدى عن الدول غير النفطية ، ويؤيد ذلك ما ذكرته الدراسة من أن نسبة المنفق على السلع الغذائية فيها قد يصل الى ٧٠ ٪ من الدخل ، أما الدول النفطية فقد بينت الدراسة (١) أن هناك نسبة عالية من الانفاق الترفى والتبذير سواء على المستوى الخاص أو العام . ومن الواضح أن هذه الظواهر المتفشية فى المجتمعات الاسلامية الحاضرة نتيجة طبيعية لضعف الالتزام بقواعد النظام الاسلامى ، وليس الحل لهذه المشاكل جزئيا بأن يعاد توزيع الدخل أو يعدل من الانفاق الاستهلاكى فقط فان ذلك

(١) المرجع السابق ص ١٨٠ .

لن يكون له مفعول كبير دون أن يكون في إطار التزام كلي بالاسلام وقواعده ونظمه ،
فالعلاج يكمن في الالتزام بالاسلام وقواعده ونظمه التي تكفل الخلاص من هذه
المشاكل وغيرها من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات الاسلامية الحاضرة نتيجة
لأخذها من مناهج غربية أو شرقية مستورده .

نتائج وتوصيات

ناقشنا في هذا البحث موضوع الاستهلاك في الاسلام مع تعرضنا للاستهلاك في الأنظمة الأخرى لانتقادها وتبيان ما فيها من قصور .

ومن خلال الدراسة نستطيع أن نستخلص النتائج الآتية التي أسفرت عنها :

أولاً : يؤخذ على وضع الاستهلاك في النظام الرأسمالي مآخذ عديدة وهي :

أ - يعطى النظام الرأسمالي للفرد حرية في اختيار ما يشاء من السلع

والخدمات دون قيود أو حدود ، وليس من مصلحة المجتمع أن تطلق

للأفراد هذه الحرية دون قيود أو ضوابط أخلاقية أو تنظيمية .

وقد أدى تطبيق مبدأ حرية الاستهلاك والانتاج في النظام الرأسمالي

الى تفشى أزمات اقتصادية كبيرة كالبطالة وعدم التوازن بين العرض

والطلب . وذلك لأن من سلبيات حرية الاستهلاك تعارض الصالح

العام مع الصالح الخاص فكل فرد يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة

ويهدف للحصول على أعلى الأرباح لنفسه ويسعى الى الحصول على

أقصى اشباع فالكمل في تسابق دون مراعاة لأحوال الآخرين ، بل يسعى

نحو المصلحة الذاتية بغض النظر عن تعارضها مع مصلحة المجتمع .

ب - أدت الحرية المطلقة للاستهلاك الى نمو عادات استهلاكية سيئة

لدى الأفراد كالاسراف والتبذير واستهلاك المحرمات ، وأصبح الهدف

الذى يسعى اليه الناس هو الاستهلاك للاستهلاك .

ج - أدى وجود مبدأ سيادة المستهلك في النظام الرأسمالي الى تأثير

المستهلك على توجيه الموارد الاقتصادية حيث أن الفئة القادرة على

دفع اكبر الاثمان هم الأغنياء وأصحاب الثروات وبذلك يثجه الانتاج

لتلبية رغبات هذه الفئة من السلع وهي فى الغالب سلع كمالية ، أما

السلع التي تطلبها الفئات الفقيرة ذات الدخل المنخفض فلن يكون هناك اقبال على انتاجها مما يؤدي الى ارتفاع اثمانها لقلّة ما يعرض منها في السوق .

د - كذلك فان هناك قصور في تحليل سلوك المستهلك في النظام الرأسمالي حيث يفترض التحليل أن المستهلك لا يخضع في اختياره للتأثر بأفعال الآخرين وتصرفاتهم والبيئة التي يعيش فيها والقيم التي تربي عليها ، كما أن التحليل يشترط تجريد المنفعة أو الحاجة عن أي مفهوم أخلاقي فشرب الخمر أو تدخين السجائر أو غير ذلك من الاستهلاك الضار يعتبر ملبياً لحاجة ولم منفعه بالمعنى الاقتصادي ، لأنه يشبع رغبة نفسية ومادية لدى المستهلك وهذا التجريد للمنفعة عن أي اعتبار أخلاقي مرفوض في التصور الاسلامي ، ويؤخذ كذلك على التحليل نظريته المادية البحتة دون أخذ أي اعتبار للدوافع الأخلاقية والاجتماعية في سلوك المستهلك .

هـ - ضعف دور الدولة في النظام الرأسمالي في تحقيق مستوى معيشة مناسب للأفراد نتيجة لالتزامها بمبدأ الحرية الفردية .

و - تؤدي دوافع الربح الفاحش والاحتكار وأسعار الفائدة الربوية الى زيادة أسعار السلع والخدمات المعروضة وبالتالي تؤثر على مستوى انفاق الدخول على الاستهلاك .

ز - يتأثر الانفاق الاستهلاكي في النظام الرأسمالي بقاعدة سيادة المستهلك حيث للفرد حرية في توزيع دخله بين السلع والخدمات مما يؤدي الى ضياع الموارد وعدم الرشد في الانفاق الاستهلاكي .

ثانيا : أما تنظيم الاستهلاك فى النظام الاشتراكى فيؤخذ عليه :

أ - انه فكر غير واقعى يصعب تطبيق كثير من نظرياته مما يستدعى التغيير

المستمر ليس فنى الجزئيات بل فى الاركان التى يقوم عليها هذا الفكر ومن أمثلة ذلك فكرة حذف النقود والأسعار وعدم امكان التطبيق العملى لها وكذلك الغاء الحوافز المادية والأرباح ، والسماح بتبادل بعض السلع فى الأسواق الحرة التى تتحكم فيها عوامل العرض والطلب .

ب - ومن عيوب تنظيم الاستهلاك فى النظام الاشتراكى تقييد حرية المستهلك فى اختيار مايرغب من السلع والخدمات ، فما يعرض فى السوق من سلع وخدمات ليس له دور فى اختيارهما وانما تحدد من قبل سلطات أعلى وهذا يتنافى مع حق الفرد فى التمتع بالطيبات .

ج - لا يتمتع المستهلك فى البلاد الاشتراكية بالانواع الجيدة من السلع وما ينتج من سلع جيدة ينتج بكميات قليلة وبأسعار مرتفعة وقد لا يوجد الا فى الأسواق السوداء .

اذ قد نشأ عن اعطاء الأولوية لانجاز الاهداف المخططة لانتاج السلع الانتاجية على حساب انتاج السلع الاستهلاكية ومراقبة الاستيراد من السلع الاستهلاكية والحد منها وجود ظواهر استهلاكية سلبية فى تلك المجتمعات الاشتراكية كوجود الطوابير وتدنى نوعية السلع وقلتها توفر تنوعها وسوء الخدمة فى المحلات التجارية ونشأة السوق السوداء .

د - عدم وجود ضوابط وقيود اخلاقية على الاستهلاك كانتاج السلع الضارة ، بالفرد والمجتمع .

هـ - تواجه السلطات التخطيطية اختلالات فى ميزان الدخول والنفقات النسبية وهذا يرجع الى عدم مناسبة السلع المنتجة لرغبات المستهلكين وفشل الخطة الاشتراكية فى تحقيق هذا الهدف .

و - لا يتحقق في الواقع العملي في الاقتصاد الاشتراكي توزيع عادل للدخول والثروات حيث تتفاوت دخول الأفراد ويتميزون في الأجور التي يحصلون عليها .

ثالثا : أما بالنسبة للاستهلاك في النظام الاسلامي فان الدراسة قد خرجت بالنتائج الآتية :

أ - يقتصر تقسيم السلع المتبع في الدراسات الاقتصادية على التقسيم المادي للسلع ولا يوجد فيه ما يتعارض مع التقسيم المتبع في الدراسات الفقهية ، بل أن بعض هذه التقسيمات يتفق مع التقسيمات الواردة في الدراسات الفقهية كتقسيم السلع الاقتصادية الى سلع وخدمات حيث يعبر عنها في الدراسات الفقهية بالاعيان والمنافع ، ولكن التقسيمات الواردة في الدراسات الفقهية تتميز عن تلك الواردة في الدراسات الاقتصادية في الآتي :

(١) يرد في الدراسات الفقهية تقسيمات لا توجد في الدراسات الاقتصادية كتقسيم السلع الى مال متقوم وغير متقوم ، وتقسيمها كذلك الى طيبات وخبائث .

(٢) ينبنى على التقسيمات الفقهية أحكام شرعية تضبط المعاملات الاقتصادية بما لا يتعارض مع حدود الشريعة .

(٣) يرجع تقسيم السلع الى طيبات وخبائث الى اعتبار الاقتصاد الاسلامي للقيم الأخلاقية التي ليس لها اعتبار في الدراسات الاقتصادية .

ب - تتميز الحاجة في الاقتصاد الاسلامي عما هي عليه في الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي لارتباطها مع مقاصد الشريعة العامة وضوابط الشرع في الحلال والحرام ثم في ارتباطها بالقيم والأخلاق مما يجعلها تتميز

بجانب مهم وهو اشباع الحاجات المادية والروحية ، والاقتصاد الاسلامي

أقدر الأنظمة على اشباع معظم حاجات أفراد المجتمع وذلك لأسباب :

١- لوجود التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع مع وجود نظام النفقات الاجبارية والتطوعية وكفالة بيت المال .

٢- ترتيب أولويات الحاجات في المجتمع بحيث تشبع حاجات أكبر فئة .

٣- التوجيه الأمثل للموارد نحو انتاج السلع والخدمات تبعاً للأولويات .

ج- الاستهلاك في النظام الاسلامي منضبط بقواعد واخلاقيات تجعل سلوك

المستهلك المسلم يتصف بدرجة عالية من الرشيد الاقتصادي وهذه

القواعد هي :

١- الاستهلاك طاعة من الطاعات : يتميز الاستهلاك عن النظم الرضعية

في النظرة الى الاستهلاك حيث تجعل هذه النظم من عملية اشباع

الانسان لحاجاته هدف نهائي من النشاط الاقتصادي وأي قصور في

تحقيق هذا الاشباع يعتبر من منغصات الحياة لدى الفرد .

أما في الاقتصاد الاسلامي فان سعى الانسان لطلب الرزق وأكل

الطيب من الطعام واستهلاك المباح يعتبر طاعة من الطاعات وعادة

يؤجر عليها لكن ينبغي ألا يكون هذا الهدف النهائي انما هو وسيلة

لتحقيق غاية وهي عمارة الارض والعمل للأخرة . ولكي يكون الاستهلاك

طاعة لا بد أن يكون من المال الحلال لأن ما يستهلك من المال الحرام

يعتبر استهلاكاً محرماً .

٢- التوسط في الاستهلاك ويعنى به عدم الاسراف أو التقتير لانهما يحدان

اختلالا في النشاط الاقتصادي، والاسراف هو أن ينفق المرء ما زاد عن

امكانياته وفي وجه لا يعود بالنفع عليه أو على المجتمع ولم يراع فيه الحاجات

الحاجة والمستقبل ومسئوليته في الانفاق على أسرته ، أما البخل وهو الجانب الآخر المقابل للأسراف فهو كثر المال وعدم انفاقه في احتياجاته الطبيعية ، والبخل يحرم المجتمع من موارد تظل معطلة دون أن توجه في مجالات الاستثمار مع حرمان نفسه وأسرته من الاستمتاع بالطيبات .

٣- مراعاة أولويات الاستهلاك : ترشد قواعد الشريعة الى تقسيم السلع الاستهلاكية الى ضرورية وشبه ضرورية وكعالية وهذا الترتيب ينبغي أن يراعى جهود الدولة نحو توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع فلا يقدم الكمالي على شبه الضروري أو شبه الضروري على الضروري .

٤- تحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة : فالمستهلك المسلم ليس حراً في استهلاك ما يشاء من السلع والخدمات ، إنما مقيد بعدم استهلاك بعض السلع والخدمات المحرمة كالخمر ولحم الخنزير والدم والميتة ولبس الذهب للرجال واقتناء التعائيل وآتية الذهب والقضة والزنا .

٥- الموازنة والتكافل في الاستهلاك : فيحث الإسلام على التكافل بين المسلمين في الاستهلاك مما يحافظ على تماسك المجتمع المسلم وترايطه ، كما أن النصوص ترشد الى التضحية بأقصى اشباع لاشباع الفقير كما في حديث طعام الاثنين كافي الثلاثة حيث يضحى المستهلك بأقصى اشباع للحصول على اشباع متوسط ليكفي استهلاك شخص آخر .

٦- الاستهلاك من عمل اليد : فمن اخلاقيات الاستهلاك التي حث عليها الرسول صلى الله عليه وسلم ان يكون استهلاك المرء من كسب يده وفي ذلك ايضاً حث على العمل والسعى للتكسب .

ولا شك أن هذه القواعد مجتمعة تسمو بالسلوك الاستهلاكي للفرد المسلم وتجعله في أقصى درجات الرشده وتحافظ على سلامة النشاط الاقتصادي

من الآثار السلبية التي يولدها الاستهلاك الترفي والاستهلاك المحرم .
د - يتخذ الاسلام وسائل لتنظيم الاستهلاك القصد منها المحافظة على سلامته
السلوك الاستهلاكي وحماية النشاط الاقتصادي من الانحراف عن قواعد
وأخلاقيات السلوك الاستهلاكي ، ويقوم هذا التنظيم على أمرين :
الأول : عقيدة الفرد المسلم والتزامه السلوكي بهدي القرآن والسنة .
الثاني : قيام ولي الأمر بتطبيق قواعد السلوك الاستهلاكي ومتابعة تنفيذ
الأفراد لها سواء بالتوجيه والارشاد أو التنفيذ والالزام .

ومن وسائل تنظيم الاستهلاك في الاسلام تخطيط الاستهلاك وهو يتم معتمدا على
النقاط الثلاث الآتية :-

- ١- دور الدولة والأفراد في توفيه الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع ، حيث
يقوم الأفراد والدولة بالمساهمة في توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع
مما يدل على أن نسبة الحاجات العامة المشبعة في المجتمع المسلم أعلى من
غيره في المجتمعات الأخرى ويتمثل ذلك في توفير حد الكفاية للأفراد في المجتمع
الاسلامي .
- ٢- سلامة تنظيم السوق في النظام الاسلامي حيث تؤدي السوق في النظام الاسلامي
دورا مهما في المساعدة على تنظيم الاستهلاك والتخطيط له وذلك ان السوق
في الاقتصاد الاسلامي يقوم على أسس وقواعد تنظيمية سليمة كتحريم الاحتكار
ومنع الفرر والربا ووجود نظام الحسبه الذي يحفظ حق المستهلكين وتدخل الدولة
لضمان سيادة المنافسة . . . الخ ، وبناء على ذلك فان سلامة تنظيم السوق
تساهم في سد الحاجات الأساسية والضرورية للمستهلكين لان الموارد تتوجه
نحو انتاج السلع والخدمات التي تناسب احتياجات المستهلكين الأساسية
والضرورية كما أن السوق بهذه القواعد يكون أكثر صدقا في التعبير عن الاحتياجات

الحقيقية للمستهلكين ويساهم تنظيم السوق كذلك في حماية المستهلكين وحصولهم على السلع بالأسعار الحقيقية دون مغالاة فاحشة أو أرباح عالية .

٣- مساهمة الإنتاج في توفير الاحتياجات الضرورية وذلك ان حاجة المسلم الضرورية سواء وجدت ما يدعمها من القوة الشرائية أم لم تجد يجب أن توضع في اعتبار المنتجين ، وذلك ان توفير الضروريات واجب على المجتمع سواء تم ذلك من خلال آلية السوق أم لم يتم ، ويساهم تنظيم الإنتاج في الاقتصاد الاسلامي في توفير أكبر قدر من السلع الاستهلاكية التي تناسب المستهلكين سواء في كميتها أو في نوعيتها أو في أسعارها .

هـ - من بين مهام هيئة التخطيط في الاقتصاد الاسلامي تخطيط الاستهلاك وذلك بالصورة الآتية :-

- ١- تحديد الاولويات حسب ظروف المجتمع عن طريق الاستئناس بمؤشرات السوق .
- ٢- توجيه المنتجين نحو انتاج السلع الضرورية وشبه الضرورية حسب الخطة باتباع اسلوب الحوافز ايجابا وسلبا وماعدا ذلك من اجراءات أخرى في اطار الحدود الشرعية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي .
- ٣- التأثير على الاستيراد بتشجيع استيراد السلع الضرورية والحد من استيراد السلع الكمالية التي لا تناسب ظروف الاقتصاد في مراحل تطوره المختلفة .
- ٤- قيام الدولة بالانتاج والاستيراد لبعض السلع التي يحتاجها الناس وبيعها بأسعار مناسبة .

و - لا يصلح تحليل سلوك المستهلك في النظام الرأسمالي لكي يطبق في النظام الاسلامي وذلك لعدة اعتبارات منها أن هذا التحليل ينطبق على مستهلك في مجتمع رأسمالي يتصف بخصائص الرأسمالية التي تختلف عن خصائص النظام الاقتصادي الاسلامي كما أن بعض الأسس التي يبنى عليها التحليل تختلف مع

أسس وخصائص الاقتصاد الاسلامي كتجريد الحاجة من أى ارتباط بالقسم والأخلاق .

ز - تواجه الباحثين فى الاقتصاد الاسلامي صعوبات كثيرة فى تحليل سلوك المستهلك المسلم وأهم هذه الصعوبات أنهم يتعاملون مع نصوص مجردة لا مجتمع فعلى قائم . والسبب فى ذلك أننا لا نجد فى الواقع المعاصر مجتمعاً اسلامياً يلتزم التزاماً تاماً بالاسلام كمنهج حياة يستمد منه التشريعات التى تنظم جميع جوانب حياته ، ولذلك لا بد من أن يأخذ عند تحليل سلوك المستهلك المسلم الاعتبار الآتية :-

١- أن التحليل يتم من منطلق استقراء النصوص وتصور لطبيعة المجتمع المسلم وطبيعة النشاط الاقتصادي .

٢- ان ما يقدم من تحليل إنما هو تصور لما ينبغى أن يكون عليه سلوك المستهلك المسلم .

٣- ان الاعتماد على قواعد وأخلاقيات الاستهلاك قد يعطينا صورة أقرب لحقيقة السلوك الاستهلاكي للفرد المسلم .

ح - يتصف السلوك الاستهلاكي بالنسبة للمستهلك المسلم بالرشد ويقصد به ، أن المستهلك المسلم :

(١) ينفق دخله بين مصالح الدنيا والآخرة .

(٢) يراعى اولويات الاستهلاك .

(٣) انه غير مسرف أو مقتر فى استهلاكه .

(٤) لا يستهلك السلع والخدمات الضارة والمعززة ، أى

أنه يضحى بالاشباع العاجل من أجل الاشباع

الاجل فيمتنع عن المعززات طمعا فى الحصول على

أفضل منها فى الآخرة .

ط - ينقسم المستهلكون في المجتمع الاسلامي الى ثلاث فئات :

الأولى : الفئة المطبقة بالقواعد الاستهلاكية كل الالتزام وتحريض كل الحرص على عدم الانحراف عنها والميزان الذي تقيس به مدى التزامها هو صفات المستهلك الرشيد . وهي تمثل قطاعا ملموسا في المجتمع .

الثانية : وهي فئة التزامها بالقواعد الاستهلاكية ضعيف جدا وقد تخرج عنها بالكلية وهي محدودة في المجتمع وقد يكون لها تأثير على الفئة الثالثة .

الثالثة : وتمثل القطاع المريض والكبير في المجتمع ويغلب عليها الالتزام بالقواعد والاخلاقيات الاستهلاكية ولكن قد تتدخل عدة عوامل تؤثر في سلوكها الاستهلاكي . ويشكل هذا التقسيم منطلقا لتحليل سلوك المستهلك المسلم في الاقتصاد الاسلامي .

ي - يتلخص الموقف من دالة الاستهلاك التي جاء بها كينز في أنه يمكن اعتبارها كأداة تحليلية مقبولة في الاقتصاد الاسلامي باعتبارها تبين العلاقة بين الدخل والاستهلاك ، ولكن هناك بعض التحفظات حولها وحول النتائج التي تصل اليها النظرية الكنزية باستخدامها لدالة الاستهلاك ، وذلك لانها تهمل الجوانب الاجتماعية المختلفة وتأثيرها على الاستهلاك .

ك - هناك بعض العوامل التي يتأثر بها الانفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي في النظام الاسلامي ولا توجد في غيره من الأنظمة وهي :-

١ - تحريم الربا وذلك بطريق غير مباشر حيث أن تحريم الربا يمكن المستهلكين من انفاق دخولهم في شراء كمية أكبر من السلع بسبب انخفاض تكاليف انتاجها ومن ثم أسعارها بمقدار أسعار الفائدة .

٢ - ترشيد الانفاق الاستهلاكي حيث تساهم قواعد وأخلاقيات الاستهلاك في ترشيد الانفاق الاستهلاكي وتكيف الهيكل السلمي للطلب الفعلي في المجتمع لصالح الاحتياجات الضرورية وشبه الضرورية ثم الكمالية . مع توفير

مدخرات حيث يقوم الأفراد بتوزيع دخلهم بين الاستهلاك والإدخار متأثرين

بقواعد الاستهلاك بما تتضمنه من دعوة إلى التوسط في الانفاق .

٣- توزيع الدخل حيث يعمل الإسلام على كفالة الحد الأدنى اللائق من مستوى

المعيشة لكافة أفراد المجتمع وتحقيق عدالة توزيع الدخل بينهم وذلك

بوسائل عديدة كالزكاة، وزكاة الفطر والارث وما يجب من حقوق على الميراث

سوى الزكاة .

٤- يخضع الانفاق الحكومي على الاستهلاك لمبدأ الأولويات حيث تقسم الخدمات

العامة إلى ضرورية وشبه ضرورية وكفالية، وترتب التراتب العامة حسب أهمية

الانفاق على الشكل الآتي :-

(١) نفقات الدفاع والأمن والعدالة .

(٢) نفقات الضمان الاجتماعي والتربية والتعليم .

(٣) التنمية الاقتصادية .

ل - تكون دالة الاستهلاك في مجتمع إسلامي أعلى من دالة الاستهلاك في مجتمع غير

إسلامي وذلك لاهتمام الإسلام بتنظيم الانفاق الاستهلاكي وتكييف هيكله

وأعادة توزيع الدخل في المجتمع بزيادة حصة الفقراء من هذا الدخل بالإنفاق

إلى الانفاق الواسع على الخدمات العامة كالنقل والصحة والترفيه والأمن وغيرها،

ولا يؤدي الحد من الإسراف والترف إلى انخفاض الاستهلاك وذلك أن تقييد

الاستهلاك الترفي يصاحبه إعادة لتوزيع الدخل ، فإذا انخفض الميل للاستهلاك

بمقدار الحد من الإسراف فإنه سيرتفع بمقدار أكبر بعد إعادة توزيع الدخل

مما يعني في النهاية أن الميل للاستهلاك سيزداد بالدرجة التي لا يؤثر فيها

النقص الحاصل من الحد من الاستهلاك الترفي .

م - تتفاوت الدخول في المجتمعات الإسلامية المعاصرة في الوقت الذي يعاني فيه

الفقراء من انخفاض مستوياتهم المعيشية مما يدل على ضعف الالتزام بالاسلام

وان هناك فئات من الاغنياء تتنعم عن دفع الزكاة وهذا التفاوت في الدخول يعنى ان هناك فئة قليلة في المجتمع تتمتع بنصيب وافر من السلع والخدمات الترفيهية والكمالية ، وفئات غريضة يصعب عليها الحصول على الضروريات ومن الواضح أن هذه الظواهر الموجودة في المجتمعات الاسلامية المعاصرة انما هي نتيجة لضعف الالتزام بالاسلام والعلاج يمكن عن طريق الالتزام بالاسلام وقواعده ونظمه التي تشكل الخلاص من مشاكله التي يعاني منها .

رابعاً : وبناءً على ما سبق من نتائج توصلنا اليها من البحث فاننا نقدم هذه التوصيات :

- ١- تبين من البحث القصور في الانظمة الوضعية عن معالجة المشكلة الاقتصادية وقيادة الأمة بسلام وان ما يقدمه الاسلام من حلول ومعالجات هي الأولى بالاتباع والأخذ ولذلك فان الباحث يوصي بالأخذ بالنظام الاقتصادي الاسلامي وبجميع أنظمة الاسلام للخروج بالأمة من الضعف الذي تعاني منه ،
- ٢- ونوصي كذلك بمحاربة انتاج واستهلاك المحرمات والسلع والخدمات الضارة والتي تنتشر في كثير من البلاد الاسلامية نتيجة للتساهل في منعها أو وجود تشريعات تسمح بها ، ويجب الادراك انها أحد أسباب ضعف وهزيمة الأمة وايضا أحد اسباب معوقات التنمية الاقتصادية في المجتمع الاسلامي .
- ٣- ونوصي كذلك بنشر الوعي الاستهلاكي بين المسلمين بالوسائل الاسلامية المشروعة والتي تستهدي بالقواعد والاخلاقيات الاستهلاكية وتقويم السلوك الاستهلاكي الرشيد للمسلم كقدوة أمام المسلمين ليقتدوا به في استهلاكهم . وما يتطلبه من التزام تشريعات الدولة واجراءاتها التنفيذية بذلك في كافة مجالات النشاط الاقتصادي .

فهرس المراجع

اولا : الكتب :

القرآن الكريم

. د . ابراهيم الطحاوى

١- الاقتصاد الاسلامي مذهبيا ونظاما . مجمع البحوث الاسلامية - القاهرة

١٩٧٤ .

. ابن الاثير (عز الدين علي بن محمد)

٢- الكامل في التاريخ ، دار الطباعة المنيرية - القاهرة ، ١٣٤٩ هـ .

. ابن الاثير (ابو السعادات المبارك بن محمد)

٣- جامع الاصول ، تحقيق عبد القادر الارناؤوط ، مكتبة الحلواني ، ١٩٦٩ .

. ابن تيمية

٤- الحسبة في الاسلام ، دار الكتاب العربي .

. ابن الجوزى

٥- تاريخ عمر بن الخطاب ، دار احياء علوم الدين - دمشق .

. ابن حزم

٦- المحلى ، المكتب التجارى للطباعة والنشر ، بيروت .

. ابن رجب الحنبلي

٧- الاستخراج لاحكام الخراج ، دار المعرفه ، بيروت ، ١٩٧٩ م .

. ابن رشد

٨- بداية المجتهد ، دار الفكر ، مكتبة الخانجي .

. ابن الرفعة الانصارى

٩- الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ، تحقيق د . محمد احمد

الخاروف ، جامعة الطك عبد العزيز ، مكة المكرمة ، ١٩٨٠ .

. ابن قدامه

١٠- المفضي ، تحقيق طه محمد الزيني ، مكتبة القاهرة ، ١٩٦٩ .

. ابن القيم

١١- الروح ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر اباد ، ط ٤ ، ١٩٦٣ .

. ابن كثير

١٢- تفسير القرآن العظيم ، تحقيق عبد العزيز عنيـم وآخرون ، دار الشعب
القاهرة ،

. ابن عابدين

١٣- حاشية رد المحتار على الدر المختار ، مطبعة مصطفى الحلبي ، ط ٢ ،

١٩٦٦ .

. ابن العربي

١٤- احكام القرآن ، تحقيق محمد علي البجاوي ، عيسى الحلبي ، القاهرة ،

. ابن ماجه

١٥- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء

التراث ، ١٩٧٥ .

. ابن منظور

١٦- لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٨ .

. ابن نجيم

١٧- الاشباه والنظائر ، مؤسسة الحلبي ، القاهرة ١٩٦٨ .

١٨- البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، دار المعرفة ، بيروت ط ٢ .

. ابو الاعلى المودودي

١٩- اسس الاقتصاد بين الاسلام والنظم المعاصرة ، الدار السعودية للنشر

جدة ط ٢ ، ١٩٦٧ .

٢٠- نظام الحياة في الاسلام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

ابو حامد الغزالي .

٢١- احياء علوم الدين ، دار المعرفة ، بيروت .

٢٢- المستصفى من علم الاصول ، تحقيق محمد مصطفى ابوالعلا ، مكتبة
المثنى - بغداد ،

ابو داود السجستاني .

٢٣- سنن ابي داود ، اعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس - حمص سوريا ط ١ ،

١٩٦٩ .

ابو عبيد القاسم بن سلام .

٢٤- الاموال ، تحقيق محمد خليل هراس ، مكتبة الكليات الازهرية ط ٣ - ١٩٨١ .

ابو يوسف .

٢٥- الخراج ، دار المعرفة - بيروت ١٩٧٩ .

احمد ابراهيم .

٢٦- المعاملات الشرعية المالية ، دار الانصار - القاهرة ١٤٠١ هـ .

احمد ابو اسماعيل .

٢٧- اصول الاقتصاد ، دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٦ .

احمد بن حنبل .

٢٨- الزهد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٧٨ .

٢٩- مسند الامام احمد ، المكتب الاسلامي - بيروت ط ٣ ١٩٧٨ .

د . احمد جامع .

٣٠- الرأسمالية الناشئة ، دار المعارف - القاهرة ١٩٦٨ .

٣١- مبادئ الاقتصاد ، دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٥ .

٣٢- النظرية الاقتصادية ، دار النهضة العربية - القاهرة ط ٣ ١٩٧٦ .

د . احمد شلبي .

٣٣- السياسة والاقتصاد في التفكير الاسلامي ، مكتبة النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٤ .

. آرثر ادوارد بيرنز

٣٤- علم الاقتصاد الحديث ، ترجمة بوهان الدجاني وعصام عاشور ، دار صادر

بيروت - ١٩٦٠ .

. د . اسماعيل صبرى مقلد

٣٥- نحو نظام اقتصادى عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة

ط ١ ١٩٧٧ .

. د . اسماعيل محمد هاشم

٣٦- التحليل الاقتصادى الكلي ، دار الجامعات المصرية - الاسكندرية

ط ١ ١٩٨٢ .

. الكسيس كاريل

٣٧- الانسان ذلك المجهول ، تعريب شفيق اسعد فريد ، مكتبة المعارف

بيروت ط ٣ ، ١٩٨٠ .

. أ.ى . ونسك وآخرون

٣٨- المعجم المفهرس لالفاظ الحديث ، مطبعة بريل - ليدن ١٩٦٧ .

. البخارى

٣٩- صحيح البخارى ، المكتبة الاسلامية - استانبول ١٩٧٩ .

. د ، بدران ابو العينين

٤٠- اصول الفقه ، مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية .

٤١- الشريعة الاسلامية - تاريخها ونظرية الملكية والعقود ، مؤسسة شباب

الجامعة - الاسكندرية .

. البهوتى

٤٢- شرح منتهى الارادات ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .

٤٣- كشف القناع ، مكتبة النصر الحديثة - الرياض .

للبي الخولي

- ٤٤ - الثروة في ظل الاسلام ، دار الاعتصام - القاهرة ط ٣ - ١٩٧٨ .
- بي نيكسين .
- ٤٥ - اسس الاقتصاد السياسي في الاشتراكية الماركسية ، الدار القومية للطباعة والنشر .
- الترمذى .
- ٤٦ - الجامع الصحيح ، دار الفكر - بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٤ .
- جعفر بن علي الدمشقي .
- ٤٧ - الاشارة الى محاسن التجارة تحقيق البشرى الشوريجي ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة - ١٩٧٧ .
- ج . فيلتشينسكي .
- ٤٨ - علم الاقتصاد الاشتراكي ، دار التقدم العلمي - ١٩٧٣ .
- د . جلال احمد امين .
- ٤٩ - الاقتصاد القومي ، مكتبة وهبه - القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٢ .
- جورج بورجين ، بيز رامبير .
- ٥٠ - النظام الاشتراكي ، ترجمة وليم خوري ، دار الانوار - بيروت ١٩٦٥ .
- جورج سول .
- ٥١ - المذاهب الاقتصادية الكبرى ، ترجمة راشد البراوى ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٦٥ .
- جون ماينرد كينز .
- ٥٢ - النظرية العامة في الاقتصاد ، ترجمة نهاد رضا ، دار مكتبة الحياة بيروت ١٩٦٢ .
- د . حازم البلاوى .
- ٥٣ - اصول الاقتصاد السياسي ، دار منشأة المعارف - الاسكندرية ١٩٧٥ .

٥٤- المجتمع التكنولوجي الحديث - دار منشأة المعارف - الاسكندرية .

د . حسين حامد

٥٥- اصول الفقه ، دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٠ .

د . حسين عمر

٥٦- التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار الشروق - جدة ، ط ٢ ، ١٩٧٨ .

٥٧- نظرية القيمة ، دار الشروق - جدة ، ط ٥ ، ١٩٨١ .

د . حمدي زهران

٥٨- التخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، مكتبة عين شمس - القاهرة

١٩٧٩ .

د يمتري كوسولاس

٥٩- مفتاح التقدم الاقتصادي ، ترجمة محمد ماهر نور ، دار الفكر العربي .

الرازي

٦٠- التفسير الكبير ، دار الكتب العلمية - ط ٢ .

د . راشد البراوي

٦١- التفسير القرآني للتاريخ ، دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٣ .

رفعت العوضي

٦٢- نظرية التوزيع ، مجمع البحوث الاسلامية - القاهرة ١٩٧٤ .

د . رفعت المحجوب

٦٣- الاقتصاد السياسي ، دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٧ .

٦٤- الطلب الفعلي ، دار النهضة العربية - القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٠ .

٦٥- النظم الاقتصادية ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٠ .

د . رفيق المصري

٦٦- مصرف التنمية الاسلامي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٧٧ .

الرملي

٦٧- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، مصطفى الحلبي - القاهرة ١٩٦٧ .

روبرت هيلبرد نر

٦٨- الاقتصاد في خدمة المجتمع ، ترجمة محمد ماهر ، دار الكرنك - القاهرة ١٩٦٥ .

الزركشي

٦٩- المنثور في القواعد ، تحقيق د . تيسير فائق احمد ، وزارة الاوقاف

الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٢ .

د . زكريا احمد نصر

٧٠- تطور النظام الاقتصادي ، دار النهضة العربية - القاهرة ط ٤ ١٩٦٥ .

الزمخشري

٧١- الفائق في غريب الحديث ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم وعلي محمد

البجاوي ، دار المعرفة - بيروت .

٧٢- الكشف عن حقائق التنزيل ، شركة ومطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة .

الزنجاني

٧٣- تخرج الفروع على الاصول ، تحقيق د . محمد اديب صالح ، مطبعة

جامعة دمشق ، ط ١ ، ١٩٦٢ .

الزيلعي

٧٤- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، دار المعرفة - بيروت .

السرخسي

٧٥- الميسوط ، دار المعرفة - بيروت .

د . سعد ماهر حمزة

٧٦- علم الاقتصاد ، دار المعارف - القاهرة ١٩٦٧ .

د . سلوى سليمان ، د . عبد الفتاح محمد قنديل

٧٧- مقدمة في علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية - القاهرة ، ط ٢ - ١٩٧٧ .

د . السيد عبد المولى

٧٨- اصول الاقتصاد ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٥ .

سيد قطب

٧٩- العدالة الاجتماعية في الاسلام ، دار الشروق - بيروت ١٩٧٤ .

٨٠- في ظلال القرآن ، دار الشروق - بيروت ١٩٧٤ .

٨١- المستقبل لهذا الدين ، الاتحاد الاسلامي العالمي للمنظمات الطلابية

١٩٨١ .

السيوطي

٨٢- الاشباه والنظائر ، مصطفى الحلبي - ١٩٥٩ .

شارل بتلهيم

٨٣- التخطيط والتنمية ، ترجمة د . اسماعيل صبرى عبد الله دار المعارف

القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٦٨ .

الشاطبي

٨٤- الموافقات ، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة .

د . صقر احمد صقر

٨٥- النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات - الكويت .

الشربيني

٨٦- مغنى المحتاج ، دار الفكر - بيروت .

د . صبحي الصالح

٨٧- النظم الاسلامية ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط ٤ ، ١٩٧٨ .

د . صلاح الدين نامق

٨٨- توزيع الثروة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، دار المعارف - مصر ١٩٦٧ .

٨٩- النظم الاقتصادية المعاصرة ، دار النهضة العربية - القاهرة ، ١٩٧٣ .

. طارق حجي

٩٠ - افكار ماركسية في الميزان ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية - القاهرة

ط ٣ - ١٩٨٠ .

. الطرابلسي

٩١ - مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، مكتبة النجاح - طرابلس .

. د . عارف دليه

٩٢ - النظم الاقتصادية المقارنة ، جامعة حلب ١٩٧٥ .

. د . عاطف السيد

٩٣ - دراسات في التنمية الاقتصادية ، دار المجمع العلمي - جدة ١٩٧٨ .

. د . عبد الرحمن زكي

٩٤ - مذكرات في التطور الاقتصادي ، دار الجامعات المصرية - الاسكندرية .

. د . عبد الرحمن يسري

٩٥ - اسس التحليل الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية ١٩٨٠ .

٩٦ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاسلام ، مؤسسة شباب الجامعة -

الاسكندرية .

. د . عبد السلام العبادي

٩٧ - الملكية في الشريعة الاسلامية ، مكتبة الاقصى - عمان ط ١ ، ١٩٧٤ .

. د . عبد العزيز البدرى

٩٨ - الاسلام ضامن للحاجات الاساسية لكل فرد ، ١٩٥٩ .

٩٩ - حكم الاسلام في الاشتراكية ، المكتبة العلمية - المدينة المنورة ط ٤ ، ١٩٧٧ .

. د . عبد الفتاح قنديل

١٠٠ - اقتصاديات التخطيط ، مكتبة غريب - القاهرة .

. عبد الله علوان

١٠١ - التكافل الاجتماعي في الاسلام ، الدار السعودية للنشر والتوزيع - جدة .

- د . عبد الكريم صادق بركات ، د . حامد عبد المجيد دراز .
- ١٠٢- علم المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية .
- د . عبد المنعم البيه وآخرون .
- ١٠٣- الاشتراكية العربية ، دار الجامعات المصرية ١٩٦٥ .
- عبد الوهاب خلاف .
- ١٠٤- علم اصول الفقه ، دار القلم - الكويت ط ١٢ ، ١٩٧٨ .
- د . عبد النبي حسن يوسف .
- ١٠٥- الاقتصاد المعاصر ، مكتبة عين شمس - القاهرة ١٩٧٦ .
- العزبن عبد السلام .
- ١٠٦- قواعد الاحكام في مصالح الانام ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- د . علي حافظ منصور ، د . محمد عبد المنعم عفر .
- ١٠٧- مبادئ الاقتصاد الجزئي ، دار المجمع العلمي - جدة ١٩٧٩ .
- علي سعيد عبد الوهاب .
- ١٠٨- تمويل المشروعات في ظل الاسلام ، دار الفكر العربي ١٩٧٩ .
- د . علي السلمي .
- ١٠٩- الاعلان ، مكتبة غريب - القاهرة .
- ١١٠- تحليل النظم السلوكية ، مكتبة غريب - القاهرة ١٩٧٥ .
- علي الطنطاوى ، ناجي الطنطاوى .
- ١١١- سيرة عمر بن الخطاب ، المكتبة العربية - دمشق ١٩٥٥ .
- د . علي عبد الواحد وافي .
- ١١٢- حقوق الانسان في الاسلام ، دار نهضة مصر - القاهرة - ط ٥ ١٩٧٩ .
- د . علي علي عبد الرسول .
- ١١٣- المبادئ الاقتصادية في الاسلام ، دار الفكر العربي - ط ٢ ، ١٩٨٠ .
- د . علي لطفي .
- ١١٤- التخطيط الاقتصادي ، مكتبة عين شمس ١٩٧٧ .

- . د . عوف محمود الكفراوي
- ١١٥ - سياسة الانفاق العام في الاسلام ، مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية .
- . د . فتحي الدريني
- ١١٦ - التعسف في استعمال الحق ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٧ .
- ١١٧ - الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده ، مؤسسة الرسالة ، بيروت
ط ٢ ، ١٩٧٧ .
- . فضل الله الجيلاني
- ١١٨ - فضل الله السمد في توضيح الادب المفرد - المطبعة السلفية -
القاهرة ١٣٧٨ هـ .
- . الفيروز آبادي
- ١١٩ - بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، المجلس الاعلى للشؤون
الاسلامية - القاهرة ١٣٨٧ هـ .
- . قاضي زاده
- ١٢٠ - نتائج الافكار تكلمة فتح القدير ، مصطفى الحلبي ، ط ١ ، ١٩٧٠ .
- . القرطبي
- ١٢١ - الجامع لاحكام القرآن ، دار القلم ، ط ٣ ، ١٩٦٦ .
- . الكاساني
- ١٢٢ - بدائع الصنائع ، دار الكتاب العربي ، بيروت - ط ٢ ، ١٩٧٤ .
- . ل . أ . ليونتيف
- ١٢٣ - الموجز في الاقتصاد السياسي ، ترجمة ابو بكر يوسف ، المؤسسة
المصرية العامة للتأليف والنشر .
- . المجلس العلمي
- ١٢٤ - اثر تطبيق النظام الاقتصادي في المجتمع الاسلامي ، جامعة الامام محمد
ابن سعود ، ١٩٨١ م .

المجمع العلمي

١٢٥ - مجموعة المصطلحات العلمية والفنية .

محمد أبو زهرة

١٢٦ - اصول الفقه ، دار الفكر العربي - القاهرة .

١٢٧ - محاضرات في المجتمع الاسلامي ، معهد الدراسات الاسلامية -

القاهرة ،

١٢٨ - الملكية ونظرية العقد ، دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٧٧ .

د . محمد احمد صقير

١٢٩ - الاقتصاد الاسلامي مفاهيم ومرتكزات ، المركز العالمي لبحاث

الاقتصاد الاسلامي ، جلد ١ ، ط ١ ، ١٩٨٠ .

د . محمد أنس الزرقاء

١٣٠ - صياغة اسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ، المركز

العالمي لبحاث الاقتصاد الاسلامي - جده ، طبعة ١ ، ١٩٨٠ .

د . محمد باقر الصدر

١٣١ - اقتصادنا ، دار الكتاب اللبناني ، دار الكتاب المصري ، ١٩٧٧ .

محمد بن الحسن الشيباني

١٣٢ - الكسب ، تحقيق د . سهيل زكار ، ط ١ ، ١٩٨٠ .

د . محمد بلتاجي

١٣٣ - منهج عمر بن الخطاب في التشريع ، دار الفكر العربي - ١٩٧٠ .

محمد جمال الدين القاسمي

١٣٤ - محاسن التأويل ، دار احياء الكتب العربية - القاهرة .

محمد حمدي النشار

١٣٥ - النظم الاقتصادية ، جامعة اسيوط ، ١٩٦٥ .

محمد خليل برعي

١٣٦ - مبادئ الاقتصاد ، مكتبة نهضة الشرق - القاهرة ١٩٧٧ .

- محمد رشيد رضا .
- ١٣٧- تفسير المنار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٣ .
- د . محمد سلطان ابو علي ،
- ١٣٨- التخطيط الاقتصادي واساليبه ، دار الجامعات المصرية - القاهرة ، ١٩٧٩ .
- د . محمد شوقي الفنجري .
- ١٣٩- المذهب الاقتصادي في الاسلام ، مكتبة عكاظ - جدة - ط ١ ، ١٩٨١ .
- ١٤٠- ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ، ١٩٧٨ .
- د . محمد عبد المنعم عفر .
- ١٤١- التنمية الاقتصادية لدول العالم الاسلامي ، دار المجمع العلمي - جدة ١٩٨٠ .
- ١٤٢- نحو النظرية الاقتصادية في الاسلام ، الاثمان والاسواق ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية - القاهرة ١٩٨١ .
- ١٤٣- نحو النظرية الاقتصادية في الاسلام الدخل والاستقرار ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية - القاهرة ١٩٨١ .
- ١٤٤- النظام الاقتصادي الاسلامي ، دار المجمع العلمي - جدة ١٩٧٩ .
- د . محمد فاروق النبهان .
- ١٤٥- الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي ، دار الفكر - بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٠ .
- د . محمد لبيب شقير .
- ١٤٦- تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار نهضة مصر - القاهرة .
- محمد المبارك .
- ١٤٧- نظام الاسلام الاقتصادي ، دار الفكر - بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٠ .

- د . محمد مبارك حجير .
- ١٤٨ - التخطيط الاقتصادي ، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٧ .
- د . محمد منذر قحف .
- ١٤٩ - الاقتصاد الاسلامي ، دار القلم ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٧٩ .
- د . محمد هشام خواجكية .
- ١٥٠ - مبادئ الاقتصاد ، دار القلم - الكويت ، ط ١ ، ١٩٧٦ .
- د . محمد يحيى عويس .
- ١٥١ - التحليل الاقتصادي الكلي ، مكتبة عين شمس - القاهرة ١٩٧٧ .
- ١٥٢ - اصول الاقتصاد ، ١٩٧٨ .
- مجموعة من الاساتذة السوفيت .
- ١٥٣ - الاقتصاد السياسي للاشتراكية ، دار التقدم - موسكو .
- د . مدحت صادق .
- ١٥٤ - الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط ، دار الجامعات المصرية
الاسكندرية ١٩٧٧ .
- مسلم
- ١٥٥ - صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء التراث
بيروت .
- مسيو سلفد وري .
- ١٥٦ - الرأسمالية الامريكية ، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة .
- د . مصطفى الزرقاء .
- ١٥٧ - المدخل الفقهي العام ، دار الفكر - بيروت ، ط ٩ ، ١٩٦٨ .
- د . مصطفى كامل السعيد وآخرون .
- ١٥٨ - محاضرات في الاشتراكية ، دار النشر للجامعات المصرية ، ١٩٧٠ .

. د . يوسف العالم

١٧٢- حكمة التشريع الاسلامي في تحريم الربا ، مذكرة مطبوعة على

. الستانسل

ثانيا : المقالات :

. د . احمد جامع

١٧٣- الاثمان في الاقتصاد الاشتراكي ، مجلة مصر المعاصرة - العدد

٣٣٨ - اكتوبر ١٩٦٩ .

. د . محمد سلطان ابو علي

١٧٤- الاسعار وتخصيص الموارد في ظل التخطيط الاشتراكي ، مجلة

مصر المعاصرة - العدد ٣٣٦ - ابريل ١٩٦٩ .

. محمد عارف

١٧٥- السياسة النقدية في اقتصاد اسلامي لاربوى ، البنوك الاسلامية

العدد ١٥ - يناير - فبراير ١٩٨١ .

. د . نبيل صبحي الطويل

١٧٦- وباء الامراض الجنسية ، مجلة الامة ، العدد ٢٢ السنة ٢٠٢ ١٩٨٢ .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	ب
<u>الباب الأول</u> : سلوك المستهلك في النظام الرأسمالي والاشتراكي	١
<u>الفصل الأول</u> : تعريف الاستهلاك	٢
تعريف الاستهلاك	٢
السلع والخدمات	٣
تقسيم السلع في الدراسات الاقتصادية	٤
تقسيم السلع في الدراسات الفقهي	٦
الحاجة	١٥
الحاجة في الدراسات الاقتصادية	١٥
الحاجة في الاقتصاد الاسلامي	١٨
<u>الفصل الثاني</u> : سلوك المستهلك في النظام الرأسمالي	٢٤
المبحث الأول : الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي	٢٥
أولا : الحرية	٢٥
ثانيا : الملكية الخاصة	٢٧
ثالثا : نظام السوق	٢٨
المبحث الثاني : سلوك المستهلك في النظام الرأسمالي	٣٠
أولا : حرية المستهلك	٣٠
ثانيا : سيادة المستهلك	٣٥
ثالثا : تحليل سلوك المستهلك	٣٧
<u>الفصل الثالث</u> : سلوك المستهلك في النظام الاشتراكي	٤٢
المبحث الأول : الأسس التي يقوم عليها النظام الاشتراكي	٤٣
أولا : الملكية الجماعية لوسائل الانتاج	٤٤

٤٦ ثانيا : مركزية التخطيط
٤٨ ثالثا : اشباع الحاجات الجماعية
٥٠ رابعا : توزيع الناتج القومي على الجميع
٥١ المبحث الثاني : سلوك المستهلك في النظام الاشتراكي
٥٢ كيفية تخطيط الاستهلاك في النظام الاشتراكي
٥٥ أدوات تخطيط الاستهلاك
٥٧ الاستهلاك الخاص والاستهلاك الاجتماعي
٥٨ النظام الاشتراكي وسيادة المستهلك
٦٣ <u>الباب الثاني</u> : سلوك المستهلك في النظام الاسلامي
٦٤ <u>الفصل الأول</u> : أسس النظام الاقتصادي الاسلامي
٦٥ خصائص النظام الاقتصادي الاسلامي
٦٥ أولا : الاقتصاد الاسلامي جزء من كل
٦٥ ثانيا : الجمع بين المصالح المادية والروحية
٦٦ ثالثا : الاقتصاد الاسلامي اقتصاد اخلاقي
٦٨ أسس ومبادئ النظام الاقتصادي الاسلامي
٦٨ أ - الملكية المزدوجة
٧٣ ب - الحرية الاقتصادية المقيدة
٧٥ ج - الجمع بين المصلحة العامة والخاصة
٧٧ د - العدالة الاجتماعية
٨١ <u>الفصل الثاني</u> : سلوك المستهلك في النظام الاسلامي
٨١ المبحث الأول : قواعد واخلاقيات الاستهلاك في الاسلام
٨٤ ١ - الاستهلاك طاعة من الطاعات
٨٧ ٢ - التوسط في الاستهلاك

٩٨	٣ - أولويات الاستهلاك
١٠٢	٤ - تحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة
١٠٦	٥ - المواساة والتكافل في الاستهلاك
١٠٩	٦ - الاستهلاك من عقل اليدين
١١٠	المبحث الثاني : وسائل تنظيم الاستهلاك
١١٥	تخطيط الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي
١٢٩	المبحث الثالث : سلوك المستهلك في الاقتصاد الاسلامي
١٣١	تحليل سلوك المستهلك المسلم
١٣٩	<u>الباب الثالث : الاستهلاك الكلي</u>
١٣٩	تمهيد
١٤٩	<u>الفصل الأول : الاستهلاك الكلي</u>
١٤٩	أولا : الانفاق الاستهلاكي الخاص
١٤٩	ثانيا : الانفاق الحكومي على الاستهلاك
١٥٠	<u>الفصل الثاني : الاستهلاك الكلي في النظام الرأسمالي والاشتراكي</u>
١٥١	المبحث الأول : الاستهلاك الكلي في النظام الرأسمالي
١٦٠	المبحث الثاني : الاستهلاك الكلي في النظام الاشتراكي
١٦٧	<u>الفصل الثالث : الاستهلاك الكلي في النظام الاسلامي</u>
١٦٧	أولا : الانفاق الاستهلاكي الخاص
١٧٣	ثانيا : الانفاق الحكومي على الاستهلاك
١٧٥	دالة الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي
١٨٢	الانفاق الاستهلاكي في المجتمعات الاسلامية الحاضرة
١٨٥	الخاتمة
١٩٧	فهرس المراجع
٢١٣	فهرس الموضوعات